جامعة ابن خلدون – تيارت –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: علوم تجارية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية وتجارة دولية

واقع التنويع الاقتصادي في الدول النفطية

–دراسة مقارنة–

إعداد الطالبتين:
– غازي مريم
– بقداد نعيمة

الأستاذ المشرف:
– د.بلعجين خالدية

لجنة المناقشة

ساجي فاطمة	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا
بلعجين خالدية	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا
طالم علي	أستاذ محاضر (أ)	مناقش أول
حري خليفة	أستاذ مساعد (أ)	مناقش ثاني

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2022/2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى منبع الحنان والعطاء الذي لم ينقطع...إلى من علمتني أن الحياة كفاح وأن وراء كل تعب نجاح وأن الإرادة سيادة وأن العمل عبادة والدتي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من أرجو رضاءه على الدوام عزي وفخري وسندي في الحياة...إلى من بث في روح الإرادة والتحدي من أجل مستقبل أساسه الأخلاق وجوهره العلم والدي العزيز أطال الله في عمره

إلى من حبهم يجري في عروقي ومن لا تحلو الحياة إلا بوجودهن أخواتي الغاليات

إلى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا صديقاتي وزميلاتي

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجل عبارات في العلم...إلى من صاغوا لي من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لي مسيرة العلم والنجاح أساتذتي الكرام

إلى هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح

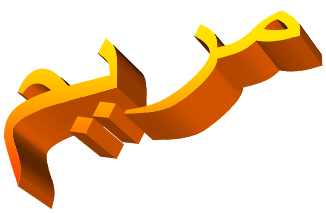

إهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق آماله إلى أغلى من في الوجود أبي العزيز أسأل الله أن يحفظه لنا

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل إلى من كان دعاؤها سر نجاحي التي جعلت الجنة تحت أقدامها ريحانة قلبي أمي العزيزة أطال الله في عمرها

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي وشبابي وكانوا سندا لي في حياتي إخوتي وأخواتي

إلى رفيقات دربي وكل من عرفني وأحبني بإخلاص

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل أساتذتي طوال مسيرة دراستي

راجية من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل منا ثمرة هذا الاجتهاد

نسيمة

شكر وعرفان

اللهم لك الشكر ولك الحمد كثيرا مباركا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك أن وفقتني لإنجاز هذا العمل المتواضع، فلك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضى

أما بعد:

نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان العظيم إلى الأستاذة المشرفة *بلعجين خالدية* على قبولها الإشراف على هذه الرسالة وعلى كل ما قدمته لنا من توجيهات قيمة وآراء سديدة.

كما لا يفوتنا شكر جميع الأساتذة الكرام الذين لم يبخلوا علينا بمساعدتهم ونصائحهم القيمة.

كما نتوجه بجزيل الشكر للجنة المناقشة التي سيكون لها دور كبير في تقويم وتثمين هذا البحث

ونتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث

الملخص:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات كبيرة نتيجة للانخفاض الحاد وربما المزمن في أسعار النفط، وما ترتب عليه من إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة وإضعاف الحوكمة والمؤسسات في البلدان الريعية، ويقول الخبراء أن تحقيق تقدم ملموس في خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لإيرادات التصدير والمالية العامة، يتطلب من الحكومات اعتماد أنموذج اقتصادي، وتطالعنا التجارب التاريخية ببعض الأمثلة لبلدان نجحت كليا أو نسبيا في تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز على النفط، ورغم اتباع كل من هذه البلدان مسارا مختلفا، فمن الواضح أن بينها بعض الأمور المشتركة، من ضمنها: تقديم حوافز لتشجيع الشركات على تطوير أسواق الصادرات ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الملائمين، بالإضافة إلى إيجاد بيئة اقتصادية مستقرة ومناخ داعم لممارسة الأعمال.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية– التنويع الاقتصادي– الدول النفطية– الاقتصاد الريعي.

Summary:

The global economic environment has undergone major changes due to the sharp and possibly chronic decline in oil prices, and the consequent weakening of external and public financial account balances and the weakening of governance and institutions in rentier countries. reducing dependence on oil as a major source of export revenue and public finance requires governments to adopt an economic model, and historical experiences show us some examples of countries that have been fully or relatively successful to diversify their economies away from oil, and although each of these countries is following a different path, it is clear that they have commonalities, including: Providing incentives to encourage business Developing markets for export and support employment by acquiring the right skills and education, in addition to creating a stable economic environment and a favorable business climate.

Keywords: economic development - economic diversification - oil states - rentier economy.

قائمة المحتويات

إهداء.....
شكر.....
فهرس المحتويات.....
فهرس الجداول والأشكال.....
مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد.....08
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.....09
المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي.....09
المطلب الثاني: دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي 13
المطلب الثالث: مجالات التنويع الاقتصادي 14
المبحث الثاني: عناصر وأهداف التنويع الاقتصادي، آلياته 18
المطلب الأول: عناصر التنويع الاقتصادي 18
المطلب الثاني أهداف التنويع الاقتصادي 21
المطلب الثالث: آليات التنويع الاقتصادي 24
المبحث الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي، مؤشرات قياسه ومعوقاته.....30
المطلب الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي.....30
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي.....32
المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي 33
خلاصة.....35

الفصل الثاني: الاقتصاد النفطي والدول النفطية

تمهيد: 37

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي.....38

المطلب الأول: مفهوم النفط ونشأته 38

المطلب الثاني: خصائصه 42

المطلب الثالث: أهمية النفط 44

المبحث الثاني: السعر النفطي وعلاقته بالأزمات النفطية 50

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه 50

المطلب الثاني: العوامل المحددة لسعر النفط 52

المطلب الثالث: الأزمات النفطية 56

المبحث الثالث: الدول النفطية 59

المطلب الأول: ترتيب وإنتاج أكبر الدول النفطية في العالم.....61

المطلب الثاني: أكبر الدول المنتجة للنفط في القارة الإفريقية 65

المطلب الثالث: الجزائر والنفط 67

خلاصة.....71

الفصل الثالث: واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية "دراسة مقارنة"

تمهيد.....73

المبحث الأول: السياسات والتجارب العالمية في مجال التنويع الاقتصادي 74

المطلب الأول: تجارب بعض دول القارة الأمريكية 74

المطلب الثاني: تجارب بعض دول القارة الأوروبية 77

المطلب الثالث: تجارب بعض دول القارة الأسيوية 80

المبحث الثاني: السياسات والتجارب العربية والإفريقية في مجال التنويع الاقتصادي 86

المطلب الأول: السياسات والتجارب العربية 86
المطلب الثاني: سياسات التنويع الاقتصادي في دول عربية اعتمدت على مفاهيم جديدة 91
المطلب الثالث: السياسات والتجارب الإفريقية 96
المبحث الثالث: واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر 98
المطلب الأول: مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر 98
المطلب الثاني: واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل عن النفط 99
المطلب الثالث: البدائل غير الطاقوية 105
خلاصة.....118
خاتمة:.....120
قائمة المصادر والمراجع.....126

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-1)	الفرق بين سياستا احلال الواردات و ترقية الصادرات	16
(2-1)	بيان مختصر عن الأوبك	55
(2-2)	الدول الأبرز إنتاجا في العالم حسب المناطق خلال سنة 2020	64
(2-3)	أكثر 10 دول إفريقية منتجة للنفط خلال 2021	67
(2-4)	تطور الإيرادات العامة تبعا لتطور أسعار النفط	68
(2-5)	الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2017-2020)	69
(2-6)	كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر	70
(3-1)	نسبة الصادرات غير النفطية السعودية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	87
(3-2)	تطور الناتج المحلي الاجمالي في الامارات العربية المتحدة .	90
(3-3)	تطور الناتج المحلي الاجمالي في جنوب افريقيا ما بين 2017-2020.	97
(3-4)	القدرات الشمسية للجزائر من خلال المناطق	100
(3-5)	برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015 -2030)	105
(3-6)	تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	108
(3-7)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	109
(3-8)	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال 2013-2018.	110
(3-9)	تطور التركيب السلعي خارج قطاع المحروقات خلال 2013-2018.	111
(3-10)	تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال 2013-2019	113
(3-11)	تطور إنتاج السلع الغذائية في الجزائر خلال 2013-2019	114
(3-12)	تطور الميزان السياحي الجزائري خلال 2015-2019	116

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(2-1)	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية (2019-2020-2021)	59
(2-2)	اهم الفاعلين في السوق البترولية	60
(2-3)	ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2017	62
(2-4)	ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2018.	62
(2-5)	ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2019	63
(2-6)	ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2020.	63
(3-1)	مؤشر تنويع الصادرات في المكسيك و الشيلي	76
(3-2)	عدد المنتجات المصدرة من طرف المكسيك و الشيلي	77
(3-3)	مؤشر تنويع الصادرات في النرويج	79
(3-4)	عدد المنتجات المصدرة من طرف النرويج	79
(3-5)	مؤشر تنويع الصادرات في بعض دول القارة الاسيوية	84
(3-6)	عدد المنتجات المصدرة من طرف بعض دول القارة الاسيوية	85
(3-7)	نسبة تطور الصادرات غير النفطية السعودية الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي	88
(3-8)	صادرات الامارات العربية المتحدة في 2018	91
(3-9)	اللاعبون الرئيسيون في منظومة الابتكار حسب نظرة الكويت	93
(3-10)	تطور القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي في قطر خلال السنوات 2014- 2019	95
(3-11)	مخطط يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2013-2020)	107

مقدمة

مقدمة:

تتسم سوق النفط الدولية بعدم الاستقرار وكثرة التقلبات في أسعار النفط نتيجة لتأثرها بالعديد من العوامل والمتغيرات، وإذا ما عرفنا أن النفط سلعة دولية إستراتيجية في أهميتها بالنسبة لجميع دول العالم مهما كان مستوى تدمها باعتبارها دولا مستهلكة للنفط وإن كانت بدرجات متفاوتة، تقابل مجمعة محدودة من الدول المنتجة والمصدرة للنفط يصبح من البديهي القول بأن ارتفاع أسعار النفط يكون لصالح الدول المنتجة والمصدرة حيث تزداد عوائدها النفطية أساس وارداتها المالية مما تؤثر إيجابيا فيها وفي إعداد الموازنة العامة لديها، فيما يكون هذا الارتفاع لغير صالح الدول المستهلكة حيث يزيد هذا الارتفاع من الأعباء المالية عليها، مما يؤثر في إعداد الموازنة العامة فيها، ويكون الوضع معاكسا في حالة انخفاض أسعار النفط، وما يترتب على ذلك من مخاطر وإشكاليات، وبالتالي فإن جميع دول العالم تواجه خطرا واحدا اسمه "خطر سعر النفط"، وترتب على هذا الخطر العديد من المخاطر والإشكاليات عند إعداد الموازنات العامة لها أو عند اتخاذ القرارات الاقتصادية للدول المصدرة للنفط خصوصا وأن التقلبات في أسعار النفط أصبحت ظاهرة متكررة ومثيرة للقلق أو التي يعتبر النفط فيها المصدر الرئيسي في تحقق مواردها المالية بالعملة الأجنبية، ومن أجل أن تخفف هذه الأخيرة من حدة تأثير هذا الانخفاض كان لابد لها من اتخاذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية ومنها اتباع سياسة التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي، وتطوير القطاعات الصناعية والزراعية وغيرها، وتبنى مشاريع الإصلاح الاقتصادي والإداري وإقامة تكتلات اقتصادية قوية كمناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة والتكاملات الاقتصادية والاهتمام بالتنمية المستدامة حتى يتسنى لها تقوية اقتصاداتها والتأقلم إيجابيا مع البيئة الاقتصادية العالمية الراهنة وصولا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، وتطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان مختلفة عربية أو أجنبية مثلت نماذج لبلدان انتهجت سياسة تنويع اقتصاداتها بعيدا عن التركيز عن النفط.

1-إشكالية الدراسة:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تغيرات كبيرة نتيجة الانخفاض الحاد وربما المزمن في أسعار النفط وما يترتب عليه من إضعاف أرصدة الحسابات الخارجية والمالية العامة وإضعاف الحكومة

والمؤسسات في البلدان الريعية، ويقول الخبراء إن تحقيق تقدم ملموس في خفض الاعتماد على النفط كمصدر رئيس لإيرادات التصدير والمالية العامة، يتطلب من الحكومات اعتماد أنموذج اقتصادي.

واعتمادا على ما سبق سنحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

-ما واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية على الصعيد الدولي؟

2-الأسئلة الفرعية:

وللإلمام بالجوانب المتعددة لهذه الإشكالية، كان لابد علينا من التطرق للأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم وأهمية التنويع الاقتصادي وما المعايير التي تقاس بها؟
- ما نقصد بالاقتصاد النفطي وما هي انعكاسات انهيار أسعاره على الدول النفطية (المستوردة والمصدرة)؟
- ما هي السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادية؟

3-فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية بحثنا هذا انطلقنا من الفرضيات التالية:

- إن التنويع الاقتصادي هو إحدى الاستراتيجيات المتبعة من طرف الاقتصاديات لتفادي الوقوع في أزمة الاعتماد على مورد واحد.
- الدول النفطية هي الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وسياسة التنويع الاقتصادي تخص كلا منهما.
- إمكانية تطبيق سياسات التنويع لدول كانت لها تجارب ناجحة فيه.

4-أسباب اختيار الموضوع: يمكن تقسيمها إلى:

أ-أسباب ذاتية: نذكر منها:

- الاهتمام الشخصي بهذا الموضوع.
- الرغبة في الاطلاع على هذا الموضوع والإلمام به نظرا لأهميته على المستوى الوطني وما يمكن أن يمنحه من آفاق لاقتصاد الجزائر.

ب–أسباب موضوعية: تتمثل في:

- تزايد أهمية التنويع الاقتصادي كأحد الآليات الفعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- قلة الدراسات المتخصصة في هذا المجال.
- قيمة التنويع الاقتصادي وأهميته التي تفطنت لها جل الدول النفطية على المستوى العالمي.

5–أهمية البحث:

يعد موضوع التنويع من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في المرحلة الراهنة ولعل أهميته قد برزت أكثر، بعد آخر أزمة انهيار لأسعاره في أزمة كورونا، وما شهدته الاقتصاديات الأحادية من اختلالات فارقة بسبب اعتمادها الوحيد على النفط.

كما تنامت أهميته كونه يشكل مدخلا إستراتيجيا لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، كما أن فهم أبعاده يعطي نظرة شاملة عن النموذج الذي ينبغي تجسيده من جهة أخرى، وتحقيق التنويع لا يمكن أن يتم إلا عن طريق:

–تحديد مؤشراته بغرض ربط المشكلات بأسبابها لمعرفة نقاط القوة في أي اقتصاد وتحديد نقاط الضعف لاستدراك مخاطرها.

– مقارنة الاقتصاديات المحلية بتلك الدولية، لانتهاج سياساتها إذا كانت ناجحة في ذات الموضوع.

6–أهداف الدراسة:

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي كالتالي:

- التعرف على ماهية التنويع الاقتصادي بخصائصه وأهدافه وأهميته.
- التعرف على أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاستها على الدول النفطية والاقتصاد العالمي ككل.
- التعرف على واقع وسياسات التنويع الاقتصادي من خلال تجارب دولية عربية منها وأجنبية وكذا محلية تخص القارة الإفريقية أيضا.

7–حدود الدراسة:

تتحدد دراستنا لهذا الموضوع في:

-الحدود الموضوعية: يقتصر البحث على دراسة لواقع سياسات التنويع في الدول النفطية.

- الحدود الزمانية: أما الجانب الزماني للبحث فهو محدد بالفترة من 2013 إلى غاية 2021.

- الحدود المكانية: باعتبار دراستنا دراسة مقارنة فقد اتبعنا أسلوب الكل ثم الجزء، حيث تطرقنا إلى الدول النفطية الاجنبية منها حسب القارات بأخذ نموذج من كل قارة، ثم أبرزنا واقع هذه السياسات في الدول العربية، وصولا إلى الإفريقية منها ثم بطبيعة الحال، ذكرنا واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر أخيرا.

8-أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في موضوعنا هذا على مجموعة من الأدوات أهمها:

*الاستعانة بالكتب التي تتعلق بموضوع دراستنا، بالإضافة إلى المجلات والملتقيات الدولية والمواقع الرسمية باللغتين.

* استخدام البرامج الخاصة بالإحصائيات.

9-منهج الدراسة:

إن تحديد منهج البحث يتوقف على الهدف الذي تسعى إليه الدراسة، ففي هذه الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي في وصف وتتبع استراتيجيات التنويع الاقتصادي، وتسليط الضوء عل أهم البدائل غير النفطية، أما بالنسبة للمنهج التاريخي فقد استخدمناه لدراسة التطور التاريخي للأزمات النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي وأهم المراحل التي مرت بها، أما بالنسبة للمنهج التحليلي الاستنتاجي استعملناه ف تحليل معطيات وبيانات مساهمة التنويع في تطور الاقتصاديات من خلال حجم الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد منه وغيرها...

10-الدراسات السابقة:

تم الاعتماد في دراستنا على مجموعة من الدراسات السابقة كانت أهمها:

* تيطوم أيمن: استراتيجية التنويع الاقتصادي الوطني في ظل الأزمة النفطية —حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، تخصص: تسويق، حيث توصلت إلى نتائج بما سمحت به الدراسة لأساليب تنويع الاقتصاد بعيدا عن لعنة النفط الذي عرفت أسعاره انتكاسات عديدة، وذكرت الدراسة طرق وسبل هذا التنويع الواجب اتباعها في الجزائر وما واقع سياستها لأجل تحقيق ذلك.

* قاسمي الأخضر: ، تحت عنوان: أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي –دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري– ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تسيير واقتصاد ، حيث انتهت بمجموعة من النتائج أهمها:

-لقد نجحت الجزائر في إقامة بنيان مؤسساتي يشرف على العملية التصديرية، إذ أن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بالجزائر، يتوقف على نجاح الدولة في نشاط التصدير.

* تتشابه هذه الدراسات مع دراستنا من حيث: الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وأهدافه وأهميته البالغة، وكذا أزمات انهيار أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري مما أدى إلى ضرورة انتهاج سياسات اقتصادية لا تعتمد على النفط بالدرجة الأولى من طرف السلطات الجزائرية.

* وتكمن أوجه الاختلاف مقارنة بدراستنا في: أننا تناولنا واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الدول النفطية ككل وليس الجزائر فقط من خلال التطرق إلى السياسات والتجارب الدولية والعربية والإفريقية.

11–صعوبات البحث:

يمكن حصر أهم الصعوبات التي واجهناها خلال مشوار بحثنا هذا في:

* صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع والمصادر الخاصة به نظرا لأنه لازال موضوعا جديدا في طور الدراسة خصوصا بالنسبة للجزائر.

* صعوبة تحليل الجداول والبيانات نظرا لعدم دقة الإحصائيات والمعلومات وتباينها من مصدر لآخر.

* صعوبة الحصول على المراجع من فئة الكتب خاصة ما يعلق بالفصل الثالث.

12–هيكل البحث:

يتناول الفصل الأول إحاطة عامة بالمتغيرات الأساسية للدراسة من الناحية النظرية المتمثلة أساسا في ماهية التنويع الاقتصادي بمختلف آلياته وأهدافه وأهميته، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث أين تم التعرض في المبحث الأول لماهية التنويع الاقتصادي من خلال عرض جملة من التعاريف الخاصة به وكذا دوافع الاتجاه نحوه، أما المبحث الثاني فعرضنا فيه عناصر وأهداف التنويع الاقتصادي وآلياته المختلفة، فيما خصص المبحث الثالث للعوامل اللازمة لنجاحه، وما هي مؤشرات قياسه ومعوقاته.

الفصل الثاني: ركزنا من خلال الفصل الثاني على الموضوع محل الدراسة ألا وهو النفط والدول النفطية وذلك من الناحية النظرية أيضا، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث أين تم عرض مدخل

للاقتصاد النفطي في المبحث الأول، بينما ذكرنا في المبحث الثاني الدول النفطية من ناحية الإنتاج والاستهلاك، وكان المبحث الثالث لترتيب أهم الدول النفطية في العالم.

الفصل الثالث: وهو الذي خصصناه لدراسة واقع تجارب التنويع الاقتصادي الدولية كدراسة مقارنة بين عدة دول تختلف في اقتصادياتها عن بعضها البعض، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث أيضا، حيث خصص المبحث الأول للسياسات والتجارب العالمية في مجال التنويع الاقتصادي، لنتطرق في المبحث الثاني للتجارب العربية والإفريقية في مجال تنويع اقتصادياتها، أما المبحث الثالث فقد خصصناه لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الأول

الإطار النظري للتنويع الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي قضية جد مهمة في الدول ذات الاقتصاد الأحادي، أو تلك الدول التي تعتمد على مادة أولية أو سلعة واحدة في عملية الإنتاج والتصدير، مما يترتب عنه أثار عديدة ، من شأنها إحداث اختلالات كبيرة في البنية الاقتصادية لهذه الدول .

وانطلاقا من هذا الواقع، كان لزاما على الدول ذات الإقتصاديات الأحادية أو بالأخص الدول التي تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط إحداث تحولات وتغيرات جذرية وجوهرية في هيكل اقتصادها خاصة وعلى كافة الأصعدة أي ما يصاحبه من تغييرات على القطاعات الأخرى عامة : الاجتماعية والثقافية والمؤسساتية .

وعلى مختلف المستويات، الوطنية والجهوية والإقليمية، من خلال إتباع مسار متكامل و هادف مبني على أسس سليمة وواضحة المعالم للعملية التنموية، يقوم على أساس التنويع ، والذي يكفل تحسين أداء الاقتصاد الوطني وتنويعه و دعمه و تعزيزه بما يضمن الاستقلال و التوازن ويضمن الاستدامة.

ويستهدف هذا الفصل الأول من البحث، الإلمام بالجوانب النظرية للتنويع الاقتصا دي من خلال ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: عناصر وأهداف التنويع الاقتصادي وآلياته.

المبحث الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي، مؤشرات قياسه ومعوقاته.

المبحث الأول :ماهية التنويع الاقتصادي

يعد التنويع الاقتصادي احد أهم المداخل الرئيسية لمعالجة الإختلالات التي تعاني منها البنية الهيكلية للاقتصاد الأحادي، وذلك من خلال ضمان الاستغلال الأمثل و المناسب لمختلف موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من جهة، ومحاولة ناجعة حتى يتجنب هذا الاقتصاد مختلف الأزمات المفاجئة والخطيرة والتي تكون في الغالب ناتجة عن التقلبات الفجائية في أسعار هذه المواد الأولية من جهة أخرى .

المطلب الأول :مفهوم التنويع الاقتصادي

إذا انطلقنا من الأهداف التي تسعى عملية التنمية بمختلف مفاهيمها إلى تحقيقها بالاعتماد على إستراتيجية التنويع الاقتصادي، والتي يدعمها أساسا أحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد الوطني من شانها أن تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، و متنوعة المقومات، وكذا متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات، بحيث تكون قادرة على الاستجابة للمتغيرات الهيكلية في نمط الإنتاج، والتكيف مع متطلبات التنمية الحاضرة والمستقبلية، يتحدد لنا مفهوم التنويع الاقتصادي والدوافع التي تحث على الأخذ به.[1]

الفرع الأول: تعريف التنويع الاقتصادي

لتحديد مفهوم التنويع الاقتصادي تم التطرق لجملة من التعاريف نذكر منها :

التعريف الأول: " يقصد بالتنويع الاقتصادي عملية تنويع مصادر الدخل، توسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية (زارعية كانت أم إستخراجية)، كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحمية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية و القادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي،

[1] – طباسية سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإشهار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008، ص 436.

وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات، حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج ".

يوضح هذا التعريف أن تنويع الاقتصاد يعني أساسا توسيع القاعدة الإنتاجية المحلية، ولا يكون ذلك إلا من خلال تعبئة كل الموارد المجتمعية المتاحة التي تكفل زيادة الإنتاج الوطني لتلبية الاحتياجات المحلية بدرجة أولى .

التعريف الثاني : يعرف التنويع الاقتصادي بأنه عملية توسيع القاعدة الاقتصادية إقامة ركائزاقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يساهم في إيجاد مصادر أخرى للدخل بجواز النفط.[1] حيث تشمل القاعدة الإنتاجية قطاعات الإنتاج العيني كالصناعة والزارعة، والقاعدة المالية، قطاعات المصارف والأسواق المالية، بينما تضم القاعدة الخدمية و السياحة والتجارة وغيرها.

التعريف الثالث: التنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات, أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط, فالتنويع الاقتصادي بالنسبة لها يعني الحد من الاعتماد الشديد على الصادرات ومدا خيل قطاع المحروقات وتطوير القطاع الغير نفطي.[2]

التعريف الرابع:إيجاد مصادر دخل بديلة عن طريق تطوير اقتصاد، غير نفطي وصادرات غير نفطية، ومصادر إيرادات أخرى وفي نفس الوقت تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية .[3]

يقصد بالتنويع الاقتصادي :العملية التي تتضمن خروج الاقتصاد من حالة الانحسار في مصادر الدخل، وتخفيض الاعتماد على قطاع معين أو سلعة رئيسية وحيدة في الحصول على الإيرادات، وذلك بإقامة قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات والنشاطات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات،

---

[1]– إبراهيم بلقلة ، **آليات تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص :تسويق دولي، جامعة الشلف، 2009، ص 52.

[2]– شكوري سيدي مُحَمَّد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص :نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص 63.

[3]– عمار شرعان ، مجدوب خيرة (اشراف و تنسيق)، **الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته** ، الطبعة 1 ،كتاب جماعي دولي محكم ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، أوت 2020، ص 17.

تستجيب للحاجات الأساسية والمتطلبات المتزايدة للمجتمع، توفر الحماية للاقتصاد من الصدمات الخارجية، وتتصف بوجود روابط داخلية قوية بين القطاعات(الفروع والنشاطات) الإنتاجية، بما يؤدي إلى توفير حد أدنى من التماسك و التكامل بينها، لا يكون الاقتصاد فيها مرتبطا بالخارج أكثر من الداخل وتعطي قوة دفع ذاتي للتنمية تكفل لها الاستمرار و التجدد مستقبلا.[1]

الفرع الثاني : التنويع في الأدبيات الاقتصادية

ان إشكالية التنويع الاقتصادي ليست حديثة في الأدب الاقتصادي، فقد كانت أولى الأعمال في هذا المجال في أزمة الكساد الاقتصادي عام 1930 من طرف الاقتصادي ماك لوغلني Laughlin Mac ، فقد حاول شرح الدورات الاقتصادية في المدن الأمريكية حسب درجة تركز النشاطات الاقتصادية.[2]

فبينت دراسته أن المدن التي تتصف بمستوى تركز عالي هي الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية بين الحربين العالميتين ، كما طرحت هذه الإشكالية خلال نفس الفترة عندما انهارت أسعار المواد الأولية كالبن في بلدان أمريكا اللاتينية، وكانت هذه الأعمال الشرارة الأولى للتفكر في التغيير الهيكلي في اقتصاديات هذه الدول وتكون الرغبة لديها في عدم التخصص في إنتاج المواد الأولية .[3]

كما عرفت البحوث في مجال التنويع الاقتصادي تطورا سريعا خلال سنوات 1940 ،1950 حيث ارتبطت إشكالية التنويع الاقتصادي بمصطلحي النمو والتطور الاقتصادي إلى غاية نهاية سنوات 1970 من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض الأبحاث التي قام بها الاقتصاديون في هذا المجال :

---

[1]– عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1980، ص ص 255–256.

2 - Glenn MacLaughlin, **industrial diversification in american cities**, **Quarterly Journal of economics** , n° 45, Nouvember 1930, p : 131-149.

[3] - Hakim Ben Hammouda and all , **la diversification**, **vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique**, **centre africain de politique commerciale**, n°36 , juin 2006 , p25.

– قام الاقتصاديان روسونستان و رودان Rosenstein ، Rodan بمعاجلة موضوعي أثر التعليم effet d'entrainementو كثافة مصفوفة ما بين القطاعات، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن تنويع اقتصاديات الدول النامية يجب أن يترجم بتسويد مصفوفة ما بين القطاعات وذلك نظرا للتطور الكبير الذي تشهده المبادلات بين مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة التكامل الكبير بينها، فقد حاول الأخيران تحديد الأنشطة الصناعية التي لها دور كبير في تسريع المبادلات الداخلية ، هذه الدراسة حول أثر التعليم والصناعات المنشطة للتبادل الداخلي بين القطاعات شغلت الفكر الاقتصادي المتعلق بالدول النامية إلى سبعينات القرن الماضي.[1]

– بالنسبة للاقتصادي برنيس Bernis فان التنويع الاقتصادي يمر من خلال عملية التصنيع، والمعروفة باسم الصناعات المصنعة، والمستوحاة من فكرة قطب النمو المعروضة من قبل فرونسوا بريو Perroux François،والتي تتعلق بإيجاد هيكل صناعي منسجم، والتي تعني أن مختلف القطاعات متداخلة فيما بينها من جهة المدخلات والمخرجات، الشيء الذي يستلزم وجود قطاعات إنتاج ، معدات وسلع وسيطيه موجهة للاستهلاك الإنتاجي الداخلي.

– ركز الاقتصادي لويس Lewis على القدرة على الاستثمار والتراكم الوطني كعامل أساسي لتنويع الهيكل الاقتصادي والتحول من الاقتصاد التقليدي الى الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي ورغم كون إشكالية تنويع الصادرات في صلب الأعمال المتعلقة بنظرية التطور الاقتصادي إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالاقتصاد العالمي أواخر سنوات 1970 بالإضافة إلى فشل سياسة إحلال الواردات كانتا سببا في التهميش النسبي لفكرة التنويع الاقتصادي، واستقرار الاقتصاد الكلي والتخصص الدولي أصبحا العناوين الكبرى للفكر والسياسات المتعلقة بالتطور، لكن في السنوات الأخيرة بدأ يبرز مصطلح التنويع بقوة في الدراسات الاقتصادية[2].

[1]- Rosenstein , Rodan, **problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe**, Economic journal, vol. 33, pp 202-205

[2]- Hakim Ben Hammouda and all ,**IBID**, pp 133- 136.

المطلب الثاني : دوافع الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي

يعتبر الخطر عامل أساسي للتوجه نحو التنويع، حيث أن تقلبات الأسعار والطلب تعد من العناصر الأساسية المكونة للنظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي التنويع هو من بين الخيارات المتاحة للمنظمات، الشركات، المستثمرين الأفراد لحماية أنفسهم من هذه الظاهرة.

غير أن تفادي الخطر، مهما كانت أهميته، لا يعد المبرر الوحيد للبلدان التي يهيمن فيها قطاع أو سلعة واحدة على اقتصاداتها، حيث أن سعي الحكومات نحو تنويع الاقتصاد مرتبط كذلك بقضايا التنمية على جميع مستوياتها، فمشاكل مثل انخفاض معدلات النمو، عدم وجود حوافز للقطاع العام والخاص لتحقيق التراكم في رأس المال البشري، وعدم امتلاك القدرة التنافسية في التصنيع...إلخ، وزيادة احتمال حدوث الصدمات وامتداد آثارها في عمق الاقتصادات المحلية، والآثار الريعية المختلفة، كلها تجعل من الضروري على هذه البلدان اتباع استراتيجيات التنويع الاقتصادي.

كما أشارت إلى ذلك الأمانة العامة للتخطيط التنموي في قطر، بالقول أن:" اقتصاد أكثر تنوعا هو بطبيعته أكثر استقرار، وأكثر قدرة على خلق فرص العمل وإتاحة الفرص للجيل القادم، وأقل عرضة للتقلبات الدورية في فترات الكساد والازدهار في أسعار النفط والغاز الطبيعي".[1]

وفي هذا السياق فقد تطرقت بعض الأدبيات إلى مصطلح "لعنة الموارد" الذي يعد ذو صلة بقضية التنويع، باعتبار أن العامل الرئيسي في لعنة الموارد هو الإفراط في الاعتماد على ريوع الصادرات المرتفعة ، وقد تم التركيز على معضلة "لعنة الموارد" وبشكل حصري تقريبا في الدول التي تعتمد على صادرات المعادن والنفط، حيث أن الريع بشكل عام أعلى مما هو الحال بالنسبة لأنواع أخرى من السلع (كالمحاصيل الزراعة وغيرها). وفيه هذا الصدد كان ظهور أدب "لعنة الموارد" كنتيجة لملاحظة مفادها

[1] - Martin. Hvidt , **Economic Diversification in GCC Countries**: **Past Record and Future Trends** , Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013, p05

أن الدول الغنية بالموارد المعدنية أو النفطية لا تحقق معدلات أعلى من النمو الاقتصادي، وفي بعض حالات تحقق معدلات أقل من البلدان التي تفتقر الى تلك الموارد الوفيرة .[1]

و عموما يمكن ايجاز مختلف الدوافع التي تملي على الدولة ضرورة التوجه نحو تنويع اقتصادها فيما يلي:

- التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية التي تشكل العمود الفقري للدول ذات الاقتصاديات الأحادية.
- تذبذب دخل هذه الدول وانعكاس ذلك على إنفاقها العام.
- تفاوت أنماط وتيرات التنمية الأفقية والعمودية بها .
- الطبيعة النافذة لهذه الموارد الأولية .
- الاعتماد المستمر والمتزايد على الخارج في استيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.[2]

المطلب الثالث :مجالات التنويع الاقتصادي.

التنويع الاقتصادي الناجع هو ذلك الذي تحدده الإدارة التنموية بدقة كما تحدد مستوياته بعناية، وكذا فروع الاقتصاد التي ستقع على عاتقها مجهودات تحقيقه قبل الشروع في تنفيذه، والذي يهدف لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فرغم تنوع الأنشطة الاقتصادية واختلافها بين الدول خاصة ما تعلق ببنية و هيكل الاقتصاد الوطني فيها، إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي ترتكز على :

1- Martin. Hvidt , **Economic Diversification in GCC Countries**: **Past Record and Future Trends**, p06

2- أسامة عبد الرحمن، **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي** ، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988 ،ص70 .

الفرع الأول :تنويع القاعدة الإنتاجية

ويعد من أهم المدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم إلى :

أولا:تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية(المؤسسة الاقتصادية):

ويحدث هذا التنويع الإنتاجي في المؤسسة، عندما تقرر هذه الأخيرة إنتاج سلعة جديدة دون أن تتوقف عن إنتاج أو تقديم منتجاتها السابقة، وبذلك تنوع إنتاجها، وتتبع المؤسسات عادة هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر المحتملة أو التعويض عن التقلبات الموسمية التي تصيب الطلب على بعض المنتجات أو لوجود فائض في معدات المؤسسة وطاقاتها الإنتاجية بشكل عام، أو في أجهزتها الإدارية، أو رغبة منها في تحقيق معدل نمو أكثر ارتفاعا أو أرباحا أكبر في سوق يسودها تناقص الطلب أو تتوقع تناقصه على الأقل، أو بسبب اتخاذ القرار باستغلال تجديدات أحدثتها المؤسسة على معداتها استغلالا كاملا.[1]

ثانيا:تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكمي:

متى ما تحققت حالة تناسب في المساهمة النسبية والضرورية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج الوطني، وهذه القطاعات تشتمل عمى الزارعة، الصناعة(الاستخراجية والتحويلية) والخدمات يحصل تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد وهنا يتبين و بجلاء أن تنويع الإنتاج لابد أن يقوم بالعموم على الميل إلى زيادة الوزن النسبي للصناعة في مجمل النشاط الاقتصادي .

ومن أهم السياسات المتبعة لتطوير مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني سياسات إحلال الواردات و ترقية الصادرات.[2]

1- سياسة إحلال الواردات :

تعد سياسة إحلال الواردات أحد المفاتيح الإيجابية، والتي تساعد في خلق اقتصاد منتج، وأكثر صموداً أمام العقبات المستقبلية و يمكن تلخيص سياسة إحلال الواردات بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى إنشاء صناعات وطنية قادرة على إيقاف أو تقليل السلع المستوردة لصالحها .

[1]- طباسية سليمة ولرباع الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 437.

[2]- ترايو ،عيسى أحمد، **الاجتماع السنوي الخامس عشر للجان التعاون النقدي و المالي و لجنة محافظي البنوك المركزية لدول الكوميسا** ،3-4 نوفمبر 2010،مجلة المصرفي، العدد 73، السودان ،سبتمبر 2014، ص ص 4-10.

2- سياسة ترقية الصادرات : و تعد أيضا مثل سابقتها إحدى الأدوات و الحلول الهادفة إلى دعم الاقتصاد و ذلك من خلال إنشاء صناعات محلية منافسة للمنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية .

و يمكن ذكر النقاط الأساسية التي تعتمد عليها كلا السياستان في الجدول أدناه :

الجدول رقم (1-1): الفرق بين سياستا إحلال الواردات و ترقية الصادرات .

سياسة إحلال الواردات	سياسة ترقية الصادرات
- تهدف إلى إنشاء صناعات محلية تحل محل المنتجات التي كانت تستورد قبلا . - تقوم على عنصر الندرة النسبية لعوامل الإنتاج .تستهدف السوق المحلي . - تعتمد على الصناعات الاستهلاكية أكثر. - ترتبط بمفهوم الحمائية . - لا تؤدي إلى تحقيق كفاءة إنتاجية بمعدلات مثلى. - صعوبة استمرارها دون دعم حكومي . صعوبة تحقيق ترابط بين الصناعات .	- تهدف إلى إنشاء صناعات محلية منافسة للمنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية . - لا ترتكز على عوامل الإنتاج بشكل كبير فهي تعتمد على الأساليب الجديدة (الاستثمار) . - تستهدف السوق الخارجي . - تعتمد على منتجات كثيفة التكنولوجيا . - ترتبط أكثر بالحوافز . - تلعب دور كبير في تحقيق كفاءة صناعية بمعدلات مهمة - ترتكز على المؤهلات الذاتية أكثر من الدافع . - وجود ترابط قوي بين الصناعات . - لها القدرة على الاستجابة و التكيف مع التطورات التكنولوجية .

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع **http//www.aps.dz/ar/economie**

اطلع عليه بتاريخ :2022/03/13،على الساعة: 21:30.

غالبا ما تعتبر كلا السياستين بديلة للأخرى، ولكن ليس بشكل معمق، فالاتجاه الأول يقول بضرورة التوجه نحو التصنيع بإحدى السياستين، خاصة الثانية منهما على اعتبار أن التصنيع الذي يشجع الصادرات يحفز الصناعة على التجديد والابتكار المستديم، لأنه يخضع لاختبار السوق العالمية،

ولا يستطيع التدهور معتمدا في ذلك على السوق المحلية، بينما يرى الاتجاه الثاني أنه ليس ثمة ما يبرر اعتبار كل من هذين المنهجين بديلا للآخر، أو افتراض أن التدقيق في اختيار الصناعات التي تعطي الأولوية، بحيث تكون لها ميزة تنافسية فتلبي احتياجات السوق الوطنية، وتستطيع المنافسة في السوق الدولية دون حماية أو دعم.[1]

الفرع الثاني :تنويع مجالات التجارة الخارجية

يقود الحديث عن تنويع التجارة الخارجية، إلى الهيكل السلعي لها، فهو يرتبط إلى حد كبير بتحليله وذلك في جانبين رئيسيين، الهيكل السلعي للاستيراد والهيكل السلعي للصادرات، فمن خلال دارسة التنوع السلعي للصادرات والواردات يمكن معرفة من جهة أولى، مدى الاعتماد على تصدير سلعة واحدة من خلال قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، ومن جهة ثانية طبيعة هذه السلعة(هل هي أولية أو مصنعة؟)، أن شدة الاعتماد هذه ستؤثر في إمكانية استمرار عملية التنمية الاقتصادية، وبالتالي فإن تنويع هيكل الصادرات هو الحل الأمثل لاستمرارها .

والمقصود هنا بعملية تنويع الصادرات توسيع أصنافها، ولا يتم ذلك بتزويد الأسواق الخارجية بالخامات الأولية فحسب إنما أيضا بمنتوجات معالجتها وتحويلها وتصنيعها، و أيضا بالصناعات نصف الجاهزة من الإنتاج المحلي، و عليه فأن شدة التنوع في التركيب السلعي للواردات وعدم التركيز على مجموعة محددة من السلع، سيؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ويفقدها استقلاليتها.

[1] – مُحَمَّد سلطان أبو علي، **نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة** ، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم ، لبنان 2007، ص54.

المبحث الثاني :عناصر و أهداف التنويع الاقتصادي و آلياته .

تندرج ضمن التنويع الاقتصادي جملة من العناصر، بحيث تساهم في إعطاء تصور واضح له، كما تشكل مدخلا تدريجيا لتحديد الأهداف المرجوة منه .

ولتحقيق التنمية المستدامة لا مناص من الاعتماد على استراتيجية التنويع الاقتصادي و ذلك من خلال جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، تنطلق من إدراج مبادئ وأسس الاستدامة في مختلف مراحل إنجاز هذا التنويع، ومن خلال جملة الآليات المحددة التي تسمح بنجاحه، وصولا إلى مرحلة تأهيل الاقتصاد الوطني بشكل عام للانطلاق في عملية التنمية المستدامة .

المطلب الأول :عناصر التنويع الاقتصادي

اختلفت الآراء و وجهات النظر حول عناصر التنويع الاقتصادي ، على اعتبار أن التنويع الاقتصادي مضمونه أساسا يستهدف الحد من الاعتماد على قطاع وحيد كمصدر للدخل، ويعني ضمنا تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وتطويرها، وتفعيل دورها في العملية التنموية، فإن العناصر الرئيسية للتنويع الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

1- التنويع الاقتصادي هو تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية :

يعد الاعتماد فعليا على إنتاج وتصدير سلعة واحدة رئيسية كمصدر وحيد للدخل وتمويل التنمية، خطرا يهدد مصير هذا الدخل وتلك التنمية ، لاسيما إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل متزايد ومفرط على إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية، والتي غالبا ما تكون لها بدائل معوضة عنها، أو أجل لنضوبها ومحدوديتها، أو أن سعرها وعوائدها معرضة باستمرار للتقلبات والتذبذبات الحادة (كالنفط على سبيل المثال)، وبالتالي فالتنويع الاقتصادي هنا يتضمن معنى التحرر من الاعتماد على سلعة رئيسية واحدة، قد تكون عرضة لتدهور مستمر في شروط التبادل التجاري الدولي .[1]

[1]- طباسية سليمة ولرباع الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 439-441.

2- التنويع الاقتصادي "عملية تدريجية لتنويع مصادر الدخل" :

إن مفهوم التنويع الاقتصادي عمليا يتضمن بناء قاعدة اقتصادية صلبة، مدعمة ذاتيا، متنوعة المقومات، متكاملة القطاعات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمل للمواطنين، وعلى إنتاج احتياجاتها على الأقل.[1]

تقود هذه الوجهة منطقيا إلى إيجاد مصادر دخل جديدة ومتجددة في مجال الناتج المحلي الإجمالي، تمويل الميزان التجاري، تمويل الميزانية العامة وتوليد الفائض الاقتصادي، بحيث يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية .

3- التنويع الاقتصادي "عملية نسبية لتحول الاقتصاد الوطني":

الاقتصاد الوطني هو مجموعة من قطاعات رئيسية، تربطها علاقات متداخلة ومتشابكة، وبالتالي يشكل ذلك بداية لإحداث تحولات بنيوية في هيكل الاقتصاد من خلال التأثير على هذه القطاعات، وتحديد الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية بمختلف فروعها، بالإضافة إلى تشخيص القدرات الموردية للاقتصاد من خلال الأنماط الإنتاجية المعتمدة، كما تحتل التغيرات الهيكلية حيزا كبيرا في السياسات الاقتصادية، وبرامج التنويع المنتهجة في المجتمع والاقتصاد بصفة خاصة، وتتجلى أهمية ذلك في كون هذه التغيرات ترتبط بشكل واضح بالنمو الاقتصادي، الذي ينبغي تحقيقه في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، حيث تتطلب كل مرحلة من مراحل هذا التطور المحافظة على توازنات معينة للأجزاء المكونة للاقتصاد.[2]

[1]- زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، فرع : تخطيط و تنمية ، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 26-29.

[2]- طباسية سليمة ولرباع الهادي، **مرجع سبق ذكره**، ص 442.

4- التنويع الاقتصادي "عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية ":

التنويع هو العملية التي تهدف إلى توازن البنية الهيكلية للاقتصاد، وذلك عندما تتحقق حالة تناسب في المساهمة النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بحيث تساهم من خلاله معظم القطاعات الاقتصادية بنسبة مهمة ومتساوية في ذلك .

كما يتضمن التنويع الاقتصادي تصحيح الهيكل الجغرافي للناتج والإنتاجية، أي تحقيق مبدأ التوازن الجهوي والإقليمي، بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في كل المناطق، وخلق حالة من التكافؤ في النمو بين الأقاليم المختلفة لتوفير الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.[1]

5- التنويع الاقتصادي "عملية مرادفة للتنمية الاقتصادية ":

تتضمن التنمية حدوث تغيرات نوعية في جوانب عديدة، من بين ذلك تغيرات في تراكيب الإنتاج، هيكل مساهمات المدخلات المختلفة في العملية الإنتاجية، كيفية تخصيص الموارد المتاحة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة، زيادة الرفاهية المادية للأفراد من خلال إحداث التغيرات المختلفة في الهيكل الاقتصادي، خصوصا في نقل تركيزه من إنتاج وتصدير المواد الأولية إلى تصنيعها عن طريق تطوير الصناعة التحويلية، والتي تعد رائدا أساسيا في دفع عجلة التنمية إلى الأمام، وعليه فإن التنمية الاقتصادية بهذا المعنى، تهدف إلى خلق اقتصاد متنوع الهيكل، تساهم فيه جميع القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني، بصفة متوازنة دون التركيزعلى قطاع معين أو سلعة رئيسية واحدة كمصدر للدخل .

6- " التنويع الاقتصادي توسيع المشاركة في جهود التنمية ":

التنويع الاقتصادي هو تلك العملية التي تتيح مجالا واسعا لترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلف، يتصف بالتنوع، ويكون مستقرا وكفؤا، يتضمن مبادئ وأهداف واضحة، بالإضافة إلى التكامل والتماسك الاقتصادي والاجتماعي، و يلعب دورا محوريا و ايجابيا في عملية التنمية و هذا

[1]- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، فرع : ادارة و مالية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007، ص 77.

النظام لا يكون إلا من خلال إعطاء دور هام ومميز للقطاع الخاص، في المساهمة في تنفيذ المشروعات التنموية، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، وذلك لاعتبارات عديدة أهمها توسيع مشاركته في التنمية إلى أقصى حد ممكن، وفي كل المجالات، خاصة في النشاطات التي تتناسب مع مؤهلات وقدرات القطاع، كما أن إسناد دور هام للقطاع الخاص لا يعني ضرورة إغفال دور القطاع العام الذي يقود التنمية ذاتيا، ويتولى توجيهها ومتابعتها، خاصة في المجالات التي تتطلب قدرات استثمارية ضخمة وبرامج مكملة طويلة الأجل .[1]

المطلب الثاني :أهداف التنويع الاقتصادي

العمل على تحقيق التنويع الاقتصادي يكمُن في بلوغ عدة أهداف اقتصادية واجتماعية واستراتيجيةٍ، يسعى لتحقيقها ويمكن تناولها بإيجاز في مقالات متلاحقة، وسنقتصر في هذا المقال على الأهداف الاقتصادية، إذ هناك العديد من الأهداف الاقتصادية التي يسعى التنويع الاقتصادي لتحقيقها، ولكن سيتم ذكر بعضها وكما يأتي:

1- النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسة الذي تسعى جميع الاقتصادات إلى تحقيقه وزيادة معدلاته باستمرار وذلك لما له من أهمية كبيرة تنعكس على الكثير من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وحتى تكون انعكاساته بشكل إيجابي على تلك المتغيرات لا بد أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي بشكل حقيقي وليس وهمي كما يحصل في أغلب البلدان الريعية، كنتيجة لامتلاكها ثروات معدنية هائلة بالتزامن مع غياب الإدارة الكفؤة والإرادة الحقيقية وفقدان الأبعاد الاستراتيجية التي تجعل صورة المستقبل حاضرة الآن حتى يتم العمل على تحقيقها .

إن هدف التنويع الاقتصادي في البلدان الأحادية المصدر هو تمتين النمو الاقتصادي حيث معروف إن النمو الاقتصادي هو زيادة إنتاج السلع والخدمات بصرف النظر عن مكوناته، لكن في البلدان الأحادي وخصوصاً النفطية يعتمد النمو الاقتصادي على إنتاج النفط وزيادته فيكون النمو

[1]- جميل طاهر، **تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية** ، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 28، 2002، ص 103.

الاقتصادي ركيك لا يتسم بالمتانة والاستمرار لمدة طويلة، كونه يعتمد على مصدر واحد يتعرض لمخاطر التقلبات في أسعاره كونه سلعة عالمية لا يمكن التحكم بها من قبل منتجيه، ولذا يعمل التنويع الاقتصادي على تعدد مصادر النمو الاقتصادي حتى يمكن تلافي وتعويض ما يمكن أن يؤدي إلى انهيار النمو في حال إذا كان المصدر وحيداً، فالتنويع يجعل النمو يتمتع بالمتانة ومقاومة الانهيار.

2- الاستدامة المالية :

إن تمويل متطلبات المالية العامة المتنوعة من خلال الاعتماد على مورد مالي واحد أو موارد محدودة جداً، خصوصاً إذا كانت ريعية، لا يمكن أن يتحقق، وحتى وإن تحقق ذلك التمويل لتلبية متطلبات المالية العامة المتنوعة، فإنه لا يكون إلا على المدى القصير أو ربما المتوسط، بالإضافة إلى ما يرافقه من الآثار السلبية التي يتركها على الاقتصاد، التي تعرف بظاهرة المرض الهولندي، والتي تزيد من هشاشة الاقتصاد وانخفاض قدراته التنافسية في الاسواق العالمية.

إذ إن المورد الواحد أو الموارد المحدودة جداً، خصوصاً الريعية، هي موارد استراتيجية دولية، يتم التحكم بها دولياً، ولا يمكن للدولة المنتجة لها أن تتحكم بها بشكل منفرد، أي إنها خارجة عن سيطرتها وبالتاليلا يمكن أن تتحكم بها بالشكل الذي يخدم مصالحها، أي إنها لا تتسم بالاستقرار لمدة طويلة، فهي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، تبعاً للمتغيرات الدولية والاقتصادية والمناخية.[1]

وكنتيجة لاعتماد المالية العامية عليها بشكل كبير جداً، هذا ما يجعل المالية العامة هي الأخرى تعاني من التذبذب الذي يصيب إيراداتها، خصوصاً التي تعتمد عليها بشكل كبير جداً، وهذا ما يؤثر على برمجها الانفاقية أو تلجأ إلى الإيرادات غير الاعتيادية كالقروض او الإصدار النقدي الجديد او المساعدات والمنح الدولية، وهذا ما يعني إن الدولة لا تتمتع بالاستدامة المالية. فمن غير المنطق الاعتماد عليها لمدة طويلة، فأصبح البحث من قبل الدولة عن الإيرادات ذات القابلية على الاستمرارية، لتمويل نشاطاتها الآنية والمستقبلية دون اللجوء إلى الديون وغيرها التي تثقل كاهل الدولة والأجيال اللاحقة، وذلك من

[1]- عبد الجبار النوري ، **الاستدامة المالية و الاقتصاد العراقي**، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية ، العراق، 2018 ، ص 93.

خلال رفع كفاءة الإنفاق العام وتنويع مصادر الايرادات تلك الايرادات وترشيد نظم الدعم المختلفة وتوجيهيها بشكل مباشر لمستحقيها .[1]

وما دام لا يمكن تحقيق الاستدامة المالية في ظل الاقتصاد الاحادي الذي يعتمد على مورد واحد أو موارد محدودة جداً، أصبحت مسألة الاستدامة المالية احدى أهداف التنويع الاقتصادي.

3 –تحسين التجارة الخارجية

يهدف التنويع الاقتصادي إلى تحسين التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً، إذ ان اعتماد الاقتصاد على مورد واحد أو موارد محدودة جداً في التعامل مع العامل الخارجي من حيث التصدير، وفي الوقت نفسه يعتمد على العالم الخارجي في تلبية متطلباته المحلية بشكل متنوع من حيث الاستيراد، سيشوه التجارة الخارجية ويجعلها تعاني من الاختلال وهذا ما يترك آثاراً سلبية كثيرة الاقتصاد برمته، كاستنزاف احتياطيات الموارد المحدودة التي يعتمد عليها بشكل كبير جداً ولا يمكن تجديدها، والاحتياطي الأجنبي وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وزيادة البطالة...إلخ.

ولذا فإن تجنب هذه الاثار التي يتركها اختلال التجارة الخارجية على الاقتصاد كنتيجة الاعتماد على مورد واحد في التصدير والاستيراد المتنوع، يكمن في تحسين اداء التجارة الخارجية من خلال التخلص من احادية الصادرات والعمل على تنويعها وتقليص الاستيرادات والعمل على رفع جودتها، أي استيراد السلع والخدمات التي تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى استيراد السلع التي لا تمتلك الميزة النسبية.

وبما ان تحقيق تنويع الصادرات وأحادية الاستيرادات لا يمكن أن تتحقق من دون وجود تنوع اقتصادي فتحسين التجارة الخارجية يعد أحد أهداف التنويع الاقتصادي لأنه سيعالج الكثير من المشاكل التي تحصل في ظل احادية الاقتصاد.

[1]– هبة عبد المنعم ، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح و سياسات الاستقرار** ، صندوق النقد العربي، يناير 2012، ص8.

و يمكن تلخيص ابرز أهداف التنويع فيما يلي :

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية والقدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية, مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالبترول أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية, أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة (مثال الدول الأوروبية بالنسبة للدول العربية).
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة, ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات, وزيادة الصادرات والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية, وتوفر فرص الشغل وبالتالي تحسين مستوى معيشة الأفراد .
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية .[1]

المطلب الثالث :آليات التنويع الاقتصادي.

وهي تلك الآليات التي يتوقف عليها نجاح التنويع الاقتصادي، اذ تختلف هذه الآليات من اقتصاد إلى آخر، وذلك تبعا للتوجهات والآفاق الإيديولوجية السائدة، و كذا مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إضافةإلى طبيعة الظروف والتحولات الداخلية التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وكذلك الظروف الدولية المحيطة به والتي بطبيعة الحال تؤثر عليه، خاصة ما كان منها في المجال الاقتصادي، وبالتالي فإن تبني آليات معينة لتحقيق التنويع الاقتصادي لابد أن يسبقه معرفة واضحة فيما إذا كان قد ثبت نجاحها وفعاليتها وكفاءتها في تحقيق التنمية والنهوض الاقتصادي، خاصة إذا توفرت لها الإمكانيات الضرورية المادية منها والبشرية والتقنية، ومن بين هذه الآليات ما يلي:

[1]- موسى باهي وكمال رواينية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية "حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"**، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد5، ديسمبر 2016، ص 137.

الفرع الأول: إعادة الاعتبار لدولة التنمية.

تم التطرق لطرح فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية منذ زمن ليس بعيد، باعتبارها الجهة التي تستطيع أن تقود عمليات التصنيع بشكل سريع، خاصة عندما تكون في مستويات متخلفة على مضمار التقدم الاقتصادي.[1]

وتعد الدولة تنموية، ما إذا تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، و إنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي.

وتعتبر الدولة تنموية إذا تمكنت من إطلاق عملية تنموية متواصلة، لا تقتصر فقط على معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، وإنما تحدث تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي، وفي علاقتها بالاقتصاد الدولي، وانطلاقا من ذلك يتأكد الدور الهام والمحفز للدولة في العملية التنموية، والذي يأخذ شكل التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية، الذي يهدف إلى إحداث تغيرات كبيرة وجوهرية في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، والتي تقود إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من جهة، ورفع معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة أخرى.[2]

الفرع الثاني: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص.

يعد العمل على ترسيخ نظام اقتصادي مختلط قائم على أساس الشراكة الواسعة والتعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، ومن أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي، وذلك بالنظر إلى أن حدوث تفاعل كبير بين القطاعين العام والخاص، وفي مختلف أوجه النشاط الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات، خاصة وأن علاقات الترابط بين فروع النشاط الاقتصادي في

[1]– لطفي طنطاوي، **أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية** ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2009، ص 08.

[2]– عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبيرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية** ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 12 ، 13 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2009، ص 18.

المراحل الأولى للنمو الاقتصادي، تنشأ عادة بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة، وما بين مختلف القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يقود إلى تعظيم الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية، التي تربط بين مختلف أجزاء الاقتصاد القومي.

إن القطاع الخاص لا يمكنه أن ينمو ويزدهر إلا إذا كان إلى جانبه قطاع عام قوي ومتكامل، وهذا ما يقتضي:

- **إصلاح القطاع العام وتفعيل دوره التنموي:** من خلال الأخذ بالأسلوب العلمي في وضع الخطط والبرامج التنموية من جهة، خاصة ما تعلق منها بمشاريع وبرامج البنية التحتية، سواء كانت مادية (الطرق، البنايات، المواصلات، الماء، الكهرباء) أو غير المادية (التعليم، التدريب، الصحة...) وفي إدارة مؤسسات الدولة والهيئات التابعة لها، والتي تخطط لهذه المشاريع وتقوم بعملية تنفيذها أو متابعتها وإدارتها من جهة ثانية.

-**دعم ومساندة القطاع الخاص:** خاصة ما تعلق بأنواع المساندة التي تعزز توجه هذا القطاع نحو مختلف الأنشطة الاقتصادية، وما ارتبط منها بالإجراءات التحفيزية كتخفيض الضرائب أو الإعفاء منها، تسهيل إجراءات الحصول على القروض البنكية، أو ما تعلق منها بالجوانب التشريعية والإدارية المنظمة لعمل هذا القطاع.[1]

الفرع الثالث: تفعيل ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

يتصرف الإصلاح الاقتصادي إلى ترك إدارة النشاط الاقتصادي إلى قوى السوق، وتقليل التدخل الحكومي بما يكفل تحسين الكفاءة التخصيصية لموارد المجتمع، خاصة إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات كبيرة مثل العجز المستمر في الموازنة، التضخم الجامح، المديونية المرتفعة...، ويمكن تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي أو التعديل الهيكلي فيما يلي:

-إحداق تعديلات في هيكل وملكية وسائل الإنتاج، وتشجيع الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.

[1]- عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروبة، **مرجع سبق ذكره**، ص 21.

– إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق، وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية.

– إجراء تعديلات جوهرية في أسلوب إدارة المشروعات العامة، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي لها.

– تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي، من خلال تخفيض النفقات العامة وتقليص الدعم، وإطلاق العوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ولمكافحة التضخم من ناحية أخرى.

– تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية خاصة ما كان موجها منها إلى تعزيز وتنويع الاقتصاد الوطني.[1]

الفرع الرابع: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من العناصر الديناميكية التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية عبر العالم، وعاملا مهما في تنمية الطاقات الإنتاجية وتوسيعها، وزيادة الدخل الوطني وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، وهو ما جعله ذا أهمية استثنائية بالنسبة للدول التي تعاني اقتصادياتها من محدودية ونقص مصادر تمويل التنمية فيها، على أن يظل ذلك مقرونا بجملة من الإجراءات التحفيزية والتنظيمية التي تسهل تدفق هذا النوع من الاستثمارات فيما بين الدول.

وتبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية المستدامة من خلال العناصر التالية:

–يعتبر مصدر مهم لتمويل التنمية في الدول التي تفقد المصادر الضرورية لذلك، بسبب ضعف معدلات الإدخار المحلي.

– نقل التكنولوجيا في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال.

– يساهم في تنمية رأس المال البشري في الدول المضيفة من خلال التدريب والتكوين.

– يساعد على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية المتاحة (مالية، بشرية، طبيعية...) وقيام العديد من الصناعات التي تمد المشروعات الأجنبية باحتياجاتها، أو الصناعات المكملة لمنتجات المشروعات الأجنبية.

[1]– مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 51.

– يساهم في خلق مناصب عمل جديدة، وبالتالي الحد من البطالة في الدول المضيفة.

– يساهم في تلبية احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات.[1]

الفرع الخامس: الاهتمام بفرع الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما، إذ يمثل حجر الزاوية في تحقيق التطور الاقتصادي والتصدي للمشاكل الاجتماعية كالبطالة والفقر من جهة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق التكامل الصناعي من جهة أخرى، كما أن الاقتصاد التنافسي ذو القاعدة الإنتاجية العريضة لا يقوم فقط على وجود الشركات العملاقة والكبيرة بل وجود بيئة جاذبة للأعمال الريادية وبتوفر شبكة واسعة وكفاءة من الموردين، والقادرة على تلبية احتياجات الشركات الكبيرة، وغيرها من الأنشطة التكميلية في أي القطاعات الاقتصادية، وهو ما تقوم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يزيد من فرص التنمية وتنويع القاعدة الإنتاجية، وتظهر أهمية هذه المؤسسات كأحد أهم روافد العملية التنموية، ومدخل رئيسي للتنويع الاقتصادي من خلال ما يلي:

–المساهمة في الحد من البطالة بتوفير فرص عمل حقيقية ومنتجة، بشكل مستمر وبتكلفة منخفضة نسبيا إذا ما قورنت بالصناعات الكبيرة.

– تمثل هذه المؤسسات الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص، وبالتالي فإن مساندة هذه المؤسسات تعد تدعيما لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

– المساهمة في تحقيق إستراتيجية التنمية الحضرية والمكانية، وبالنظر إلى صغر حجمها فإن بإمكانها التوغل في القرى والأرياف والحد من هجرة سكانها إلى المدن الكبرى.

– المساهمة في تحقيق سياسة إخلال الواردات، من خلال تصنيع السلع التي يمكن إنتاجها محليا، وبكفاءة مقاربة للسلع المستوردة، وبالتالي معالجة اختلال ميزان المدفوعات.

[1]– نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص ص 469–471.

– تسهم في تدعيم علاقات التشابك القطاعي في الاقتصاد الوطني، من خلال دعم المؤسسات الكبيرة، عبر توزيع منتجاتها أو إمدادها بمستلزمات الإنتاج، أو من خلال التعاقد معها لتصنيع بعض المكونات، أو القيام ببعض مراحل العملية الإنتاجية اللازمة للمنتج النهائي.

– تعمل هذه المؤسسات على زيادة مشاركة المرأة في الأنشطة الإنتاجية المدرة للدخل.

– تساهم في زيادة الناتج المحلي، وفي تنمية العائد المالي للدولة من خلال اقتطاعات الضرائب، كما تساهم في تعبئة رؤوس الأموال التي كان من الممكن أن تتوجه إلى الاستهلاك، وبالتالي ستؤدي إلى زيادة الاستثمارات.

– المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوطين التقنية الحديثة، وتعزيز وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات المحلية.[1]

[1]– مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر –دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية، 2011، ص ص 157، 158.

المبحث الثالث: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي، مؤشرات قياسه و معوقاته .

إن نجاح سياسة التنويع الاقتصادي أيا كانت أسس هده السياسة ومبادئها يتطلب توفر جملة من العوامل التي من شانها أن تسهم في نجاح التطلعات التي سطر لها قبلا ، و انتهاج طريقة دون الأخرى ليس عملية اعتباطية انما تقف على مدخلات و وقائع و تطلعات تعيشها الدولة التي تتبنى التنويع نهجا لسير تحركاتها الاقتصادية عالميا .

وتختلف آليات نجاح التنويع الاقتصادي من اقتصاد لأخر، وذلك تبعا للتوجهات الإيديولوجية ، مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي ،بالإضافة إلى طبيعة الظروف و التحولات الاقتصادية الداخلية و الخارجية ، وبالتالي فان تبني بعض الآليات او إصلاح القائم منها يكون انطلاقا من حقيقة مفادها ان النماذج الاقتصادية السابقة قد أكدت فعاليتها في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول: عوامل نجاح التنويع الاقتصادي .

إن الذهاب لتحقيق التنويع الاقتصادي في اقتصاد أحادي لا يمكن تحقيقه في ظل غياب الظروف الملائمة لانطلاق عملية التنويع الاقتصادي، والتي يعبر عنها في الغالب بـ"المناخ الاستثمار" أو "البيئة الاستثمارية" والتي تعني توفير كل ما يشجع المستثمر على الإقدام للاستثمار في البلد ذو الاقتصاد الأحادي، من تسهيلات وامتيازات وضمانات، فضلاً عن توفير البنى التحتية من طرق وجسور ومطارات...إلخ، بالإضافة إلى أهمية توفير رأس المال البشري الذي يسهم بشكل فاعل في تحقيق التنويع الاقتصادي.

إذ إن غياب المناخ الاستثماري سيعقد مسالة تحقيق التنويع الاقتصادي، ويزيد من صعوبة تنفيذه على أرض الواقع، كون المستثمر لا يقدم على الاستثمار في بلد لا يوفر له التسهيلات والامتيازات والضمانات، إذ في حال إقدامه على الاستثمار في ظل غياب المناخ الاستثماري هذا يعني إنه سيتحمل المزيد من التكاليف وربما يتعرض للإفلاس فيضطر للإحجام عن الاستثمار في هذا البلد وفي هذه الحالة لم يخسر المستثمر بقدر يحرم البلد من إضفاء طابع المتانة لاقتصاده وفقدانه لآليات المواجهة فيقع أسيراً للتبعية الاقتصادية.

بالإضافة إلى أهمية توفير المناخ الاستثماري للتحقيق التنويع الاقتصادي لابد من العمل على أمرين مهمين وهما:

أولاً: تفعيل القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد ولكن بعد دخوله كمشارك للدولة في ادارة الاقتصاد حتى يستطيع أن يكون قادراً فيما بعد على إدارته بمفردته، مع بقاء اشراف الدولة لمسيرته، لضمان عدم خروجه عن المصلحة العامة للبلد، كأن يذهب للاحتكار وإنتاج ما يضر بالمجتمع أو غيرها.

ثانياً: الاهتمام بإدارة الثروة الوطنية التي تعد أساس الاقتصاد الاحادي، على أسس تكفل تحقيق العدالة الاقتصادية ما بين الأجيال، كون اقتصارها على جيل دون آخر وفرد دون آخر، أمر لا يقبله المنطق الاقتصادي، فضلاً عن ذلك، إن غياب العدالة الاقتصادية بخصوص الثروة الوطنية قد يسهم في حدوث الصراعات والانقلابات والحروب وهذا امرٌ لا يقبله المنطق الاجتماعي والسياسي.[1]

وعامة فان التنويع الاقتصادي يحتاج العديد من العوامل المهمة نذكر منها:

1-المتابعة المستمرة والشاملة لخطط التنمية وأهدافها في تحقيق التنويع الاقتصادي والتغلب على العقبات التي تواجهها, ولا شك أن المتابعة الحكومية المستمرة والتقييم الدائم والشامل لجدوى المشروعات والتحديات التي تواجهها يمثل ضمانة أساسية لاستمرار تلك المشروعات في تحقيق أهدافها في آجال زمنية محددة.

2 – زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات التنموية غير النفطية.

3 -الاستثمار في المشروعات الصغيرة.

4 – أهمية تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية ودور القطاع الخاص المتزايد في المساهمة بنسبة أعلى في التنمية والاستثمار في المشاريع غَير النفطية .

[1]– سعيدي يحيي ،شنبي صورية ،**نظريات التنمية المستدامة** ، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن 2019 ، ص ص 117، 118.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي .

هناك العديد من المؤشرات التي توضح عند تطبيقها على أي اقتصاد مدى تحقق التنويع الاقتصادي من عدمه .

كما يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة كمية او نوعية تتفاوت في كفاءتها و ملائمتها لأغراض القياس .

يمكن الاستناد إلى المؤشرات الآتية لتقويم سياسات التنويع الاقتصادي وتقدمها:

-التنويع في النشاطات الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي): إذ يعتمد تحليل تنويع الناتج المحلي الإجمالي على توزيع هذا الناتج مقيما بالأسعار الثابتة لثلاثة عشر قطاعا وهي: الزراعة والغابات وصيد الأسماك، التعدين غير النفطي، الزيت الخام، تكرير النفط، الصناعات البتروكيماوية، الصناعات التحويلية، التأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الاجتماعية والشخصية، والخدمات الحكومية.

- التنويع في الصادرات: يتطلب التنويع الاقتصادي حدوث تغيرات في بنية الصادرات، فلا يكفي حدوث تغير في نسبة الإنتاج لكي يستنتج أن الاقتصاد قد توصل إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في التنويع الاقتصادي.

يأخذ التنويع في الصادرات حيزا مهما بل بالغ الأهمية في الاقتصاديات النفطية التي ترتكز على تصدير النفط الخام والغاز الطبيعي، وبقدر ما يكون التنويع في الصادرات مهما وملموسا بقدر ما يكون الاقتصاد قد تمكن من تنويع نشاطاته المنافسة في التجارة الدولية.[1]

-التنويع في الواردات: يعد التنويع في الواردات وجها آخر من الأوجه التي على التنويع الاقتصادي أن ينعكس بآثاره عليها، باعتبار أن الاقتصاد الوطني يستورد من العالم الخارجي السلع والخدمات التي لا ينتجها بصورة تنافسية، فهناك قسم من الواردات لا يتمكن الاقتصاد الوطني من إنتاجها نظرا لطبيعة هذه المنتجات التقنية، أو لعدم ملائمة الظروف المناخية لإنتاجها أو لأن تكاليف إنتاجها المحلية تفوق

[1]- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي** ، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2014، ص ص 10-16.

أسعار المستوردة منها، وبالتالي فإن تطور بنية الواردات يمثل تغير الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني مقارنة باحتياجاته على ضوء تكاليف الإنتاج المقارنة مع أسعار الواردات.

– **التنويع في الإيرادات الحكومية:** تلعب الإيرادات الحكومية دورا مهما في تنويع القاعدة الاقتصادية وعلى التنويع أن يتوافق مع ازدياد الإيرادات الحكومية غير النفطية إلى مجموعة الإيرادات الحكومية.

– **التنويع في إجمالي تكوين رأس المال الثابت:** يعد إجمالي تكوين رأس المال الثابت من المتغيرات المهمة التي تبرز أحد أهم مظاهر تطور التنويع الاقتصادي، لأنه يبرز توجهات الاستثمار، وبالنظر إلى طبيعة الاقتصاد المعتمد على النفط، فمن المفيد التعرف على توجهات القرارات الاستثمارية وتوضيح فيما إذا كانت تتمركز في قطاع معين (النفط مثلا)، أم أن الاستثمارات تتوزع بصورة متكافئة على جميع القطاعات الاقتصادية، للوصول إلى هذا الهدف.[1]

أما المؤشرات الأخرى وهي كثيرة جداً لا يمكن تناولها دون المرور بالمؤشرات أعلاه فعلى سبيل المثال ان الأيدي العاملة يمكن ان تشير إلى أي مدى يتمتع الاقتصاد بالتنويع الاقتصادي من عدمه لكن لا يمكن تناوله بشكل مستقل ومجرد دون المرور بالمؤشر الأول أو الثاني؛ أي لابد من توضيح توزيع الأيدي العاملة على القطاعين العام والخاص وكذلك على القطاعات الاقتصادية ، وكذا الحال بالنسبة لمؤشر الاستثمارات ورأس المال الثابت وغيرها، ولذا تم الاقتصار على أبرز المؤشرات القابلة للاستقلالية والتجريد من المرور بالمؤشرات الاخرى، حتى يمكن الاستفادة منها بشكل مباشر في حال معرفة تنوع أي اقتصاد.[2]

المطلب الثالث: معوقات التنويع الاقتصادي.

تعتبر بشكل مباشر المعوقات والعراقيل التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الأحادية، كالدول النفطية تلك المعوقات التي تقف أساسا في طريق تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدول، والتي يقع على عاتقها بذل المزيد من الجهود لتجاوزها، ولعل أهم هذه العراقيل ما يلي:

[1]– ممدوح عوض الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 17.

[2]– حمد فاروق غنيم، **اقتصاد السوق والديمقراطية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ص ص7– 11.

-الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية من جهة، وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى.

- ندرة الموارد الزراعية والمياه الطبيعية في بعض الدول النفطية، وبالتالي الحد من فرص تعزيز دور القطاع الزراعي في بناء التنويع الاقتصادي.

- الفقر العام الذي تعاني منه بعض الدول النفطية فيما يخص الموارد البشرية المحلية من جهة (كدول الخليج العربي)، والإفراط في الاعتماد على العمالة الأجنبية من جهة أخرى، خاصة في ظل الارتفاع الكبير لتكاليفها.

- القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والافتقار إلى المناخ الملائم والضمانات القانونية لهذا النوع من الاستثمارات.

- غياب الاستقرار السياسي لبعض الدول النفطية، ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن في بعضها وتأمين حدودها في البعض الآخر، يستنزف منها موارد مختلفة وضخمة، كان من الممكن استغلالها في تمويل مشاريع التنويع الاقتصادي والعمليات التنموية.

- مشكلة عدم التوافق الكبير بين نوعية مخرجات التعليم والتكوين، واحتياجات الاقتصاد الوطني من العمالة.[1]

إن تنوع أسباب عجز وقصور عمليات التنويع في العديد من الاقتصاديات التي تعتمد على قطاع وحيد في إحداث التنمية الشاملة يستدعي حتما العمل على تجاوز هذه المعوقات، وذلك من خلال اتباع إستراتيجية شاملة، تحقق التنويع الحقيقي المطلوب الذي يكفل بفاعلية توسيع مجالات توظيف المدخرات التي تحصل عليها هذه الدول، والناجمة عن عملية تصدير الموارد الطبيعية في صورتها الأولية لإقامة اقتصاد حقيقي وليس صناعات استهلاكية وتجارة واستيراد فقط، والمسؤولية الأولى تقع على عاتق الإدارة التنموية في هذه الدول.[2]

[1]- مجموعة مؤلفين ،**التنويع الاقتصادي في دول الخليج** ، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات ، يونيو 2019 ، ص ص 19-23.

[2]- **اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي**، تقرير الدورة 26، الملحق رقم 21، الأمم المتحدة، 2010، ص 20.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه في نهاية هذا الفصل، وبعد هذا الطرح النظري للتنويع الاقتصادي وأهميه في تحقيق التنمية المستدامة يتمثل فيما يلي:

-يعتبر التنويع الاقتصادي في الدول التي تعتمد اقتصادياتها على إنتاج وتصدير سلعة أو مادة أولية واحدة كالنفط مثلا، مدخلا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة وتنويع مداخيل الاقتصاد في هذه الدول.

- رغم أن التنويع الاقتصادي عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، إلا أنه ضرورة حتمية من أجل إشراك جميع الموارد المجتمعية لتجاوز التناقضات والاختلالات الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يعد التنويع طريقا آمنا لحل كل هذه المعضلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، داخلية كانت من خلال تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني في تلبية احتياجات أفراد المجتمع، أو خارجية من خلال تعزيز الاستقلال الاقتصادي الوطني، والحد من الأزمات الخاصة به والناتجة عن التقلبات في الأسواق العالمية.

-إن تحقيق كل هذا ينبغي أن يرتكز على برنامج اقتصادي دقيق، شامل ومتكامل، يأخذ بعين الاعتبار جميع مقومات الاقتصاد الوطني وخصائصه، ومجمل الموارد المادية والبشرية المتاحة والمتوفرة، وكيفية تنميتها وتطويرها، وهذا بما يفضي إلى تعبئة كل الجهود الوطنية وتكثيفها من أجل نجاح التنويع الاقتصادي بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية المستدامة، وسنعرض ذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي.

المبحث الثاني: السعر النفطي وعلاقته بالأزمات النفطية.

المبحث الثالث: الدول النفطية.

الفصل الثاني

الاقتصاد النفطي والدول النفطية

تمهيد:

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي واستراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسية والاجتماعية وحتى العسكرية وأصبح أحد أهم المواد الاستراتيجية الحيوية لكل دول العالم بمختلف مستويات نموها، كما بات لهذه السلعة في الوقت الراهن الدور المباشر في إدارة عملية النمو الاقتصادي وفي تحريك وقائع الصراعات العالمية بسبب حاجة العالم المتنامية من الطاقة التي يفرضها التطور الاقتصادي والاجتماعي والنمو الديمغرافي، وسيتم تناول ذلك في ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي.

المبحث الثاني: السعر النفطي وعلاقته بالأزمات النفطية.

المبحث الثالث: الدول النفطية.

المبحث الأول: مدخل إلى الاقتصاد النفطي.

يعتبر النفط سلعة استراتيجية تحكمها أبعاد وعوامل اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من العوامل من بينها: عوامل اقتصادية وسياسية، عوامل جيوسياسية، كذلك الاختلاف في الرؤى والمصالح بين المنتخبين والمستهلكين، ولكن يبقى العرض والطلب هما المحددان الأساسيان لسعر النفط، شأنه في ذلك شأن أي سلعة أخرى.

المطلب الأول: مفهوم ونشأة النفط.

البترول أو كما يطلق عليه النفط الخام أو النفط هو عبارة عن وقود أحفوري تشكل من بقايا الأحياء البحرية القديمة، قبل ملايين السنين كانت تعيش الطحالب والنباتات في البحار الضحلة، وبعد موتها وسقوطها نحو قعر البحر، فإن المواد العضوية خُلطت مع الرسوبيات الأخرى ودفنت معها وعبر ملايين السنين تحت ضغط عال وحرارة عالية، فإن بقايا تلك الأحياء تحولت إلى ما نطلق عليه اليوم الوقود الأحفوري فالفحم والغاز الطبيعي والنفط يكونون جميعًا وقودًا أحفوريًا إذ تشكلوا تحت شروط مماثلة. واليوم فإن النفط موجود في احتياطيات ضخمة تحت الأرض حيث كانت البحار القديمة موجودة من قبل،ويمكن العثور على هذه الاحتياطيات تحت البر أو تحت قعر المحيط،ويتم استخراج النفط الخام بواسطة آلات حفر عملاقة .[1]

عرف مفهوم النفط اراء عديدة فمنهم من يرى ان النفط و البترول مصطلحان مختلفان و منهم من يرى عكس ذلك ، و فيما يلي نستعرض مفهوم النفط:

الفرع الأول: مفهوم النفط.

النفط والبترول كلمتان مترادفتان لنفس المادة، حيث البترول هو مصطلح لاتيني الأصل، والنفط هو مصطلح فارسي الأصل، ويعود أصل التسمية اللاتينية إلى كلمة " petroleum" وهي كلمة

[1]- مكي عماد، **تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن، 2013، ص 87.

تتكون من جزأين " petr" وتعني الصخر، [1] و "oleum" وتعني الزيت أي بمعنى الزيت الصخري ويسمى اشتقاقا من الكلمة الفارسية "نافاتا" وتعني قابلية السريان.[2]

وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر، ويوجد في الطبقة العليا للقشرة الأرضية كما أنه يختلف في مظهره ونقاوته وتركيبته من مكان إلى آخر، وهو أحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم ويعتبر كذلك المادة الرئيسية للعديد من المنتجات الكيماوية والبترولية مثل الأسمدة والمبيدات.

والنفط هو مادة بسيطة تتكون من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، إضافة إلى بعض الشوائب العضوية وغير العضوية كالغاز الطبيعي المنفصل عنه أو الممزوج به والمياه والأملاح والرمال والشمع والكبريت وتختلف خصائص النفط باختلاف المشتقات المستخرجة منه واختلاف التركيب الجزئي لكل منها، كما أنه يوجد في حالة غازية (الغاز الطبيعي) والحالة السائلة (النفط الخام) وفي شكل بخار (مكثفات) وهي مواد كربونية خفيفة تكون في الحالة الغازية تحت تأثير الضغط والحرارة وفور وصولها إلى السطح وتعرضها للاختلاف في الضغط تتحول إلى سوائل، وفي الحالة الصلبة (الإسفلت) وهي مواد تكونت نتيجة هروب النفط إلى السطح وتبخر المواد الخفيفة منه وتعرضه في الأعماق لحرارة عالية أدت إلى تفحمه وهي حالة نادرة الوجود.[3]

الفرع الثاني: نشأة النفط.

تباينت الآراء حول نشأة النفط وأصله وكيفية تكونه في الطبيعة وتبلورت هذه الآراء في ثلاث نظريات تفسر نشأة البترول هي: النظرية البيولوجية أو العضوية; النظريتي الكيميائية ثم النظرية المعدنية.

-النظرية العضوية: وتقرر النظرية الخاصة بالأصل البيولوجي أن البترول قد تكون من بقايا بعض الكائنات الحية، الحيوانية والنباتية، وبخاصة الأحياء البحرية الدقيقة، التي تجمعت مع بقايا كائنات أخرى بعد موتها في قيعان البحار والمحيطات، واختلطت برمالها، وبرواسب معدنية أخرى، وتحولت تدريجيا إلى

[1]- مدمي أحمد الدوري**محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 08.

[2]- حمادي نعيمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986-2008**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص :تسويق دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 02.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص 03.

صخور رسوبية، وتزايد سمكها، ثم تعرضت لضغوط هائلة، وارتفعت حرارتها إلى درجات بالغة العلو بفعل تحركات القشرة الأرضية، وتأثيرات حرارة باطن الأرض، فتكونت طبقات الصخور الرسوبية التي تسمى بصخور المصدر، وفي ثناياها تحولت البقايا العضوية الغنية بالكربون والهيدروجين إلى مواد هيدروكربونية، تكون منها زيت البترول والغاز الطبيعي؛ نتيجة عوامل الضغط والحرارة والتفاعلات الكيميائية، والنشاط البكتيري الذي قام بدور مهم في انتزاع الأكسجين والكبريت والنيتروجين من المركبات العضوية بخلايا الكائنات الحية، وتنتج الصخور المولدة الغنية بالبترول كميات كبيرة منه، إلا أن ما يتحرك إلى الطبقات المجاورة قليل نسبي أما أغلب البترول فيبقى في الصخور المولدة ولا يمكن إنتاجه. ويضيع جزء كبير من البترول في الطريق، أثناء هجرته، بين حبيبات الصخور، وفي الشقوق والصدوع والفجوات والمغارات، أو بالتسرب إلى سطح الأرض ولا يصل إلى المكامن أو المصائد. ومن ناحية أخرى تتحكم بيئات ترسيب المواد العضوية، وخصائصها الجيولوجية، وظروفها المناخية في خصائص البترول الكيميائية من حيث مكوناته الطبيعية مثل الكثافة واللون.[1]

ونظرية النشأة العضوية للبترول هي الأكثر قبولا بين العلماء المعاصرين لأسباب عديدة، أولها اكتشاف الغالبية العظمى من حقول البترول في الصخور الرسوبية، وبالقرب من شواطئ البحار، أو في قيعانها مثل خليج السويس والخليج العربي وبحر الشمال. أما البترول الموجود في بعض الصخور النارية أو المتحولة، فإن مصدره هو الهجرة من صخور رسوبية مجاورة. ثانيها: أن الزيت المستخرج من باطن الأرض يحتوي، عادة، على بعض المركبات العضوية، التي يدخل في تركيبها النيتروجين والفوسفور والكبريت، وهي عناصر لا توجد في كربيدات الفلزات Carbides ، بل توجد في خلايا الكائنات الحية فقط، سواء كانت حيوانية أم نباتية. وثالثها: تميز البترول بخاصية النشاط الضوئي التي تكاد تنفرد بها المواد العضوية. ولما كانت المواد العضوية المترسبة هي المصدر الأساسي الذي نشأ منه البترول، فإن صفاته الطبيعية وخصائصه الكيميائية تختلف باختلاف طبيعة الكائنات الحية، ومكونات الصخور الرسوبية الحاوية له، وهناك معايير ضرورية لتقويم صخور المصدر، من حيث إمكان وجود البترول فيها ونوعه، وإمكان إنتاجه، منها أن تكون صخور المصدر غنية بالمواد العضوية، وألا يقل الحد الأدنى للكربون

[1] – راشد البراوي ، **حرب البترول في الشرق الاوسط**، الطبعة 4، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1993، ص 24.

العضوي في هذه الصخور عن 0.4 – 0.5%، ومنها تحديد أنواع المواد العضوية النباتية أو الحيوانية، التي تتحكم في نوع البترول، ومنها تعرف مستوى توليد الهيدروكربونات المولدة وطردها، ثم يأتي تقدير الاحتياطيات المؤكدة جيولوجيا، وإمكان استخراجها بالتكنولوجيا المتاحة وبالكمية المناسبة، التي ينبغي ألا تقل عن 20% من البترول المختزن في المصيدة، ويمكن أن تصل إلى 80% منه، وفي أمريكا الشمالية تعد نسبة 30–35% معدلا اقتصادياً جيداً لاستغلال الحقل البترولي. وفي تقدير المخزونات البترولية تعطي الأولوية لتحديد سمك واستمرار الصخور الخازنة Reservoir Rocks ، ومسامية هذه الصخور ونفاذيتها، والضغوط التي يتعرض لها الزيت .[1]

– **النظرية غير العضوية (اللاعضوية)**: وهي من أقدم النظريات التي تفسر أصل النفط،و التي تقول بأن نشأة البترول غير عضوية، وأنه معدني الأصل، تكوّن نتيجة لتعرض بعض رواسب كربيدات الفلزات الموجودة في باطن الأرض لبخار الماء، ذلك لأن كربيد الكالسيوم يتفاعل مع الماء مكونا الهيدروكربون غير المشبع "الأسيتلين". ولكن الندرة الشديدة لرواسب الكربيدات، يصعب معها تصور أنها كانت موجودة بكميات هائلة وكافية، لتكوين ما استخرج، فعلا، من زيت البترول وما لا يزال موجوداً في باطن الأرض. وجيولوجيا فمثل هذه الكربيدات إن وجدت فلابد أن تكون في ثنايا الصخور البركانية Volcanic Rocks، بدليل خروج غازات هيدروكربونية من فوهات البراكين، بينما لا يوجد البترول إلا في طبقات الصخور الرسوبية.[2]

– **النظرية الكيميائية** : وإلى جانب النظريتين العضوية والمعدنية لنشأة البترول هناك النظرية الكيميائية، التي تفترض أن بعض الهيدروكربونات قد تكونت في الزمن القديم باتحاد الهيدروجين بالكربون، ثم انتشرت في باطن الأرض، واختزنت فيها، وتحولت إلى زيت البترول، الذي بدأ يتسرب إلى سطح الأرض عن طريق بعض الشقوق والصدوع في القشرة الأرضية، أو عن طريق حفر آبار الاستكشاف أو المياه، وظهرت الهيدروكربونات على هيئة غازات طبيعية وبترول، أو بقيت في بعض الطبقات المسامية. ومن قرائن النظرية الكيميائية وجود احتياطيات هائلة من البترول في مناطق صغيرة جداً في مساحتها

[1]– عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، الطبعة 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 24.

[2]– بيوار خنسي، **البترول – اهميته ، مخاطره ،تحدياته –**، الطبعة 1،دار اراس للطباعة و النشر ، العراق ، 2006 ، ص ص 09-12

كالخليج العربي، تقترب من ثلثي الاحتياطي المؤكد للبترول العالمي، ولا يعقل أن تكون هذه المساحة مكان تجمع بالغ الضخامة من بقايا الكائنات الحية. وهذه النظرية تعني أن هناك احتمالات كبيرة للغاز الطبيعي والبترول في أماكن كثيرة من الأرض، وأن باطن الأرض يحتوي على مصدر لا ينضب من الهيدروكربونات المكونة للبترول. ويثق بعض العلماء من الولايات المتحدة والسويد وروسيا بصدق هذه النظرية، إذ جرى الحفر على أعماق تناهز خمسة آلاف متر أو أكثر، بل إن عمق بعض الآبار الاستكشافية في روسيا وصل إلى 15كم في الدرع الجرانيتية لشبه جزيرة "كولا" شمال الدائرة القطبية.[1]

المطلب الثاني: خصائصه.

للنفط خصائص ومميزات فريدة تجعل منه سلعة ذات أهمية كبيرة في الاقتصاد الحديث، من حيث هذه الخصائص نذكر منها ما يلي:

الخصائص الفيزيائية:

1-درجة الكثافة النوعية: تعتبر من أهم المؤشرات للدلالة على جودة النفط الخام، وتقاس بوحدة معهد البترول الأمريكي API (American Pottrolum Institut) وهي نسبة وزن النفط إلى وزن حجم مماثل من الماء عندما تتعادل درجة حرارتها وتتراوح بين 1-60درجة، فكلما كانت كثافة النفط منخفضة كانت درجة الكثافة والنوعية عالية والجودة أكبر، وبناء على هذا المقياس يصبح للنفط ثلاثة أنواع:

أ-النفط الخفيف: وهو من أجود أنواع النفط وتكون درجة كثافته ونوعيته عالية تبدأ من 35 درجة فما فوق ويستخرج منه البنزين، الكروزين والغاز الطبيعي مثل النفط الخام الجزائري، والليبي والقطري.

ب- النفط المتوسط: تكون درجة كثافته و نوعيته بين 28 و 35 درجة و المشتقات المستخرجة منه متوسطة مثل : الزيت المستعمل للتشحيم .

[1]- ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تسويق دولي،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص02.

ج –النفط الثقيل: تكون درجة كثافته النوعية 28 درجة فما فوق ودون ذلك، فتكاليفه مرتفعة والمنتجات المستخرجة منه ثقيلة مثل المازوت، الإسفلت...، مثل النفط المصري والسوري.[1]

2– نسبة الكبريت في النفط الخام: تزداد جودة النفط كلما قلت نسبة الكبريت فيه، لأن وجود الكبريت في النفط بكميات كبيرة يتطلب تكاليف إضافية للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج، وعلى هذا الأساس يصنف النفط إلى:

أ–النفط الحلو: نسبة الكبريت فيه قليلة.

ب– النفط المر: نسبة الكبريت فيه مرتفعة.

3–نقطة الانسكاب: مصطلح يقصد به درجة إنسياب المادة النفطية كمادة سائلة أي مدة لزوجة النفط، وترتبط بنسبة المادة الشمعية في تركيبته، فكلما ارتفعت نسبة الشمع زادت لزوجة النفط ولزم تسخينه مما يعني ارتفاع نقطة إنسكابه، ويزيد ذلك من تكاليف الإنتاج ويقلل من الجودة.

4– الوزن الجزيئي الغرامي:يعرف الوزن الجزيئي الغرامي للمركب الكيميائي بأنه مجموع أوزان الذرات المكونة له مقدراً بوحدات الأوزان الذرية، ويتوقف الوزن الجزيئي للنفط ، على الوزن الجزيئي للمركبات الداخلة فيه وعلى النسبة فيما بينها، ونظراً لأن النفط الخام يتكون من عدد كبير من المركبات بعضها معقَّد التركيب، لذلك لا يمكن تحديد الوزن الجزيئي الغرامي له بدقة، بل يتم حساب ما يعرف بالوزن الجزيئي الغرامي المتوسط ، ويزداد الوزن الجزيئي الغرامي للنفط بارتفاع درجة غليانه .

5– اللزوجة (الاحتكاك الداخلي للسائل):اللزوجة هي مقاومة السائل لإزاحة إحدى طبقاته بالنسبة لطبقة أخرى تحت تأثير قوة خارجية، وهي مقياس لمدى مقاومة الزيت للسريان.

6– الخصائص الضوئية و معامل الانكسار :للون النفط أهمية خاصة في معرفة نسبة الاسفلتينات في النفط الخام، ويتراوح لون النفط الخام من اللون البني الغامق حتى اللون الأسود وذلك في الأنواع التي تحتوي على نسبة مرتفعة من الإسفلت والمركبات.

[1]– ضالع دليلة، **مرجع سبق ذكره**، ص03.

الخصائص الكيميائية:

بارافينية / بارافينية: وتكون المنتجات النفطية سواء الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من النوع البرافيني، أي إن تركيبها الكيميائي على شكل سلاسل .

نافثينية / نافثينية: وتكون المنتجات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة من النفط في معظمها نافثينية، أي على شكل حلقات .

بارافينية / نافثينية: وتكون معظم المنتجات الخفيفة بارافينية، أما المنتجات المتوسطة والثقيلة فتكون نافثينية .

نافثينية / بارافينية: وتكون المنتجات الخفيفة في معظمها نافثينية، أما المنتجات المتوسطة والثقيلة فتكون في معظمها بارافينية .[1]

المطلب الثالث: أهمية النفط.

إن أهمية النفط أو البترول تنعكس وتنسجم في جوانب رئيسية متعددة هي كالآتي:

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي.

تشكل الطاقة برأي علماء الاقتصاد عاملا جديدا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر والأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة واعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي.[2]

1-دور النفط في القطاع الصناعي:

يكرس ثلث البترول المستهلك في العالم لأجل تشغيل الصناعة ويمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول.

ما يميز البترول كمادة أولية أن لا يمكن استعمالها إلا بعد إجراء عدة عمليات إنتاجية عليها، والصناعة البترولية في حد ذاتها سواء الاستخراجية أو التحويلية تعتبر نشاط صناعي واسع وكبير بحيث تحتل مكانة لها فاعليتها في القطاع الصناعي ككل بما تساهم به في الإنتاج والدخل الوطني بالإضافة إلى

[1]- حمش تركي ،**الاستكشاف و الإنتاج و تطور احتياطي النفط و الغاز** ،منظمة الاقطار العربية ، الكويت ،2013، ص23.

[2]- زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري نموذجا–** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص : إدارة مالية ، جامعة تيارت، 2012 ، ص 59.

الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات البترولية وهي الصناعة البتروكيماوية والتي يزداد عددها باستمرار وبصورة غير محددة ويتجاوز مجموعها حاليا عشرات من الصناعات الأساسية والكبرى في أبرزها، صناعة الأسمدة الكيماوية، صناعة المطاط الصناعي، صناعة الجلود الصناعية، صناعة النسيج الصناعي، صناعة المنظفات وصناعة مواد التجميل والعطور، صناعة المستحضرات الطبية، صناعة الأصباغ، صناعة المواد البلاستيكية، صناعة البروتين...الخ.

وهذه الصناعات البتروكيماوية تساهم بفعالية كبيرة ومؤثرة في عملية التطوير والتقدم الاقتصادي، خاصة وأن منتجاتها السلعية أصبحت أساسية في مختلف النشاطات الاقتصادية، لذلك البترول ليس مقتصرا على عملية إنتاجية صناعية واحدة، بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية المتلاحقة والمتميزة الواحدة عن الأخرى.[1]

2-دور النفط في القطاع الزراعي:

دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن تطلق عليه اسم "البترو-زراعة"، وذلك راجع لما قدمه البترول للنشاط الزراعي وذلك من خلال نقطتين:

أ-النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.

ب- استعمال المنتجات البتروكيماوية وأثرها في التقدم الزراعي.

وفي هذا السياق يشار إلى أن مع ارتفاع أسعار البترول سيصبح استخدام الجرارات الآلية أكثر كلفة وسيؤثر ذلك مباشرة على سعر الحصيلة الزراعية، والذي سيرد مباشرة على سعر الغذاء الذي يشتري به المستهلك ويستمر الأمر كذلك في السنوات الأولى من بلوغ ذروة البترول، ولكن مع تناقص وجود البترول قد يضطر الفلاح إلى الاستغناء عن الجرار الآلي، وسيؤدي ذلك إلى العودة إلى معدات الإنتاج الزراعي التقليدية، ولن يصبح كافيا لإطعام 05 ملايير إنسان يعيش على سطح الأرض، كما يجب الإشارة كذلك إلى دور المنتجات الكيماوية في حل مشكلة الغذاء العالمية التي يعاني منها حوالي

[1]- قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010 ، ص ص28- 32.

50%من سكان العالم ففي دراسة صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة أشارت إلى أن الحل الأنسب لحل مشكلة الغذاء هو التوسع في استخدام الأسمدة والمبيدات الحشرية.[1]

3-دور النفط في القطاع التجاري:

يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثر البترول المستخرج من البلدان النامية، ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا كبيرة، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي 20 مليار دولار خلال السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار ربح صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج كما حولت الشركات البترولية البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات، إذن يعتبر البترول الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات، يؤثر بأوجه مختلفة على موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للبترول، والدول المستهلكة وغير المنتجة، وبلدان الشركات البترولية الكبرى ومن بينها بلدان غير منتجة للبترول لكنها تعمل عبر الدول والشركات المتعددة الجنسيات.[2]

4-دور النفط كمصدر للإيرادات المالية:

يتضح هذا الدور بصفة جلية في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة للدول، والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على البترول في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالي وفي خطط التنمية الاقتصادية فالإيرادات البترولية لا تتعلق فقط بالدول المنتجة له وإنما كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا، ويساهم البترول في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة مما يكون في شكل مشتقات بترولية، ولقد شكلت نسبة مساهمة البترول في الدخل الوطني لمجموع الدول العربية لسنة

[1]- زيتوني هوارية، **مرجع سبق ذكره**، ص61.

[2]- حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة 1 ،بيسان للنشر ، لبنان، 2000، ص ص 74-75.

2007 بنسبة قدرت بـ 22%عام 2006 حينما صاحب الارتفاع في أسعار البترول ارتفاعا أيضا في الكميات المنتجة والمصدرة من البترول من الدول العربية.[1]

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاجتماعي.

إن بلدان أوروبا الغربية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية قد أعيد بناؤها بفضل البترول الذي يتألف دوره في المجال الاجتماعي.[2]

1-دور النفط في قطاع المواصلات:

أصبح البترول بمثابة المحرك الرئيسي للنقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم ويعتبر البنزين وقود السيارات، والمازوت وقود البواخر، الكيروزين وقود الطائرات، وتجدر الإشارة إلى أن صناعة السيارات تبقى الصناعة الأساسية في الدول المتطورة وتحتل المرتبة الأولى في التجارة الدولية.

2-دور النفط في توليد الطاقة الكهربائية:

يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة والنظافة.

3-المنتجات النفطية واستخداماتها:

حلت المنتجات البترولية محل المنتجات الطبيعية بحيث بات من الصعب الاستغناء عنها في حياتنا مثل مواد البلاستيك، الألياف الصناعية، المنظفات، المطاط، الأسمدة.

الفرع الثالث: أهمية النفط على الصعيد السياسي.

إن علاقة البترول بالسياسة هي علاقة قديمة تعود إلى تاريخ اكتشافه، إلا أنه أصبح محورا في السياسة الدولية بعد أن حل محل مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة، حيث كتب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "كوليدج" سنة 1924 عند افتتاح اللجنة الفدرالية للبترول أن "تفوق الأمم المتحدة يمكن أن يقرر بواسطة امتلاك البترول ومنتجاته" ويعتقد ساسة الولايات المتحدة أن البترول هو الإنتاج

[1]- مشدن وهيبة،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الم اجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تسويق دولي،جامعة الجزائر، 2005، ص 13.

[2]- نفس المرجع السابق ، ص 14.

العالمي الذي يجب أن يبنى على أساسه السلام، لذلك بات يشكل عاملا مؤثرا في صنع القرار السياسي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة معا.[1]

1-بروز الدور السياسي للنفط:

المعروف أن البترول في العالم غير متساوي في توزيعه فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوة سياسية أو عسكرية، تمتلك احتياطا كبيرا من البترول في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا) محرومة منه، هذا الواقع جعل من البترول وكيفية الحصول عليه هدفا من أهداف التخطيط السياسي الاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الحيوية كالشرق الأوسط وإفريقيا تحتل مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف هذا القرن وحتى الآن، كما أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الوطن العربيلا يمكن أن تتم بمعزل عن موضوع البترول الذي يعتبره مادة استراتيجية لأمنها الوطني، تطبيقا لهذا المبدأ منذ منتصف هذا القرن على إقامة الأحلاف السياسية وإنشاء القواعد العسكرية لتأمين تدفق البترول وحماية طرق إمداداته.

وقد برز الدور السياسي للبترول بشكل فعال، من خلال الحروب التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في ظل الصراع العربي الإسرائيلي فمن أزمة السويس سنة 1980 ثم حرب الخليج سنة 1991 والعدوان الأخير على العراق سنة 2003، كان البترول في كل هذه الحروب عنوانها الأكبر وهدفها المعلن والخفي حتى أطل عليها تسمية "حروب البترول".[2]

2-النفط كسلاح سياسي:

لقد استعمل البترول كسلاح ضغط سياسي، في أكثر من مناسبة حيث استعملت الشركات البترولية للضغط على الحكومات التي أممت بتروها، أو التي حاولت أن تتمرد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة، كما استخدمت الدول المنتجة للبترول لبلوغ أهداف سياسية لتحسين أوضاعها الاقتصادية واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنه حادث عن الإجماع الدولي.[3]

---

[1]- حافظ البرجاس، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

[2]- مايكل كلير ، ترجمة :عدنان حسن ،**الحروب على الموارد – الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية** –،المكتبة الاكاديمية، مصر، 2020،ص ص 32- 36.

[3]- نفس المرجع السابق ، ص37.

الفرع الرابع: أهمية النفط على الصعيد العسكري.

يقول "أوكونورا" (قائد بريطاني في الحرب العالمية الثانية) في كتابه "إمبراطورية البترول" الصادر في موسكو سنة 1985 من يملك البترول سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر، وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو، وبفضل بنزين السيارات يسيطر على البر، بل أكثر من ذلك أنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها البترول ليتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة.[1]

1-النفط مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية:

يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5 و 4.5 مليون برميل يوميا أي ما يعادل 5%من الاستهلاك البترولي العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويظل الوقود النفاث من الكيروسين في مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من ثلثي الاستهلاك البترولي العسكري، وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا.

2-التجهيزات النفطية ذات الأغراض العسكرية:

تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر لتجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية وخطوط أنابيب، ويعبر خط في غرب أوروبا وجنوبها ويخزن حوالي مليوني متر مكعب.

3-النفط واتجاهات نتيجة الحرب:

إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

4-النفط سبب للحرب وهدف لها:

يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

[1]- مشدن وهيبة، **مرجع سبق ذكره**، ص14.

المبحث الثاني : السعر النفطي وعلاقته بالأزمات النفطية.

يعتبر موضوع تسعير البترول من أكثر الموضوعات إثارة للجدل وإحاطة بالغموض والسرية، وبصرف النظر عن أي اعتبارات اقتصادية قد تشير بسعر أو بآخر، فإن هناك اعتبارات أخرى عديدة تلعب دورا مهما للغاية في تحديد أسعار البترول، إلى حد فهم عملية التسعير وإدراك المغزى وراء سعر معين أو غيره، كانا دائما أمران يصعب فهمهما على الكثيرين من خارج الصناعة البترولية، وقبل التطرق إلى العوامل المحددة لأسعار النفط، نتداول أولا مفهوم السعر البترولي.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه.

ان سعر برميل من النفط يختلف من مكان لآخر اعتمادا على عدة عوامل، مثل الثقل النوعي أو مكان استخراجه و غيرها ....

كما ان الطلب على النفط يعتمد اعتمادا كبيرا على نمو الاقتصاد العالمي، ويقول بعض الاقتصاديين أن ارتفاع أسعار النفط لها أثر كبير سلبي على النمو العالمي .

الفرع الأول:مفهوم سعر النفط.

السعر البترولي يعني: "قيمة تلك المادة أو السلعة النفطية، معبرا عنها بالنقد نتيجة تأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، مناخية وسياسية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها"، وتختلف طرق تحديده ومختلف العوامل المؤثرة فيه حسب مراحل تطوره التاريخي، إذ حدد في البداية على أنه تكلفة الإنتاج مضافا إليها الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق عرف مفهوم السعر تغيرا كذلك ليصبح سعرا احتكاريا تسيطر عليه الشركات البترولية الكبرى، وفي مطلع الستينات أصبح سعرا محتكرا من قبل الدول المنتجة، وبعد تغير ميكانيزمات السوق البترولية أصبح يحدد وفق شروط العرض والطلب.[1]

–الطلب النفطي: من أهم العوامل المؤثرة على سعر البترول هو الطلب على النفط الخام، إذ يتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول عليه، وتلك الرغبة هي

[1] -Ayoub Antoine, Percebois jaque, pétrol , marché et stratégies, economica, paris, 1987, p03.

وليدة للحاجات المختلفة النابعة من الاستعمالات لتلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.[1]

–العرض النفطي: وهو أحد العناصر المؤثرة بشكل مباشر على أسعار النفط، إذ يقصد به الكميات المتاحة من السلع البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية معينة محدودة، والعرض البترولي يكون فرديا للبائع أو الطرف العارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة البائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو بأسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا أنه يكون أكثر مرونة في المدى البعيد.[2]

الفرع الثاني : أنواع أسعار النفط.

هناك عامة ثلاث أنواع من أسعار النفط كما يلي :

–الأسعار الإسمية: هي تلك الأسعار الحالية التي يجري التعامل بها عمليا في السوق في تاريخ معين.

–الأسعار الحقيقية: وهي الأسعار الإسمية الحالية منسوبة إلى سنة الأساس ويتم حسابها حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبها يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في السنة الأساس.

–الأسعار الاقتصادية: وقد يشترك أكثر من عامل في تحديدها، وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عاملي العرض والطلب، ويتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي وهو ذاك السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على عوامل وأسس ومبادئ اقتصادية علمية (القيمة النفعية لها، تكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات).[3]

---

[1]– السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري** ، أطروحةمقدمة لنيل درجة الم اجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص:تسويق دولي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 04.

[2]– هادي نعيمة، **مرجع سبق ذكره**، ص73.

[3]– عماد الدين مُحَّد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد01، غزة، فلسطين، 2013، ص ص 330،331.

المطلب الثاني: العوامل المحددة لسعر النفط.

تخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة قادت إلى حدوث اختلاف كبير في ميزان العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تأخذ خصوصية من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في السوق، ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى أخرى محركة لها تأثيرها في الأسعار.

الفرع الأول : العوامل الاقتصادية والسياسية.

تتصدر العوامل الاقتصادية قائمة العوامل المحددة لأسعار النفط، وتصاغ في النظرية الاقتصادية بأن لكل سلعة سعر يتحدد وفق قانون العرض والطلب، مع الإقرار بوجود عوامل مؤثرة أخرى يصعب التحكم فيها، مع العلم أن سعر النفط كان يتحدد وفق معايير غير اقتصادية قبل الثمانينات من القرن الماضي، ويمكن ذكر بعض من هذه العوامل فيما يلي:[1]

1-العرض والطلب العالميين على النفط:

من أهم العوامل الأساسية في تحديد سعر النفط، هو العرض والطلب العالميين، فالعلاقة التي تربط بين العرض النفطي وأسعاره هي علاقة عكسية أي كلما زاد العرض انخفضت الأسعار والعكس صحيح، أما العلاقة بين الطلب النفط وأسعاره هي علاقة طردية، أي كلما زاد الطلب ارتفعت الأسعار والعكس بطبيعة الحال صحيح أيضا.

2-مستوى النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة:

يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصرين رئيسيين ضمن مراحل عملية الإنتاج، فالتقدم الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشرا على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤديان حتما إلى ارتفاع

[1]- عيسى مقيلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :ادارة مالية ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2009، ص107.

الطلب العالمي على النفط، وبالتالي ارتفاع السعر وبالمقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض أسعار النفط.

3-مستوى المخزونات:

تتأثر أسعار النفط بمستوى مخزونات الدول المتقدمة من النفط ومشتقاته مع العلم أن مستوى المخزونات غير مستقر ويتغير باستمرار مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر النفط، إذ أن ارتفاع حجم المخزونات ينتج عنه تراجع الطلب على النفط وبالتالي انخفاض السعر والعكس صحيح.[1]

4-المضاربة في الأسواق النفطية:

تعتبر المضاربة عاملا رئيسيا في عدم استقرار أسعار النفط في أسواق المعاملات الحرة، حيث تؤدي التوقعات المتفائلة للمضاربين حول مستقبل الأسعار إلى إقبالهم المتزايد لشراء العقود النفطية الآجلة وبالتالي ارتفاع سعر النفط في حين تؤدي التوقعات المتشائمة إلى تخليصهم من هذه العقود عن طريق بيعها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض السعر، مع العلم أن الارتفاع المسجل في أسعار النفط مع بداية العقد الحالي شجع الكثير من المضربين على الانتقال من الأسواق المالية إلى أسواق المعاملات النفطية الحرة مما ساهم في رفع الأسعار الإسمية إلى مستويات قياسية خلال سنة 2007 والنصف الأول من سنة 2008.

5-العوامل الجيوسياسية:

لا تبتعد السياسة النفطية بمحوريها الأسعار والإنتاج كثيرا عن السياسة الدولية وبما تجري في الساحة العالمية من تفاعلات سياسية دولية، وتعتبر السوق العالمية أهم الموضوعات الجوهرية والبارزة في تشكيل العلاقات الدولية، ولقد أدت الشركات النفطية العالمية ومنذ اكتشاف النفط العربي دورا هاما في تحديد السياسة النفطية وحاولت كثيرا وجديا أن تربط النفط بمصالح دولها مما أدى إلى جعل النفط عاملا متغيرا يتأثر بالسياسة الدولية أو بالعلاقات الدولية بمعنى أدق.

[1] -Farid yaici, le marché pétrolier, situation, acteurs, stratégies, quelques perspectuies pour l'algérce, algerie, 2005, p56.

6-سعر الصرف:

خضعت العلاقة السببية بين سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام (حيث تتم أغلبية عقود بيع النفط بالدولار)، للعديد من الدراسات الاقتصادية التي توصلت إلى نتائج غير حاسمة، وقد قاد الجدل الواسع في تحديد طبيعة العلاقة بين الدولار وأسعار النفط واتجاهها إلى أربعة وجهات نظر:

-وجهة النظر الأولى: تقول بوجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سعر صرف الدولار إلى أسعار النفط الخام من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة لانخفاض الدولار التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الخام.

-وجهة النظر الثانية: ترى ارتفاع أسعار النفط تسبب خفض الدولار بسبب زيادة العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما.

- وجهة النظر الثالثة: توصلت إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، إذ يجمع هذا الرأي وجهتي النظر السابقتين.

- وجهة النظر الرابعة: تشير إلى أن كلا من سعر صرف الدولار وأسعار النفط الخام تحكم بها عوامل متباينة فالأول يتحدد بما تطرحه نظريات سعر الصرف، والثاني تتحكم به الطبيعة الخاصة للسوق النفطية وهما نتاج لهيمنة الاقتصاد الأمريكي بحيث لا توجد علاقة بينهما.[1]

الفرع الثاني: دور منظمة الأوبك في تحديد سعر الصرف.

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في مؤتمر بغداد الذي عقد في 1960/09/14 بدور كبير في ساحة السوق العالمية للنفط خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة الحيوية، وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها أحد أهم العوامل في تصدير النفط وتحديد أسعاره، إذ تعد دول منظمة الأوبك من أكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز، إذ تساهم بنسبة 35%من الإنتاج العالمي اليومي من النفط الخام، كما يتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل 54.1%خلال عام 2030.[2]

[1]- هوشناج أمير أحمدي، **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين** ، الطبعة 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات ، 1996، ص30.

[2]- حسن رمضان عبد الله، **التعاون بين الأوبك لخفض صادرات النفط ومساندة الأسعار** ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 69، المنظمة العربية لدول المصدرة للنفط، الكويت، 1994، ص ص 69-92.

كما تتمتع الأوبك بقيمة سوقية هائلة نتيجة لضخامة حجم الاحتياطات النفطية التي تستحوذ عليها الدول العضوة في المنظمة، وهو ما يجعل للأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال الفترات العادية أو الاستثنائية من خلال اجتماعاتها الدورية التي يترتب عنها قرارات تؤثر بشكل كبير على الأسعار، ووفقا للاتجاه المرغوب من قبل المنظمة.[1]

الجدول رقم (1-2): بيان مختصر عن الأوبك.

الاختصار	أوبك OPEC
المقر الرئيسي	فيينا- النمسا
تاريخ التأسيس	1960/09/14
مكان التأسيس	بغداد- العراق
الوضع القانوني	نشطة
العضوية	الإكوادور- الإمارات العربية المتحدة- أنغولا- إيران- الجزائر- السعودية- العراق- فنزويلا- الكويت- ليبيا- نيجيريا- الغابون
اللغات الرسمية	الإنجليزية
الأمين العام	مُحَمَّد باركيندو

المصدر: معلومات مأخوذة من الموقع: **http//ar.wikipedia.org/wiki**

اطلع عليه بتاريخ: 2022/02/13، على الساعة: 22:00.

[1]- مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات** ، دورية دراسات اقتصادية، العدد 08، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات ،العراق ،2010 .

المطلب الثالث: الأزمات النفطية.

إذا أردنا تحديد مصطلح للأزمة النفطية، فلا يوجد أدق عبارة لتفسير هذا المصطلح كعبارة الانهيار الكبير لأسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد شهد العالم عدة أزمات نفطية.

الفرع الأول : الأزمات النفطية قبل 1986.

لقد شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات النفطية منها:

1-الأزمة النفطية الأولى 1973:

وتعرف بصدمة النفط الأولى، حيث بدأت في 15 أكتوبر 1973، عندما قام أعضاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (تتألف من الدول العربية أعضاء الأوبك بالإضافة إلى مصر وسوريا) بإعلان حظر نفطي لدفع الدول الغربية لإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967، أعلنت أوبك أنها ستوقف تصدير النفط إلى الولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي تؤيد إسرائيل في صراعها مع سوريا، مصر، والعراق.[1]

2-الأزمة النفطية الثانية:

في سنة 1979 شهد العالم أزمة بترولية ثانية نتيجة ارتفاع الأسعار إلى حد أقصى بسبب إضراب العمال الإيرانيين في مصافي النفط في نوفمبر 1978، ثم أعقبتها الثورة الإيرانية في بداية عام 1979، ما أدى إلى نقص الإمدادات النفطية الإيرانية من 6 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل مما دفع بالأسعار إلى الارتفاع، وفي ظل هذه الأوضاع ارتفع سعر البترول العربي الخفيف من 12.7 دولار للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة، وواصلت الأسعار ارتفاعها لتبلغ 36دولار للبرميل في ديسمبر 1980 نتيجة الحرب العراقية الإيرانية وتقلص العرض إلى مستويات خطيرة جدا، وفي ذات الوقت ارتفعت فوائض أموال الأوبك إلى 211.7 مليار دولار.[2]

---

[1]- معلومات مأخوذة من الموقع: **http//ar.wikipedia.org**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/02/13، على الساعة:22:15.

[2]- موري سمية وعبد الحميد لخديمي، **مقاربة تحليلية وقياسية بعنوان تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر** ، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد71،الجزائر ، 2015، ص 73.

3-الأزمة النفطية لسنة 1981:

انتهزت الدول الإفريقية الأعضاء في الأوبك وهي الجزائر وليبيا ونيجيريا فرصة الوضع الذي خلفته الثورة الإيرانية برفع سعر بترولها فأصبحت قائدة للنفط في هذه المرحلة.

وفي بداية 1981 فوجئت دول الأوبك بالانخفاض الضخم والفجائي في الطلب على بترولها مما شكل صدمة بترولية في الاتجاه المعاكس.

هكذا أصبحت الدول الأعضاء في المنظمة غير قادرة على الاتفاق أو على الالتزام بحصص الإنتاج، بل حاولت بعض الدول الأعضاء التنافس عن طريق السعر للحفاظ على نصيبها في السوق، لتبدأ حرب الأسعار منذ ذلك الوقت واستمرت حتى شهر أفريل 1986، عندما انخفض سعر برميل البترول إلى نحو ستة دولار.

وترتب عن هذه الصدمة العكسية تفويض قوة الأوبك في السوق البترولية بصفة عامة نتيجة لانخفاض نسبة إنتاجها إلى الإنتاج العالمي وإضعاف الدول العربية على المسرح السياسي الدولي بصفة خاصة.

الفرع الثاني: الأزمات النفطية بعد 1986:

شهد العالم منذ سنة 1986 وإلى يومنا هذا العديد من الأزمات أهمها:

1-الأزمة النفطية لسنة 1998:

ظلت أسعار النفط تدور في متوسط العشرين دولار طيلة السنوات السبع بين 1990 و1997، وهو العام الذي انهارت فيه الاقتصاديات الآسيوية، وبفضل ظروف تلك الانهيارات انخفضت أسعار النفط مجددا وسجل متوسط سعر النفط في 1998 لا يتجاوز 11دولار للبرميل.

2-الأزمة المالية العالمية:

في الأعوام ما بين 2000 و 2008 ازداد الطلب على النفط في العالم بصورة كبيرة جدا بعد نمو الطلب من الصين والهند وباقي الدول الناشئة آنذاك، لكن عام 2008 كان مخيبا للآمال، حيث

اشتدت المضاربة على أسعار النفط ووصلت إلى ما يفوق 147دولار وهو أعلى مستوى لها في التاريخ لتنهار بعد ذلك في النصف الثاني من العام بعد تقلص المضاربة وضعف الطلب.[1]

3-الربيع العربي وتداعياته:

في عام 2011 تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية إثر أعقاب الربيع العربي وأدى ذلك إلى انقطاع الإمدادات من الكثير من الدول المنتجة (ليبيا، سوريا، اليمن)، وفي عام 2012 فرضت الو م أ والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني مما تسبب في خروجه من السوق وأدى هذا الأمر إلى تفاقم المخاوف منن رد فعل عسكري إيراني وهو ما أبقى أسعار النفط عالية.[2]

4-النفط وأزمة كورونا:

لقد أثرت الجائحة على أسعار النفط وانعكس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة للنفط على حد سواء.

وتمثلت الآثار الخطيرة لجائحة كورونا في انخفاض الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انهيار مداخيل كثير من الدول المصدرة له، من جهة أخرى أدى انهيار أسعار النفط خلال هذه الفترة إلى وجود فائض في الأسواق.[3]

---

[1]- سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمات المالية العالمية** ، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 174-176.

[2]- سعد الله داود،**نفسه**، ص ص 180-182.

[3]- صراوي مراد، **أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له** ، تقرير في مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد02، ص ص 54-68.

المبحث الثالث: الدول النفطية.

لاشك أن السوق البترولية كغيرها من الأسواق ليست قائمة إلا على مجموعة من الفاعلين في السوق البترولية كالتالي:

1-من ناحية الدول المنتجة:

أ-منظمة الأوبك.

ب- الدول المنتجة خارج أوبك، أحست الدول المنتجة للبترول غير الأعضاء في أوبك بخطورة الوضع بعد الانزلاق الذي عرفته أسعار البترول سنة 1988، حيث عقد اجتماع يوم 08مارس 1988 بمشاركة كل من مصر، المكسيك، أنغولا، ماليزيا والصين وكولومبيا في لندن محاولة منها ضم أكبر عدد ممكن من المصدرين غير الأعضاء إلى هذا التنظيم الذي أطلق عليه اسم "الدول المستقلة المصدرة للبترول".[1]

الشكل رقم (1-2): التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية (2019-2021) (مليون برميل/يوم).

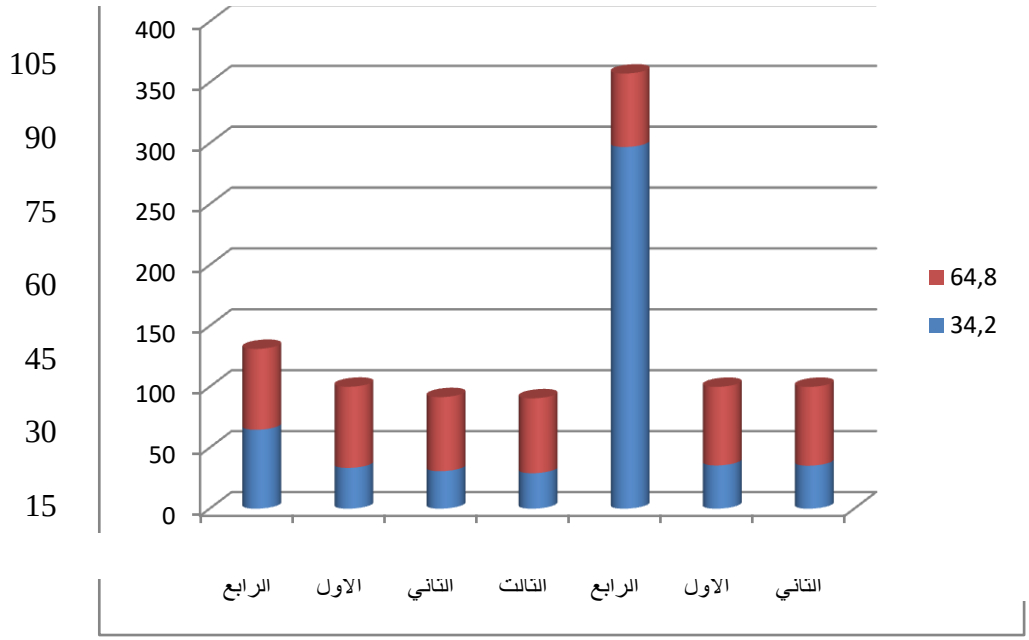

المصدر:منظمة أوبك، التقارير الشهرية حول السوق النفطية أعداد مختلفة للسنوات 2019- 2021.

[1]- سعاد صباح ، **اوبك بين تجارب الماضي و ملامح المستقبل**، دار سعاد الصباح ، مصر، 1998 ، ص ص 64-68.

2–من ناحية الدول المستهلكة:

أ–وكالة الطاقة الدولية: وهي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، هدفها الأساسي هو تقوية موقف المستهلكين للبترول، وتشجيع أعضائها على الاحتفاظ بمخزون تجاري كبير من البترول.

ب–الشركات البترولية العالمية: سيطرت مجموعة من الشركات على صناعة البترول العالمية واصطلح عليها اسم "الشقيات السبع" وهي مملوكة أساسا لمصالح الو م أ، بريطانيا، هولندا.

أكبر هذه الشركات هي: أكسون، غولف، تكساكو، موبيل أويل، تشيفرون، تشل، بريتيش بتروليوم.[1]

الشكل رقم (2–2):أهم الفاعلين في السوق البترولية

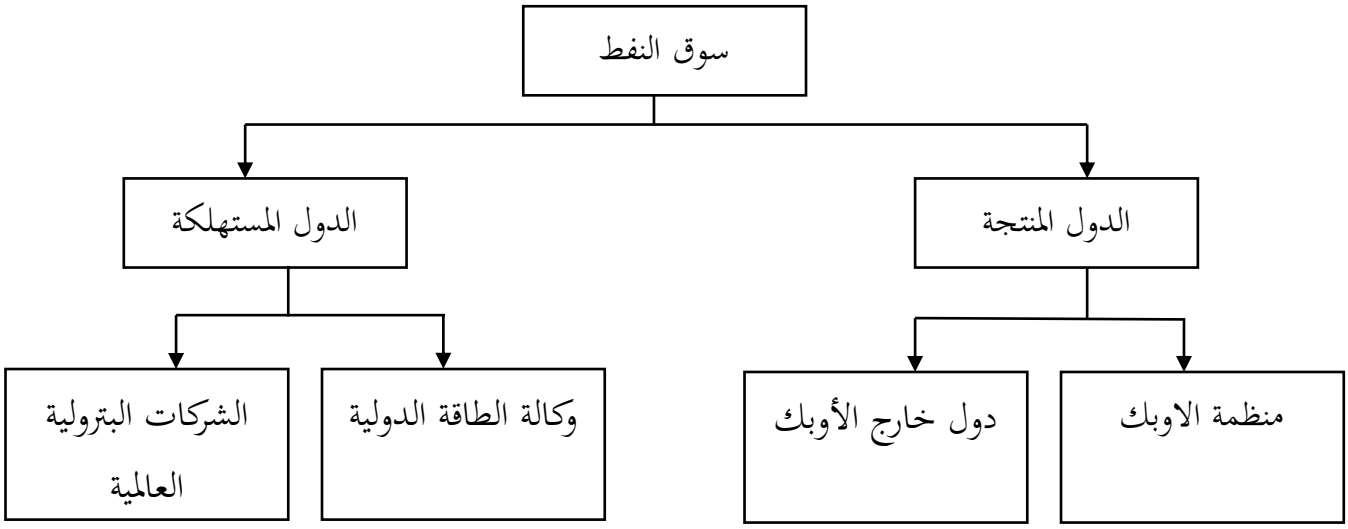

المصدر: هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، الطبعة 1، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص ص 78، 79.

[1]– هشام حريز، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

المطلب الأول: ترتيب وإنتاج أكبر الدول النفطية في العالم.

تباين ترتيب الدول النفطية فيما يخص الإنتاج و احتياطي النفط الخام لسنوات عديدة و احتدت المنافسة على الصدارة بين الولايات المتحدة الأمريكية و السعودية و روسيا.

و فيما تبيان ترتيب اكبر الدول النفطية في العالم على عدة سنوات

الفرع الأول: ترتيب أكبر الدول النفطية في العالم.

احتلت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أكبر الدول النفطية عالميا من ناحية الإنتاج خلال عام 2020، فيما تنافس على المركزين التاليين السعودية وروسيا.

ورغم أن إنتاج صاحبة أكبر اقتصاد عالميا العام الماضي كان أقل بنحو 3.5%عن مستويات عام 2019 لكنها احتفظت بالصدارة في قائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط في العالم.[1]

وأسهمت طفرة النفط الصخري في الو م أ نحو تعزيز إنتاج الخام الأمريكي ليتجاوز 16 مليون برميل يوميا، بعد أن كان يبلغ 7.6 مليون برميل يوميا عام 2010.[2]

في المرتبة الثانية حلت السعودية بإجمالي بلغ 11.039 مليون برميل يوميا من النفط العام الماضي وهو ما كان أقل عن مستويات العام السابق له بنسبة 6.7%.

إن التغير في إنتاج السعودية كان يهدف إلى تحقيق التوازن في سوق النفط، مع حقيقة كونها أكبر منتج للخام بين الدول الأعضاء في أوبك.

أما بالنسبة لبلاد الدب الأبيض روسيا، فقد جاءت في المركز الثالث بإجمالي فقط خام بلغ 10.667 مليون برميل يوميا العام الماضي.

وفيما يلي أشكال توضح ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم منذ سنة 2017 إلى غاية سنة 2020.

[1]- معلومات مأخوذة من الموقع: **https**://**Attqa**.**net**، اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/15، على الساعة:22:30.

[2]- المرجع السابق.

الشكل رقم (3-2): ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2017.

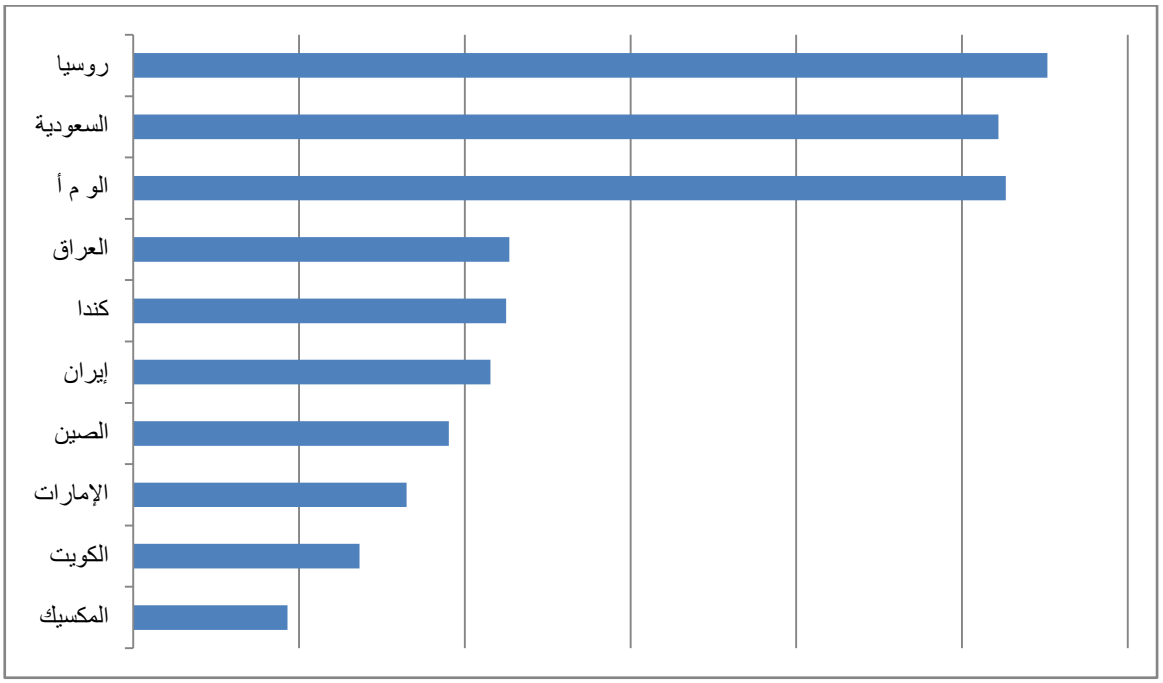

المصدر: معلومات مأخوذة من الموقع : **https://Attqa.net** اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/15، على الساعة: 21:00.

الشكل رقم (4-2): ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2018.

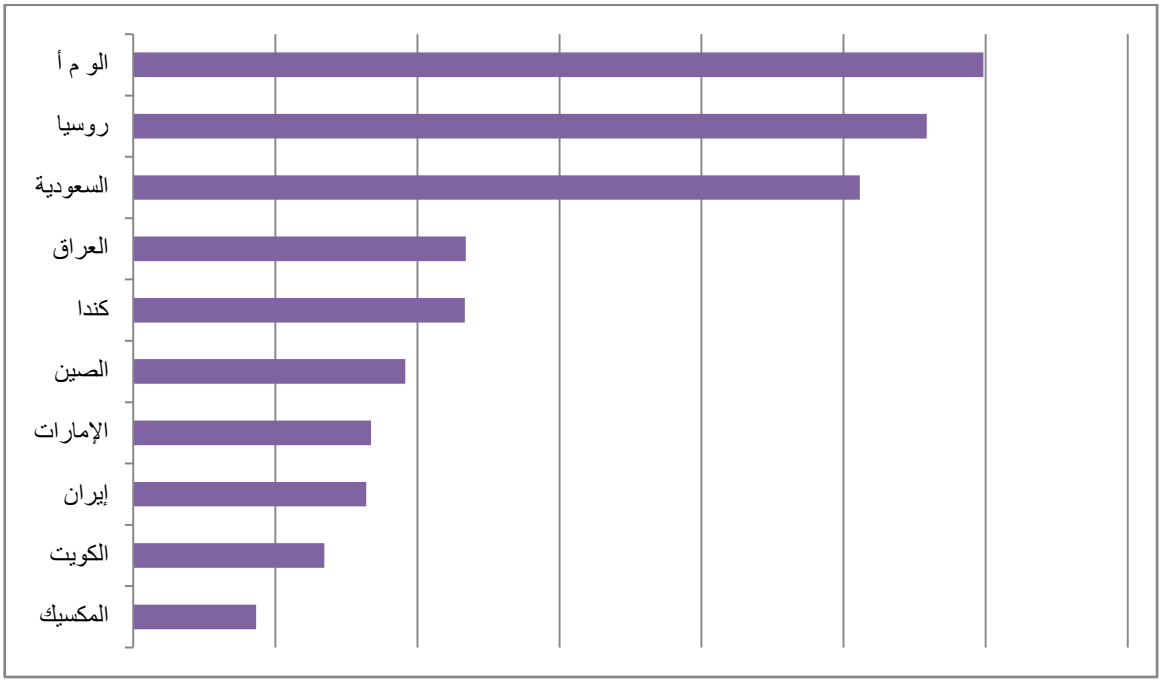

المصدر: معلومات مأخوذة من الموقع : **https://Attqa.net** اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/15، على الساعة: 21:00.

الشكل (2–5): ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2019.

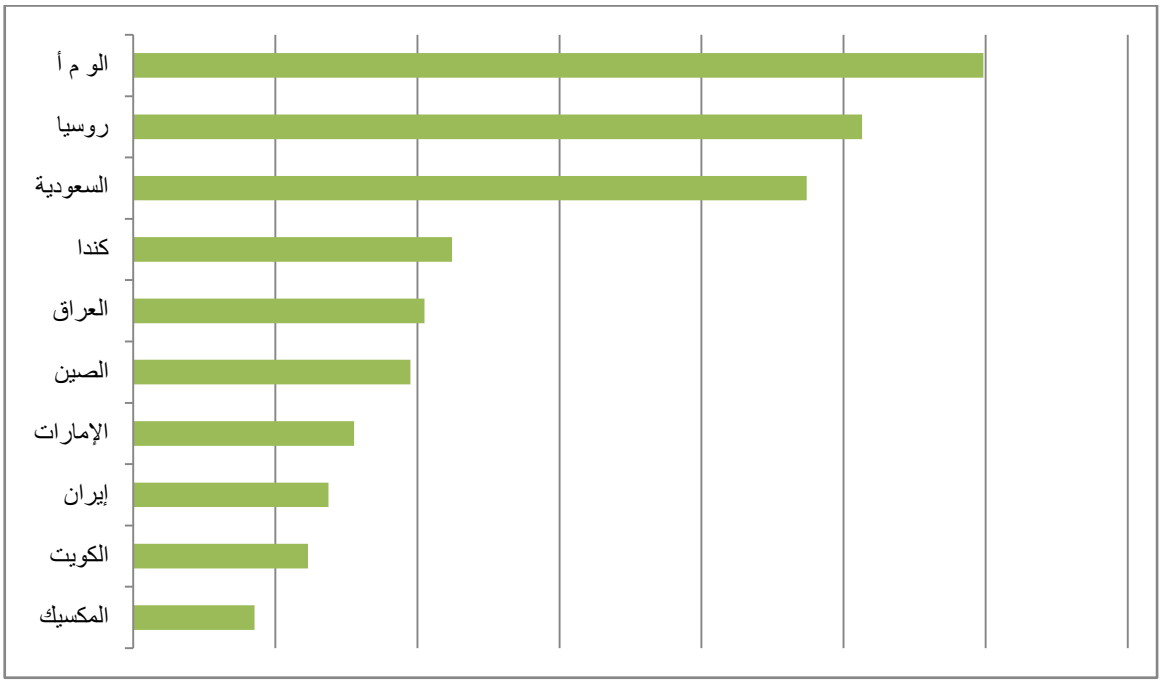

المصدر: معلومات مأخوذة من الموقع : **https://Attqa.net** اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/15، على الساعة: 21:00.

الشكل (2–6): ترتيب أكبر 10 دول نفطية في العالم لسنة 2020.

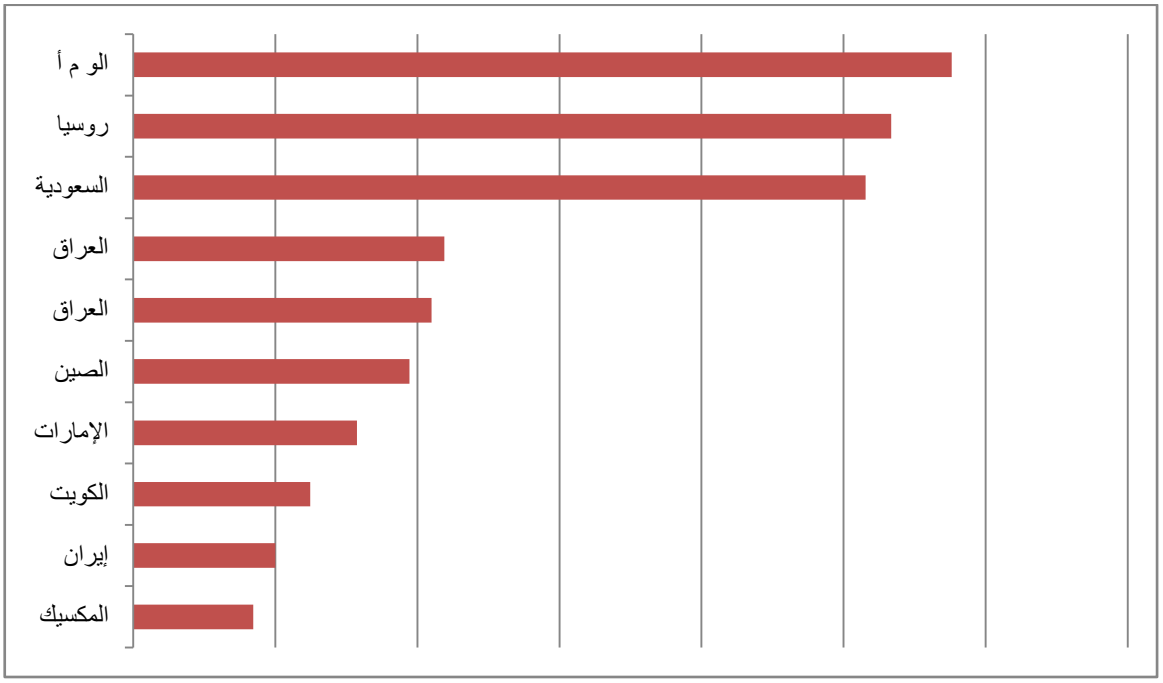

المصدر: معلومات مأخوذة من الموقع : **https://Attqa.net** اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/15، على الساعة: 21:00.

الفرع الثاني: أبرز الدول إنتاجا.

جاءت نيجيريا في صدارة قائمة كبار منتجي النفط في القارة الإفريقية، تليها الجزائر ثم أنغولا.

وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، احتلت الصين الصدارة العام الماضي تليها الهند وأندونيسيا على التوالي.

وفي منطقة الشرق الأوسط، تحل السعودية دون منافس، وتليها العراق ثم الإمارات.

وفي أوروبا تتصدر النرويج القائمة وتليها المملكة المتحدة ثم إيطاليا.

ومن بين دول أمريكا الشمالية تأتي الو م أ في الصدارة، بينما تحل البرازيل في صدارة قائمة دول منطقة أمريكا الوسطى والجنوبية.

وبالنظر إلى دول الاتحاد السوفياتي سابقا، فإن روسيا هي الأولى يليها كازاخستان وأذربيجان على الترتيب.

الجدول رقم (2–2): الدول الأبرز إنتاجا في العالم حسب المناطق خلال سنة 2020.

المنطقة	الأبرز إنتاجا	الإنتاج (مليون برميل) يوميا
القارة الإفريقية	نيجيريا	1.789
آسيا والمحيط الهادئ	الصين	4
الشرق الأوسط	السعودية	10.31
أوروبا	النرويج	2.001
دول أمريكا الشمالية	الو م أ	11.52
دول الاتحاد السوفياتي	روسيا	10.67

المصدر: من إعداد الطالتين بالاعتماد على الموقع:**https://Attaqa.net**

اطلع عليه بتاريخ:2022/02/14، على الساعة: 20:00.

المطلب الثاني: أكبر الدول المنتجة للنفط في القارة الإفريقية.

تتجه العديد من الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إمداداتها من الخام، مدعومة بالتعافي الذي شهدته الأسعار هذا العام، وكذلك اتجاه منظمة أوبك لتخفيف سياسة خفض الإنتاج.

وفي أفريقيا، يسعى كبار منتجي النفط إلى تعزيز إنتاجهم من الخام لمستويات ما قبل وباء كورونا، عبر جذب استثمارات جديدة أو تطوير حقول قائمة.

وقد شهد عام 2020 تقلّبات قوية بالنسبة لكبار منتجي الخام في القارّة السمراء.

ونجم عن هذه التقلبات اثار عدة تمثلت خاصة في ان إنتاج بعض دول القارّة انخفض بنسبة تتراوح بين 25 إلى 30% مقارنة بالإمدادات التي جرى ضخها عام 2019.[1]

وتأثّر إنتاج كبار منتجي النفط في أفريقيا سلبًا من انخفاض الطلب العالمي بنسبة 11% خلال النصف الأول من عام 2020، بالإضافة إلى سحب تحالف أوبك+ نحو 9.7 برميل يوميًا من الأسواق، في قرار اتُخذ خلال أبريل/نيسان من العام الماضي.

- جاءت مصر بين أكثر الدول الإفريقية إنتاجا للنفط الخام خلال عام 2021.[2]

ظل النفط الخام لسنوات عديدة محركا رئيسيا لإيرادات معظم البلدان الإفريقية وفي جميع أنحاء القارة نظرا إلى أن رواسب النفط الخام فيها وفيرة.

بلغت الاحتياطات المؤكدة في القارة من النفط الخام 125.3مليار برميل في عام 2021 وحدة، وقد ملكت البلدان التالية أكبر الاحتياطات: ليبيا، نيجيريا، الجزائر، أنجولا، السودان، مصر، الكونغو، برازافيل، أوغندا، الغابون، تشاد.

- تحتل نيجيريا في صدارة قائمة كبار منتجي النفط في القارّة الأفريقية، حيث تنتج نحو 1.27 مليون برميل من الخام يوميًا .

---

[1]- إنرجي كابيتا لآندباور ،تقرير لمنصة استثمار الطاقة في أفريقيا، نقلا عن الموقع الإلكتروني: **https://arabic.rt.com**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/02/15، على الساعة: 21:20.

[2]- نفس المرجع السابق، على الساعة: 21:30.

وتستعد نيجيريا لتنمية قطاع النفط، مع تدشين أكثر من 100 مشروع للنفط والغاز على مدى الـ5 السنوات المقبلة، تتضمن 25 مشروعًا لعمليات التنقيب والاستكشاف.

– حلّت ليبيا في المركز الثاني بالقائمة؛ إذ يبلغ إنتاجها نحو 1.21 مليون برميل من النفط الخام يوميًا وفي نهاية 2020، استطاعت ليبيا أن تعود لمستويات إنتاجها من النفط قبل الحصار الذي كان مفروضًا على موانئ النفط في البلاد العام الماضي؛ نتيجة خلافات سياسية .

– احتلت أنغولا المركز الثالث، بحجم إنتاج وصل إلى 1.11 مليون برميل من النفط الخام يوميًا .

– رغم أن الجزائر هي ثاني أكبر دولة تمتلك احتياطيات نفطية في القارّة السمراء، فإنها جاءت في المركز الرابع من حيث حجم الإنتاج؛ إذ بلغ 874 ألف برميل من النفط الخام يوميًا .

وكانت الجزائر تنتج نحو 1.1 مليون برميل يوميًا من الخام قبل أزمة فيروس كورونا، وإن كانت إمداداتها قد تراجعت في السنوات الأخيرة .

– احتلت مصر المركز الخامس في قائمة أكبر دول منتجة للنفط في أفريقيا، حيث تنتج نحو 559 ألف برميل يوميًا.

– جاءت الكونغو –المنضمّة عام 2018 إلى منظمة أوبك– في الترتيب السادس بالقائمة، بحجم إنتاج وصل إلى 253 ألف برميل من النفط الخام يوميًا.

– احتلت الغابون المركز السابع في قائمة أكبر 10 دولة منتجة للنفط في القارة الأفريقية، بحجم إنتاج وصل لنحو 188 ألف برميل يوميًا من الخام .

– شغلت دولة غانا المركز الثامن في القائمة، بحجم إنتاج يقارب 176 ألف برميل يوميًا من النفط الخام.

– في المركز التاسع جاءت غينيا الاستوائية، بحجم إنتاج بلغ 71 ألف برميل يوميًا من النفط الخام .

– جاءت تشاد في المركز الأخير بقائمة أكبر 10 دول منتجة للنفط الخام في أفريقيا، بحجم إنتاج وصل إلى 70الف برميل من النفط الخام يوميًا.

وهذه أكثر 10 دول إفريقية أنتجت أكبر قدر من النفط الخام عام 2021 موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3–2): أكثر 10 دول إفريقية منتجة للنفط خلال 2021.

الدولة	متوسط الإنتاج (برميل/يوميا)
نيجيريا	1.27م/ب
ليبيا	1.21م/ب
أنغولا	1.11م/ب
الجزائر	959 ألف/ب
مصر	559ألف/ب
الكونغو	253ألف/ب
الغابون	188ألف/ب
غانا	176ألف/ب
غينيا	71ألف/ب
تشاد	70ألف/ب

المصدر:من إعداد الطالبتين حسب تقرير الموقع: **https://2022Africa.Businessinsider.com**

اطلع عليه بتاريخ : 2022/02/15، على الساعة، 23:35.

المطلب الثالث: الجزائر والنفط.

يحتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري باعتباره المورد الرئيسي، كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي حيث تفوق نسبة النفط 98% من الصادرات الإجمالية، وأكثر من 60% من إيرادات الميزانية ومن 25% إلى 30% كنسبة مساهمة من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرع الأول: أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري.

تتجلى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال:

1-الصادرات والعملات الأجنبية:

تعرف صادرات المحروقات هيمنة مطلقة على إجمالي الصادرات بقيمة 95%، مما يعني أن الصادرات الأخرى لا تتعدى 5%، مما يبرز عدم فعالية القطاعات غير النفطية، وهذا ما يؤكد أن تطور صادرات قطاع المحروقات يؤدي إلى تطور الاحتياطات من العملة الأجنبية.

2-المساهمة في الإيرادات العامة للدولة:

تشكل الجباية المورد الأساسي لميزانية العامة للدولة، وتتوقف طبيعتها على مستوى أسعار النفط التي عرفت تطورا كبيرا.

الجدول رقم (4-2): تطور الإيرادات العامة تبعا لتطور أسعار النفط.

السنوات	2017	2018	2019	2020
الإيرادات العامة (مليار دج)	8480	6639.42	6496.58	6200.3
الجباية النفطية (مليار/دج)	2200	2787.1	2807.91	2200.3

المصدر: من إعداد الطالبتين حسب مشاريع قانون المالية للسنوات 2017-2020. معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: www.finances.gov

الفرع الثاني: الثروة النفطية في الجزائر.

تزخر الجزائر بالعديد من القدرات والموارد الطبيعية في مجال قطاع المحروقات، ما جعل منها تحتل المراتب الأولى من حيث احتياطاتها وكذا إنتاجها على الصعيد الإفريقي، كما تحتل مكانة مرموقة بين مصاف الدول في هذا المجال دوليا.

أولا: احتياطات النفط الخام في الجزائر.

الجزائر بلد واسع المساحة متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات وهذا ما يعطيه مكونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيسي للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد.[1]

[1]- عيسى مقليد، مرجع سبق ذكره، ص 42.

وقبل الحديث عن احتياطي النفط في الجزائر يجب توضيح بعض المفاهيم:

–الاحتياطات المؤكدة: تتضمن كميات الزيت المؤكد استخراجها من الحقول المكتشفة من الآبار المحفورة بناء على ما تم تحصيلها من بيانات هندسية وجيولوجية.

– الاحتياطات المحتملة: تلك الاحتمالات غير المثبتة وجودها وهي عبارة عن كميات بترولية مكتشفة ولكن غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية.

– الاحتياطات الممكنة: وهي الكميات المتوقع تواجدها لكن لم يحفر أي بئر لإثباتها بعد.[1]

الجدول رقم (5–2): الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2017–2020) (الوحدة: مليار برميل).

السنوات	احتياطي النفط الخام في الجزائر
2017	12.8
2018	12.2
2019	6.3
2020	10

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التق اریر الإحصائية السنوية: 2017-2020.

معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: www.oapecorg.org/ar

ثانيا: إنتاج النفط الخام في الجزائر.

إن أحد أهم الأسباب التي أدت إلى تطور إنتاج النفط ورفعه في السنوات الأخيرة هو القيام بعمليات تجديد المركبات، الأمر الذي سمح برد الاعتبار لقدرات الإنتاج والالتزام بالمواعيد مع الزبائن، يغلب على

[1]– خالد لجدل، **التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري** ، دارسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الجزائرية للفترة 2015/1995، تقرير في مجلة العرب، العدد 30، 2017، ص ص 12،13.

إنتاج المشتقات النفطية بالجزائر الأنواع الخفيفة منها، ويعود ذلك إلى طبيعة الخام الجزائري الذي يعتبر من النوع الخفيف ويتكون باقي الإنتاج من الأنواع الثقيلة كالنفط والزفت وغيرها.[1]

الجدول رقم (6–2): كميات إنتاج النفط الخام في الجزائر.

السنوات	إنتاج النفط الخام في الجزائر
2017	1058.7 برميل/يوميا
2018	1040 برميل/يوميا
2019	1032 برميل/يوميا
2020	1031 برميل/يوميا

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي: 2017–2020. معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.oapecorg.org/ar

[1]– ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986–2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة المجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص :التقلبات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012، ص51.

خلاصة:

لقد كان النفط ولازال أحد أهم السلع التي تكتسب حساسية ومكانة كبيرة في الاقتصاد العالمي وذلك لأنه:

- مادة أولية استراتيجية.
- الأكثر استخداما واستهلاكا.
- يساهم في تحقيق عائدات ضخمة.
- يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- سلاح سياسي أثناء الأزمات.

وهذا ما أدى إلى تنامي الاقتصاد النفطي لدى جميع الدول النفطية المنتجة له والمستهلكة على حد السواء.

لقد اكتفت الجزائر على غرار باقي الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، بالعائدات الناتجة عن هذه السلعة، على الرغم من كونها موردا حساسا، وكذلك كونه موردا ناضبا غير متجدد، وبالرغم من ذلك فقد رسمت الجزائر سياساتها التنموية استنادا على مداخيل النفط وأهملت وجود بناء إنتاجي وقاعدة صناعية تضمن الاستمرار في المشاريع التنموية.

حيث أفاقت الجزائر في السنوات القليلة الماضية على ضرورة انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي من أجل الخروج من التبعية النفطية التي أزمتها جائحة كورونا أكثر، حين طفت مشاكل هذا الاعتماد على مصدر وحيد للسطح بشكل بارز، في وقت تم فيه استنزاف لموارد المالية المتحصل عليها في فترة الطفرة وتركيبة المجتمع وتوجه ثقافته نحو الاعتماد الكلي على الدولة.

الفصل الثالث

واقع سياسات التنويع في الدول النفطية

تمهيد:

يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى إليها الدول النفطية، لما يحققه من استقرار اقتصادي وتنمية مستدامة، ويخفف الاعتماد على النفط، ويقلل من ذبذبة النمو الاقتصادي.

والتنويع الاقتصادي من أهم أهداف خطط التنمية السابقة منذ فترة السبعينات الميلادية، التي للأسف لم تتحقق، كما كان مؤملاً لها.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة والخطط المتتابعة والمبادرات على مستوى القطاعي، فإن هدف التنويع كان صعب المنال في الدول النفطية التي لم تتبنَّ سياسات اقتصادية كلية كافية لتحييد تقلبات العائدات النفطية على الاقتصاد المحلي .

فاقتصاديات الدول النفطية تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي، نتيجة لصدمات قطاع النفط للاقتصاد، ما يرفع درجة المخاطر، ويؤدي إلى خلل العلاقة بين القطاعات الإنتاجية القابلة للتصدير والقطاع غير القابل للتصدير مثل القطاع العقاري واختلال أسعار الصرف الحقيقية، فالإنفاق الحكومي يتأثر بالعائدات النفطية ارتفاعاً وانخفاضاً، ما يشكل صدمات للاقتصاد تؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الوطني، ويشكل مخاطر على الاستثمار الخاص طويل الأجل .

ولتحقيق الاستقرار وتفادي صدمات القطاع النفطي على الاقتصاد، يحتاج الاقتصاد لتحييد تقلبات القطاع النفطي على الاقتصاد من خلال سياسات اقتصادية كلية وبناء مؤسسي وحوكمة، تحد من تأثير صدمات القطاع النفطي على القطاعات الاقتصادية، وهو ما سنبينه في المباحث الآتية:

المبحث الأول: السياسات والتجارب العالمية في مجال التنويع الاقتصادي.

المبحث الثاني: السياسات والتجارب العربية والإفريقية في مجال التنويع الاقتصادي.

المبحث الثالث: واقع سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول :السياسات و التجارب العالمية في مجال التنويع الاقتصادي .

أضحى التنويع الاقتصادي ضرورة وحتمية للدول النفطية ؛ وهذا حتى تتمكن من الوقوف في وجه الأزمات والصدمات التي تشهدها أسواق النفط والغاز من حين لآخر. وقد نجحت بعض الدول في تحقيق خطوات وقفزات نوعية في مجال التنويع الاقتصادي من خلال انتهاج عدة سياسات هادفة أساسا إلى تحقيق مستويات تنمية أعلى .

وسنتطرق في هذا المبحث إلى بعض سياسات التنويع المنتهجة على الصعيد العالمي في الدول النفطية .

المطلب الأول :تجارب بعض دول القارة الأمريكية.

تطالعنا التجارب التاريخية ببضعة أمثلة لبلدان نجحت في تنويع الاقتصاد بعيدا عن الارتكاز على النفط، وخاصة حين يكون الأفق الزمني لإنتاجها النفطي لا يزال طويلا. وغالبا ما تقف بعض المعوقات في طريق التنويع، مثل التقلب الاقتصادي الذي يسببه الاعتماد على إيرادات النفط أو أثار إيرادات النفط في إضعاف الحوكمة والمؤسسات. وفي كثير من الأحيان تشهد أيضا الاقتصادات الغنية بالنفط تراجعا في تنافسية القطاعات الاقتصادية الأخرى بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مع دخول إيرادات الموارد الطبيعية إلى الاقتصاد .

الفرع الأول :تجربة المكسيك.

بينت تجربة المكسيك أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، و عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم توفير عدة حوافز لتسهيل نفاذ الشركات إلى الأسواق .[1]

إن أغلب صادرات المكسيك تتمثل في السلع المصنعة بنسبة 83%، المواد الغذائية بنسبة 8 %، أما المحروقات لا تمثل سوى 5 % .

[1]– زينب أحمد القيسي، **برامج الإصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية ومتطلبات التنمية** ، دار ومكتبة كلكامش، بغداد، العراق، 2022، ص 231.

قدر الناتج الإجمالي المحلي ب:1076.16 مليار دولار وحصة الفرد منه ب 8.924 دولار في2020 بنسبة نمو 1.932%.[1]

الفرع الثاني :تجربة الشيلي.

نجحت الشيلي كإحدى الدول الغنية بالثروات الطبيعية في تفادي نقمة الموارد وتحقيق قدر كبير من الاستقرار الاقتصادي، أصبحت مصدرا أكثر تنوعا وديناميكية للمواد الأولية ومنتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة تعتمد على المواد الأولية والموارد المتنوعة.

ولكي تضع الشيلي إطارا ماليا وقانونيا لسياساتها الاقتصادية فقد أقرت في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى أن يصبح الإنفاق الحكومي مرتبطًا بالإيرادات الرأسمالية وليس مرتبطا بالإيرادات الجارية .

ومن ثم فان مفهوم الفائض الهيكلي يعكس منظورا ماليا متوسطاً إلى طويل المدى للميزانية الحكومية، يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الإنفاق الحكومي بغض النظر عن تقلبات الدورات الاقتصادية على المدى القصير .[2]

من أهم العناصر الأساسية وراء نجاح التنويع الاقتصادي في الشيلي هو وضعها لسياسات مكنت من تطوير الاقتصاد بفضل جهد كبير في مجال الادخار خاصة خلال الانتعاش الكبير الذي عرفه معدن النحاس. كما ركز أيضا على تحسين مناخ الأعمال مما جعله يصنف في طليعة بلدان أمريكا اللاتينية حسب تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي .

قدمت الشيلي عدة أمثلة على السياسات العامة العمودية الناجحة التي ساعدت على تطوير عدة صناعات كصناعة السلمون. ويذكر على وجه الخصوص تعزيز التكيف والتطور التكنولوجي، وتوفير البنية التحتية والمعلومات والتنسيق بين العديد من صغار المنتجين والذي مكن من تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص على المدى الطويل من أجل الرفع من قدرات وإنتاجية المنتجين .

[1]– معلومات مأخوذة من الموقع: **https://trandingeconomics.com**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/15، على الساعة: 21:00

[2]– مُحَمَّد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص69.

كما أسست سنة 2005 صندوقا لتشجيع التنافسية والابتكار، وذلك بتمويل من الضرائب على الاستغلال المنجمي، وطور مجموعة من القطاعات بتمويل مشترك مع القطاع الخاص كما أنشأ أكثر من 50 قطبا قطاعيا متميزا .من جهة أخرى شجعت الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري رفيع المستوى حيث تم تخصيص منح للطلاب المتفوقين للدراسة بالخارج.

ركزت سياسة الشيلي للتنويع على استغلال إمكانياتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء مثل الخدمات.

أظهر تقرير التنافسية العلمية لسنة 2018 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو وتطور الأسواق المالية.

و قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ: 294.237مليون دولار وبنسبة نمو1.60 % و تمثل حصة الفرد منه 13.576 دولار وهذا لسنة 2019.[1]

الشكل رقم (1–3) :مؤشر تنويع الصادرات في المكسيك و الشيلي

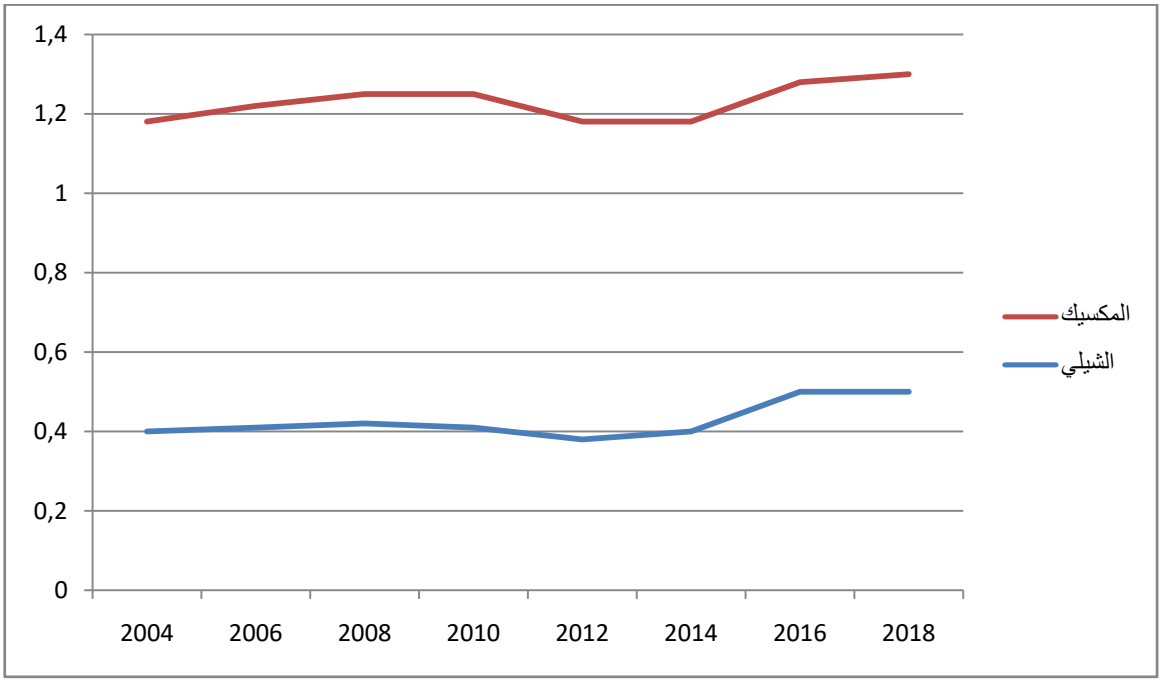

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: **http://trcudingeconomics.com**

اطلع عليه بتاريخ :2022/03/25، على الساعة: 22:40.

[1]– معلومات مأخوذة من الموقع : **https://ar.wikipedia.org/wiki**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/25، على الساعة 22:40.

الشكل رقم (2-3):عدد المنتجات المصدرة من طرف المكسيك و الشيلي

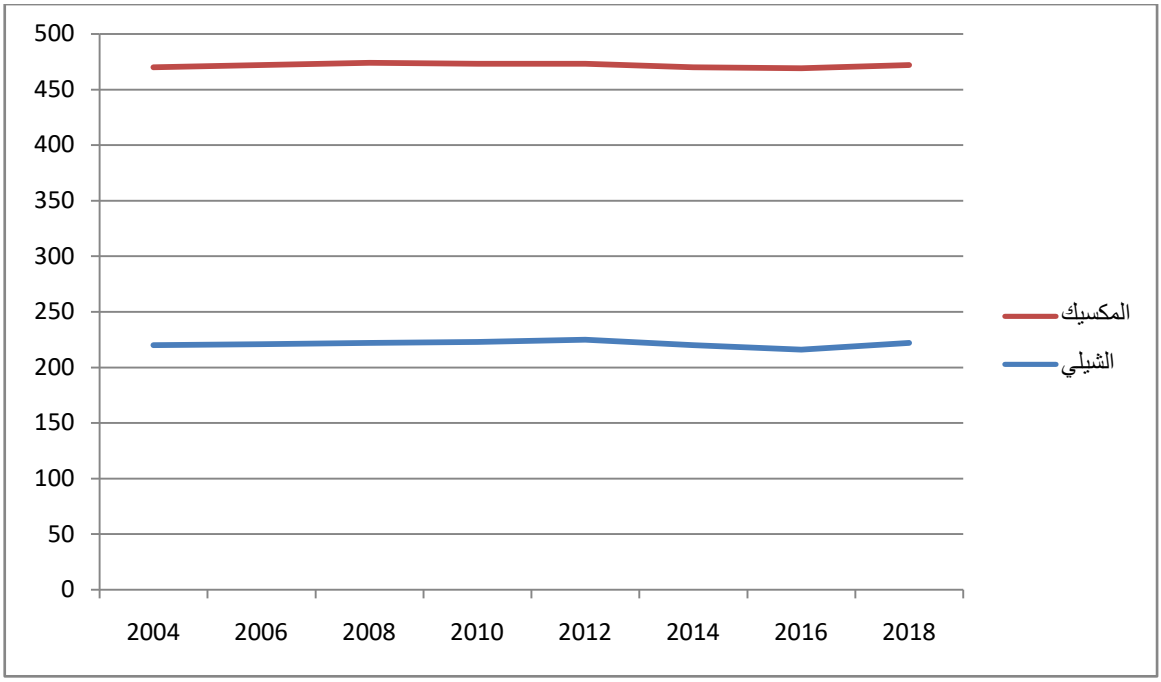

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني : http://trcudingeconomics.com

اطلع عليه بتاريخ:2022/03/25، على الساعة: 19:20.

المطلب الثاني: تجارب بعض دول القارة الأوروبية.

لقد حذت بعض دول القارة الأوروبية حذو نظيرتها الأمريكية من خلال الاهتمام بمفهوم التنويع الاقتصادي في مختلف اقتصاداتها سعيا منها لتحقيق التوازن و التنمية الاقتصاديين و من أهمها النرويج و تجربتها في تنويع الاقتصاد .

تقع النرويج في الجزء الغربي والشمالي من شبه الجزيرة الإسكندنافية ولها حدود مشتركة مع السويد وفنلندا وروسيا، وتبلغ مساحتها 323802كلم2 .[1]

ومن الناحية السياسية كانت النرويج قبل بداية التنقيب عن النفط تتمتع بديمقراطية راسخة وجهاز حكومي متمكن وفعال، كما أنها كانت وما زالت تعتبر بلدا ديمقراطيا و مسالما، يمتلك تقنية نامية ومتطورة ومستوى مرموق في الحياة الجامعية والبحوث وفي مختلف المجالات، أما اجتماعيا يتمتع

[1]- علي عابد، **جغرافيا النرويج**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص04.

سكانها بمستوى معيشي عال، كما تتوفر العناية الاجتماعية لكل المواطنين، تعتبر أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا.

وبحلول عام 1986 وإثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الإيرادات النفطية المحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة)لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية.[1]

أدار هذا الصندوق إيرادات القطاع النفطي على المدى الطويل، وساعد على تراكم الأصول المالية الحكومية للتعامل مع الالتزامات المالية المستقبلية الكبرى، والمتعلقة بالإنفاق في مجال التقاعد والشيخوخة، نظرا للتركيبة العمرية لسكان النرويج وطبيعة توزيع قوة العمل بين القطاع العام والخاص. بلغت أصول الصندوق سنة 2018 حوالي تريليون دولار جاعلة منه الأكبر في العالم . ساهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، ومكنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر رغم تذبذب العوائد النفطية.[2]

بخلاف الدول النفطية تتميز النرويج بمعدات إنتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة، كما احتلت الرتبة 17 من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2018 ،المرتبة 1 في محيط الاقتصاد الكلي، 6 في المؤسسات، 8 في التعليم العالي، 9 في تطور الأسواق المالية، 14 في الابتكار في سنة 2019.[3]

بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 370.0 مليار دولار و حصة الفرد منه 6.391,70 دولار و بنسبة نمو 0.70 %لسنة 2019.[4]

---

[1]- عبد الجليل علي عباس، **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وآثارها على الموازنات العامة للدولة** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة باتنة1، 2014، ص ص 49-51.

[2]- نوري مُحَمَّد عبد المكسب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية –المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين–**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 1، مصر، 2016، ص ص 134-137.

[3]- معلومات مأخوذة من الموقع: **https://ar.wikipedia.org/wiki**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/25.

[4]- نفس المرجع السابق .

الشكل رقم (3-3):مؤشر تنويع الصادرات في النرويج

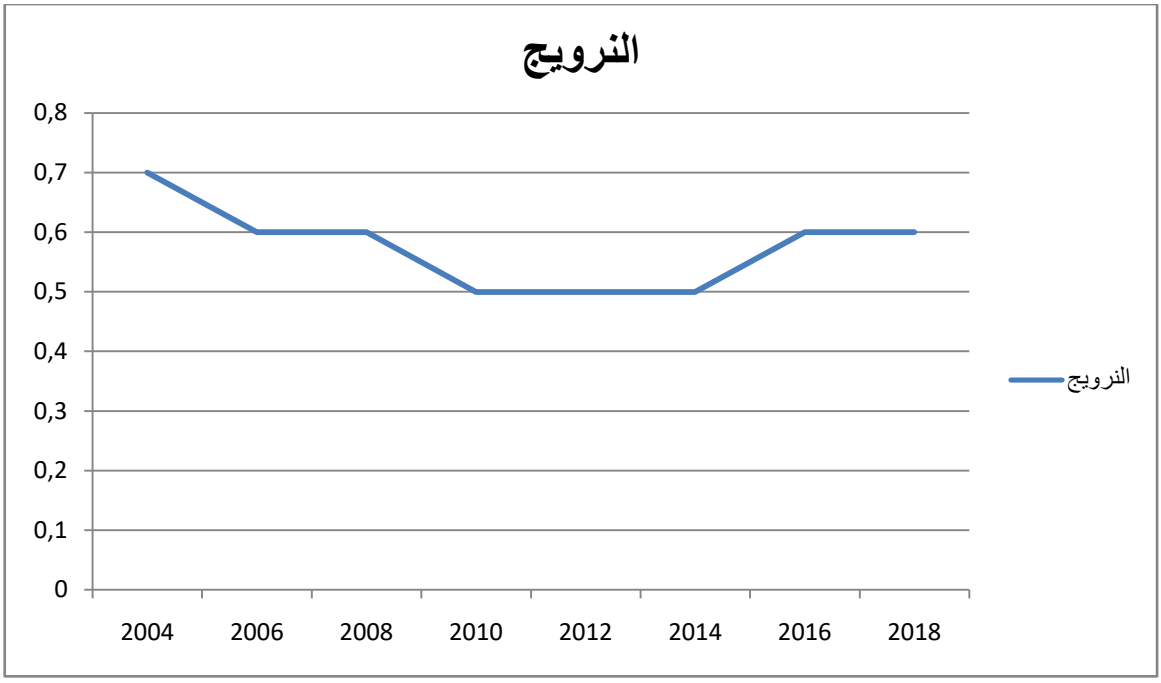

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: **https://ar.wikipedia.org/wiki**،اطلع عليه بتاريخ:2022/03/25، على الساعة: 20:18.

الشكل رقم (3-4): عدد المنتجات المصدرة من طرف النرويج

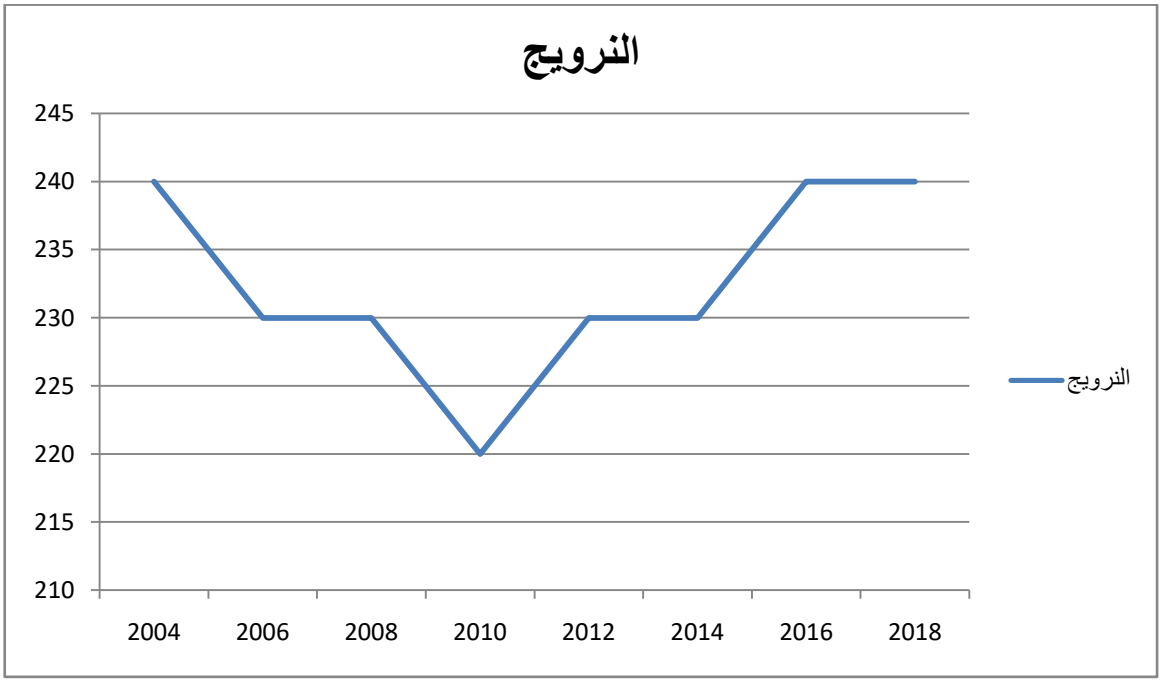

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني: **https://ar.wikipedia.org/wiki**،اطلع عليه بتاريخ :2022/03/25، على الساعة: 20:38.

المطلب الثالث: تجارب بعض دول القارة الأسيوية

لقد سعت دول القارة الأسيوية إلى انتهاج أساليب التنويع الاقتصادي المختلفة من خلال انتهاج سياسات عدة سعيا منها لتنمية اقتصاداتها والتحرر من عبودية النفط ومن بين ابرز دو ل القارة الأسيوية التي كان لها نهج محدد المسار ضمن خطط التنويع الاقتصادي :الهند ، كوريا الجنوبية ،ماليزيا ، الصين و اندونيسيا .

الفرع الأول: تجربة الهند

انتهجت الهند بعد الاستقلال ولعقود عدة إستراتيجية إحلال الواردات وكانت خطوات التنويع في هذه الدولة كالآتي:

- إلغاء أنظمة الترخيص للأنشطة الصناعية ورفع القيود على الاستثمار
- تحرير التجارة الخارجية تدريجيا ونتيجة لذلك ارتفعت تجارة الهند منذ بداية التسعينات من 10 %إلى %60
- ارتفاع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر
- انتهجت الهند سياسة لبناء القدرات البشرية والاستثمار في التعليم العالي على المستوى العالمي، مما أسفر عن ذلك نجاح في مجموعة من الصناعات كصناعة المستحضرات الصيدلانية، صناعة السيارات، والصناعات الكيماوية والخدمات .[1]

الفرع الثاني :تجربة كوريا الجنوبية

تعتبر تجربة كوريا الجنوبية فريدة من نوعها، بعد أن خرجت من الحروب كإحدى أفقر دول العالم بمتوسط دخل فردي يساوي ثمانين دولار .

وكانت تعاني من دمار اقتصادي وفوضى سياسية، وبعد التقسيم ساءت الحالة الاقتصادية أكثر بسبب توقف النشاط الاقتصادي والتجاري الذي كان مرتبطا بين الشطرين، وجاءت الحرب الكورية لتلحق دمارا واسعا شمل كل القطاعات بالجنوب .

[1]- سليم عبد الستار، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية**، مكتبة الوفاء القانونية، الأردن، 2014، ص ص 26-28.

وتعد كوريا الجنوبية واحدة من أنجح الدول المتبنية لاستراتيجية الإحلال محل الواردات. وتعتبر الفترة الممتدة من 1961-1979 هي الفترة المعجزة الاقتصادية. وهي نفس الفترة التي ترأس فيها بارك تشانج لكوريا الجنوبية الحكومة والذي كان ملتزما بتحقيق التنمية العاجلة.

فعملت الحكومة الكورية على تنويع وترقية المنتجات من الصادرات وضمان محركات للتصدير من خلال اختيار المنتجات العالمية. ومن بين هذه المنتجات التي تم اختيارها في عام 2012 ، 143 منتجا بما فيها رقائق الذاكرة الرقمية وشاشات العرض " إل سي دي تي إف تي "ومنشآت تحلية مياه البحر، وناقلات الغاز.[1]

واستطاعت أن تتحول من دولة متلقية للمساعدات إلى دولة مانحة حيث بلغ حجم المساعدات التي قدمتها في عام 2010 حوالي مليار و 200 مليون دولار.[2]

من الدعائم التي ركزت عليها حكومة كوريا الجنوبية في دفع النمو الاقتصادي:

- شراكة نوعية بين القطاعين العام والخاص تقوم على تسخير دور القطاع الخاص لخدمة الخطة التنموية الشاملة. وهذا الأخير له دور لا يستهان به في عملية التنويع الاقتصادي، كونه يهدف بالأساس إلى تحقيق الربح وضمان الاستمرارية، مما يجعله في بحث

دائم ومستمر على كيفيات توسيع الإنتاج بأقل التكاليف وأكثر جودة، حتى يرقى إلى مستوى رغبات الأسواق الداخلية والخارجية على حد السواء .

- زيادة ميزانية البحث العلمي والتطوير من إجمالي الميزانية العامة .
- مرونة الدور التشريعي بما يناسب ومتطلبات كل مرحلة.
- تأسيس مجلس اقتصادي تنموي، يقوم بالإشراف عليه وتوجيه أعماله خيرة الكوادر الوطنية الكورية.

[1]- سوجونجي، **التجربة الكورية الجنوبية للانتقال إلى اقتصاد معرفي**، ملخص عرض تقديمي موجود على الرابط: http://al-aghar.com/arabic/wp-conterit/2011/sonth-korea-ar.pdf، اطلع عليه بتاريخ 2022/03/02، على الساعة: 21:30.

[2]- نفس المرجع السابق.

الفرع الثالث :تجربة ماليزيا

ماليزيا هذا البلد الآسيوي، كان في السابق يعتمد على تصدير بعض المنتوجات المرتبطة بالمواد الأولية الخام أو الطبيعية، لاسيما المطاط وبعض المنتجات الغابية، إلا أنه في منتصف السبعينات شرع هذا البلد في تطبيق سياسات اقتصادية الهدف منها تنويع الاقتصاد، وقد بدأ هذا الأمر من خلال العمل على زيادة الصادرات من المنتجات ذات الأسعار المنخفضة بواسطة تدنية تكاليف اليد العاملة. وقد استطاعت ماليزيا تحقيق قفزات نوعية في مجال التصنيع لاسيما الثقيل منه، وهذا في ظرف زمني وجيز، مما ساهم في ارتفاع متوسط الدخل الفردي بشكل كبير ، حيث بلغ مثال سنة 2005 حوالي 5286 دولار أمريكي، ليصل بعد ست سنوات أي سنة 2011 ،لحوالي 9656 دولار أمريكيو تعد ماليزيا حاليا ثالث أغنى بلد في منطقة الآسيان بعد سنغافورة وبروناي.[1]

وعلى العموم، يمكننا تلخيص السياسات والمجهودات المبذولة في سبيل التنويع الاقتصادي لهذا البلد في النقاط التالية :

- العمل على إنشاء مناطق حرة للتبادل التجاري .
- إرساء ميكانيزمات وآليات لدعم تمويل الصادرات نحو الخارج .
- تعزيز الأبحاث والدراسات، قصد تطوير المنتوجات ودعم تسويقها .
- زيادة وتطوير المنتوجات التكنولوجية من خلال استقطاب اليد العاملة ذات المهارة العالية وإبرام عقود شراكات مع جامعات تقنية عالمية عريقة .
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم .
- تطوير المرافق العامة والبنى التحتية والاهتمام بقطاعات النقل، الطاقة والاتصالات .
- تخفيض قيمة العملة الوطنية، قصد تشجيع الصادرات .
- وضع برامج وأنظمة لتطوير مهارات ومؤهلات العمال.[2]

[1]- محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية** ، المعهد العربي للنشر، الكويت، 2014، ص ص 101-103.

[2]- علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستقاة منها عربيا** ، مجلة جامعة بابل، العلوم الصيرفية والتطبيقية، المجلد 23،العدد 3، 2016، ص 381.

الفرع الرابع : تجربة أندونيسيا

يتسم الاقتصاد الإندونيسي بكونه اقتصاد مختلط ينشط فيه كل من القطاعين العام والخاص، كما يعتبر أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، وعضو في مجموعة العشرين. و قد قدر الناتج المحلي الإجمالي ب 1069.94مليار دولار عام 2020 .[1]

كما يعد القطاع الصناعي أكبر قطاع اقتصادي في إندونيسيا بحيث يساهم بما يقارب من 46.4% من الناتج المحلي الإجمالي ، يليه قطاع الخدمات بنسبة 37.1 % ثم القطاع الزراعي بنسبة 16.5 % في 2019.

وقد كانت الثروة النفطية – في وقت سابق – من المرتكزات الرئيسية للاقتصاد الإندونيسي، إلا أنه وفي غمرة الانخفاض المستمر لمداخيل هذا المورد وتقلب أسعار النفط على الصعيد الدولي، أيقنت اندونيسيا أن الرهان الحقيقي يكمن في خوض معركة التنويع الاقتصادي، الأمر الذي دفعها إلى الاهتمام الكبير والبالغ بمجال التنمية الريفية والفلاحية كقطاع بديل واستراتيجي.

كما انتهجت أندونيسيا سياسات اقتصادية أخرى، ارتبطت أساسا بتحرير قطاع التجارة الخارجية و تحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استحداث مناطق للتجارة الحرة ومنح العديد من الحوافز الضريبية، بالإضافة إلى التقليل من العوائق والقيود الجمركية وغير الجمركية ، كما قامت اندونيسيا كذلك بالخفض التدريجي لقيمة العملة الوطنية قصد دعم قطاع الصادرات الخارجية.[2]

الفرع الخامس : تجربة الصين

تعتبر الصين نموذجا يحتذى به و رائدا في مجال التنويع الاقتصادي فقد كسبت الرهان وأضحت من القوى الاقتصادية الأولى على الصعيد العالمي بحجم مبادلات وصادرات أقل ما يقال عنها أنها ضخمة.

---

[1]– معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: **https://ar-knoemce.com/atlas**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/25، على الساعة: 21:45.

[2]– بتزاردي، تر: بلحسن علي، **ما الذي نجحت في القيام به أندونيسيا وفشلت الجزائر؟** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد1، 2002، ص18.

وبدأت الصين تشهد تحولات جذرية منذ أواخر سبعينات القرن الماضي، بحيث بدأت تنتهج بحذر نظام اقتصاد السوق على حساب النظام الموجه، كما شرعت في بناء قاعدة صناعية متينة بالاستناد على الشراكات المثمرة التي مكنتها من النقل التدريجي للخبرات و التكنولوجيات حتى أضحت الآن مركزا للإبداع و التطور التكنولوجي ليس فقط إقليميا بل حتى على الصعيد العالمي .

ولتعزيز تنافسية الاقتصاد الصيني، قامت الدولة بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة، اعتبرت أرضية خصبة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي كان له الإسهام الكبير في تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي.[1]

بالإضافة إلى ما سبق، اهتمت الصين كذلك بتطوير القطاع الزراعي المستند على الفالحة القروية الريفية بحيث استطاعت أن تحقق التنسيق والتكامل بين المناطق الريفية المختلفة، وجمعها تحت لواء واحد خدمة للاقتصاد الصيني برمته ، كما اهتمت اهتماما بالغا بالكفاءات و القدرات الوطنية ، من خلال العناية بالتعليم والتدريب والتكوين للكوادر والموارد البشرية وتأهيلها .

الشكل رقم (5-3):مؤشر تنويع الصادرات في بعض دول القارة الأسيوية

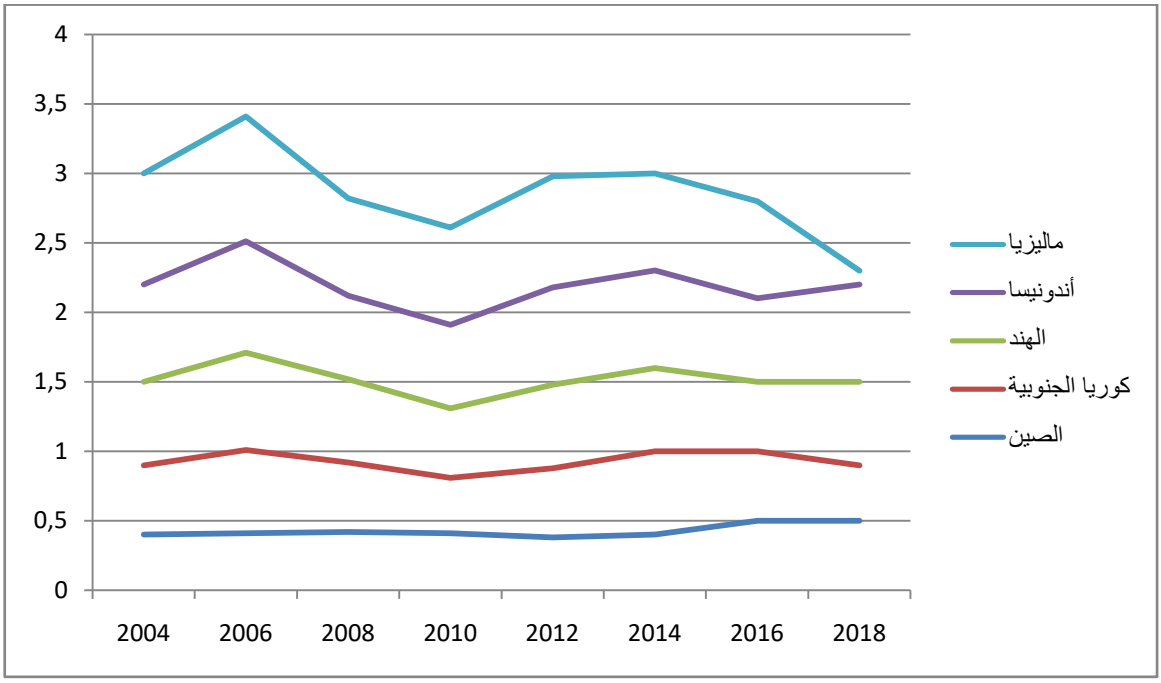

المصدر: مُحَّد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، ص110

[1]– عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013، ص 84.

الشكل رقم (6–3):عدد المنتجات المصدرة من طرف بعض دول القارة الأسيوية

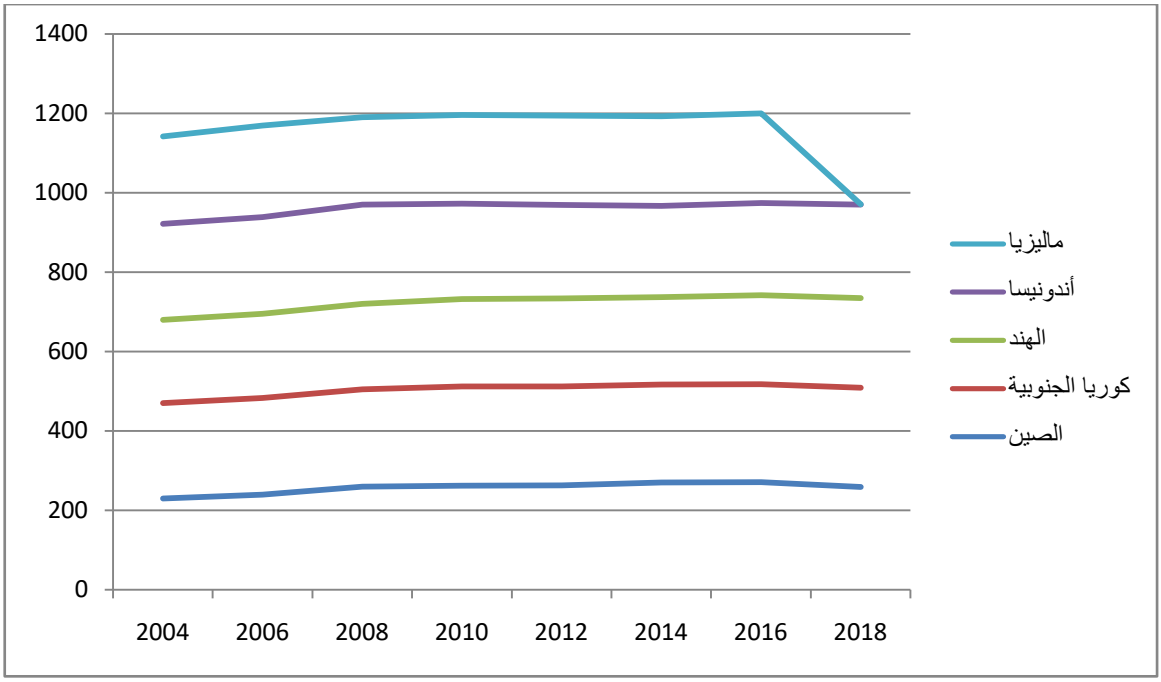

المصدر: مُحَمَّد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية**، ص111.

المبحث الثاني : السياسا ت والتجارب العربية والإفريقية في مجال التنويع الاقتصادي .

عمدت البلدان العربية و الإفريقية النفطية شانها شان سابقتها الأجنبية على إيجاد حلول ناجعة للتخلص من لعنة النفط ،بالاستناد على المنهجيات والأساليب الحديثة لبناء وقياس التنويع الاقتصادي وسبل ا لاستدامة ومحاولة الخروج بنموذج متوازن يسمح بتحقيق تنمية عربية افريقية مستدامة يحترم سياسات واستراتيجيات كل بلد وخصوصيته وموقعه في خارطة التنمية المستقبلية .

المطلب الأول:السياسات و التجارب العربية

أدركت كل من البلدان العربية ضرورة السعي الحثيث لانتهاج سياسات التنويع الاقتصادي بما يخدم التطلعات التنموية المستقبلية لها باعتبارها إحدى أهم القوى الفاعلة في العالم اقتصاديا .

الفرع الأول:خطة التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية

أدركت المملكة العربية السعودية أهمية التنويع الاقتصادي، فأدرجته ضمن الهدف السابع من أهداف خطة التنمية التاسعة والذي ينص على: "تنويع القاعدة الاقتصادية أفقيا ورأسيا، وتوسيع الطاقات الاستيعابية والإنتاجية للاقتصاد الوطني وتعزيز قدرته التنافسية، وتعظيم العائد من ميزته النسبية.[1]

وقد شهدت المملكة بعض التحسن في مؤشرات التنويع الاقتصادي في السنوات الماضية ، فقد جعلت سياسات الحكومة نصب عينيها رؤية رفع نسبة الصادرات غير النفطية من 16 %إلى 50 %على الأقل من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي حتى سنة 2030.

[1]– عبد العزيز مُحَّد الدخيل، **الاقتصاد السعودي "قبل رؤية 2030 وبعدها"**، دار الساقي للطباعة والنشر، الرياض، 2017، ص ص 301-303.

الجدول رقم (1–3):نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

السنة	الصادرات غير النفطية		الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي		نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (%)
	مليون ريال	التغير السنوي(%)	مليون ريال	التغير السنوي(%)	
2017	46.442	10.4	457.497	3.7	10.2
2018	60.623	21.7	501.134	5.8	12.2
2019	55.912	4.7	508.443	6	10.8
2020	56.800	5.12	521.317	6.9	11.7
2021	69.300	28.4	636.034	8.1	18.5

المصدر:إحصائيات مأخوذة من موقع الهيئة العامة للإحصاء، على الرابط:

https://www.stats.gov.sa/، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/29، على الساعة 15:15.

فقد شكلت الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية 10.2 % من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في الربع الثالث منسنة 2017 ، بينما ارتفعت سنة 2018 إلى 12.2 % ،إلا أنها انخفضت سنة 2019 نظرا لازمة وتداعيا ت فيروس كورونا الذي مس الاقتصاد العالمي ككل فسجلت نسبة 10.8 % ، لتعزز نموها سنة 2020 من جديد بنسبةفاقت 11.7 % وقد سجلت المملكة اكبر قفزة من نوعها في نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي سنة 2021 بنسبة 18.5 % .

والشكل الموالي يبين بصورة أوضح تطور نسبة الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي غير النفطي في السنوات 2017- 2020 .

الشكل رقم (7-3):نسبة تطور الصادرات غير النفطية السعودية إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

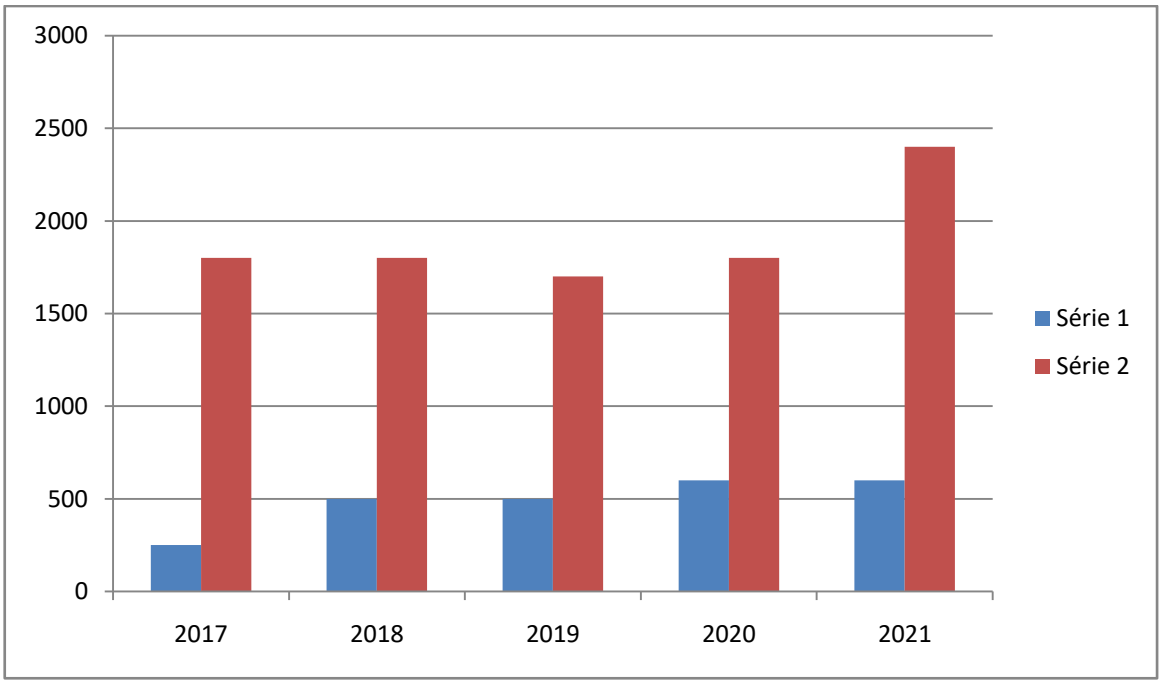

المصدر: إحصائيات مأخوذة من موقع الهيئة العامة السعودية للإحصاء ، نقلا عن الموقع الإلكتروني: http ://www.stats-gov.sa،اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/29، على الساعة 15:20.

و تبنت المملكة العربية السعودية مخططا طموحا قصد تحقيق التحول والتنويع الاقتصادي من بين اهم محاوره :

- برنامج التحول الوطني 2020 للاقتصاد السعودي .
- رؤية السعودية 2030 .

وقد ارتكزت هذه البرامج في مجملها على النقاط التالية :

- استحداث وتطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء الهيئة العامة السعودية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار وتعزيز الصادرات .
- تيسير الحصول على التمويلات اللازمة والمطلوبة من طرف المتعاملين الاقتصاديين .

الفرع الثاني: خطة التنويع الاقتصادي في الإمارات العربية المتحدة .

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أوائل الدول العربية في مجال التنويع الاقتصادي فوفقا لمؤشر التنويع الاقتصادي الذي يرتكز على 03 مجالات اقتصادية هي : التصدير، حصة القطاع غير النفطي وإنفاق القطاع العام؛ فإن هذه الدولة تحتل المرتبة الأولى على صعيد دول مجلس التعاون الخليجي بنتيجة 57 % وقد استطاعت هذه الدولة تعزيز حصة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يناهز 6.68 % سنة 2017.[1]

مما جعلها تبرز كقطب متنامي الأهمية للتجارة والسياحة والأعمال والخدمات، وقد فاقت هذه النسبة حدود 60 % سنة 2019 من خلال الاعتماد على الاستثمار المكثف في القطاعات الصناعية والسياحية والنقل الجوي والبحري والاستيراد وإعادة التصدير، ناهيك عن دعم كافة الأنشطة المستندة على اقتصاديات المعرفة.

وتعتبر اليوم إمارة دبي، القاطرة الرئيسية لسياسة التنويع الاقتصادي في هذا البلد، فقد استطاعت هاته الإمارة الصغيرة أن تحقق وثبة اقتصادية نوعية خاصة في المجالات الاقتصادية التالية: العقارات، الخدمات اللوجستية والمالية، المبادلات التجارية؛ و هو ما مكنها من الاستغناء بشكل كبير عن مورد النفط، بحيث أضحى حاليا لا يساهم إلا بما نسبته 2 % من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الإمارة .[2]

و ترتكز بصفة عامة رؤية الإمارات نحو تحقيق التنويع الاقتصادي المستدام بحلول سنة 2021 في النقاط التالية :

- السعي نحو رفع مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي للدولة، ليصل إلى 25 % بحلول سنة 2025 .

- تعزيز ودعم كل من قطاعات : اقتصاديات المعرفة، السياحة والتنمية المستدامة .

[1]- كوثر أحمد مبارك، **زايد واقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الحديث** ، المكتب العربي للمعارف، الإسكندرية، مارس 2018، ص ص 193-197.

[2]- الأمم المتحدة، **أثر السوق العالمية للنفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي** ، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2003، ص08.

- تنمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المحلي .

- تعزيز وتطوير قطاعات الطاقات المتجددة .

الجدول رقم (2-3):تطور الناتج المحلي الإجمالي في الإمارات العربية المتحدة .

المؤشرات	المقياس	2018	2019	التغير
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	384.222	387.256	3.034
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%	3.0	0.8	2.2

المصدر: تقارير البنك الدولي للسنوات 2018،2019. معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.albankaldawli.org/ar

كان ارتفاع إنتاج النفط الخام إيجابياً على تقديرات النمو في دولة الإمارات في الربع الرابع من عام 2018، وأظهر معدل النمو الحقيقي المقدر من خلال المؤشر الاقتصادي الذي يعده مصرف الإمارات المركزي أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي على أساس سنوي بلغ 2.8% مقارنة بنمو قدره 2.1 % في الربع السابق، وظل نمو إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي قوياً في الربع الرابع من عام 2018 .

والشكل الموالي يبين صادرات الإمارات و حجمها في سنة 2018.

الشكل رقم (8-3):صادرات الإمارات العربية المتحدة في 2018 .

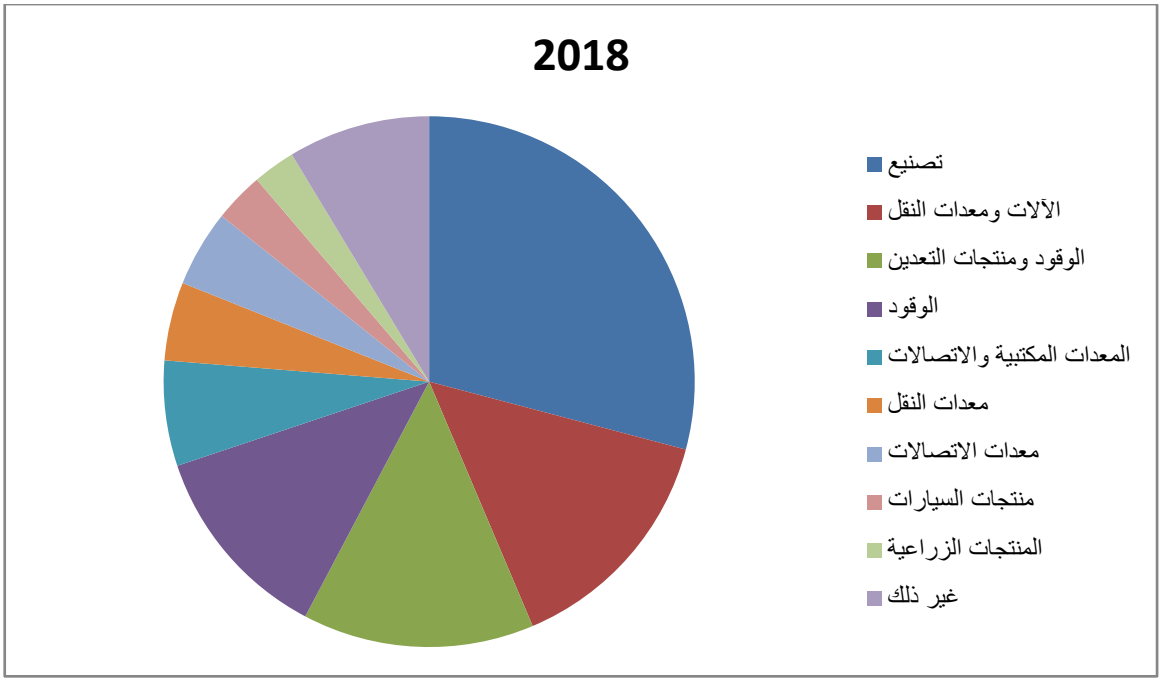

المصدر: تقرير البنك الدولي لسنة 2018. معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.albankaldawli.org/ar

المطلب الثاني :سياسات التنويع الاقتصادي في دول عربية اعتمدت على مفاهيم جديدة

لقد التجأت الدول العربية على اختلافها إلى العديد من الأساليب المنتهج ة في التنويع الاقتصادي، وفق ما يناسب خصوصية كل بلد من ناحية مقوماته ونقاط قوته و ضعفه .

الفرع الأول:الكويت و إستراتيجية التنويع القائمة على الابتكار

يوجد اتفاق شديد على مستوى عالمي على أن الابتكار هو العامل الرئيسي في تشجيع التنويع الاقتصادي وزيادة التنافسية في اقتصاد معرفي يتجه نحو العولمة .

وهذا ما ارتكزت عليه الكويت في خططها التنموية، حيث دعمت الابتكار في الجانب الخاص بالعنصر البشري والمواهب ضمن شبكات التعليم العالي و المعاهد و الجامعات و مؤسسات التكوين.

وضعت الكويت رؤية ترغب في تحقيقها في 2035 لتصبح وجهة جاذبة للمستثمرين المحليين والإقليميين والدوليين في بيئة أعمال تنافسية مبتكرة تقودها بالشراكة مع القطاع الخاص، وترتكز بشكل رئيس على رأس المال البشري الإبداعي المرتبط بالمخترعين والمبتكرين، و قد اعتمدت رسميا سنة 2015، أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر- من بينها الهدف رقم 9 المرتبط بالابتكار- وقد

أدرجتها في خططها التنموية وبرامج عملها السنوية، و أولت عناية خاصة للاهتمام بالمواهب المحلية، من خلال اكتشاف ورعاية وتطوير الموهوبين والمبدعين من أجل زيادة مساهمتهم في الناتج المحلي الإجمالي للدولة لدعم تنويع الاقتصاد المحلي واستدامته .[1]

وتم تفعيل برنامج وطني لحاضنة متكاملة للمواهب بهيكل تنظيمي مرن، وبدعم مالي لا محدود، وبتقنيات الرقمنة وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقيادة مبتكرة وموارد بشرية متميزة، لزيادة مساهمة المخترعين الموهوبين في اقتصاد البلد بأعلى من المتوقع ، فقد خلق أكثر من 400 براءة اختراع تم سجلت في السنوات العشر الماضية .

ومن بين 21 اختراعا تم تسجيلها في عام 2018، حصل 17 منها على دعم وتمويل من الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفي العام نفسه تم تسجيل زيادة أكثر من 31٪ في عدد الطلبة الموهوبين من 124 في 2014 إلى أكثر من 397 طالبا في مدارس الموهبة التابعة لمركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع .[2]

[1]- مُحَمَّد إبراهيم السقا، **استخدام العوائد النفطية –حالة الكويت–** ، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019 ،ص09.

[2]- نفس المرجع السابق، ص ص 12،11.

الشكل رقم(9-3):اللاعبون الرئيسيون في منظومة الابتكار حسب نظرة الكويت .

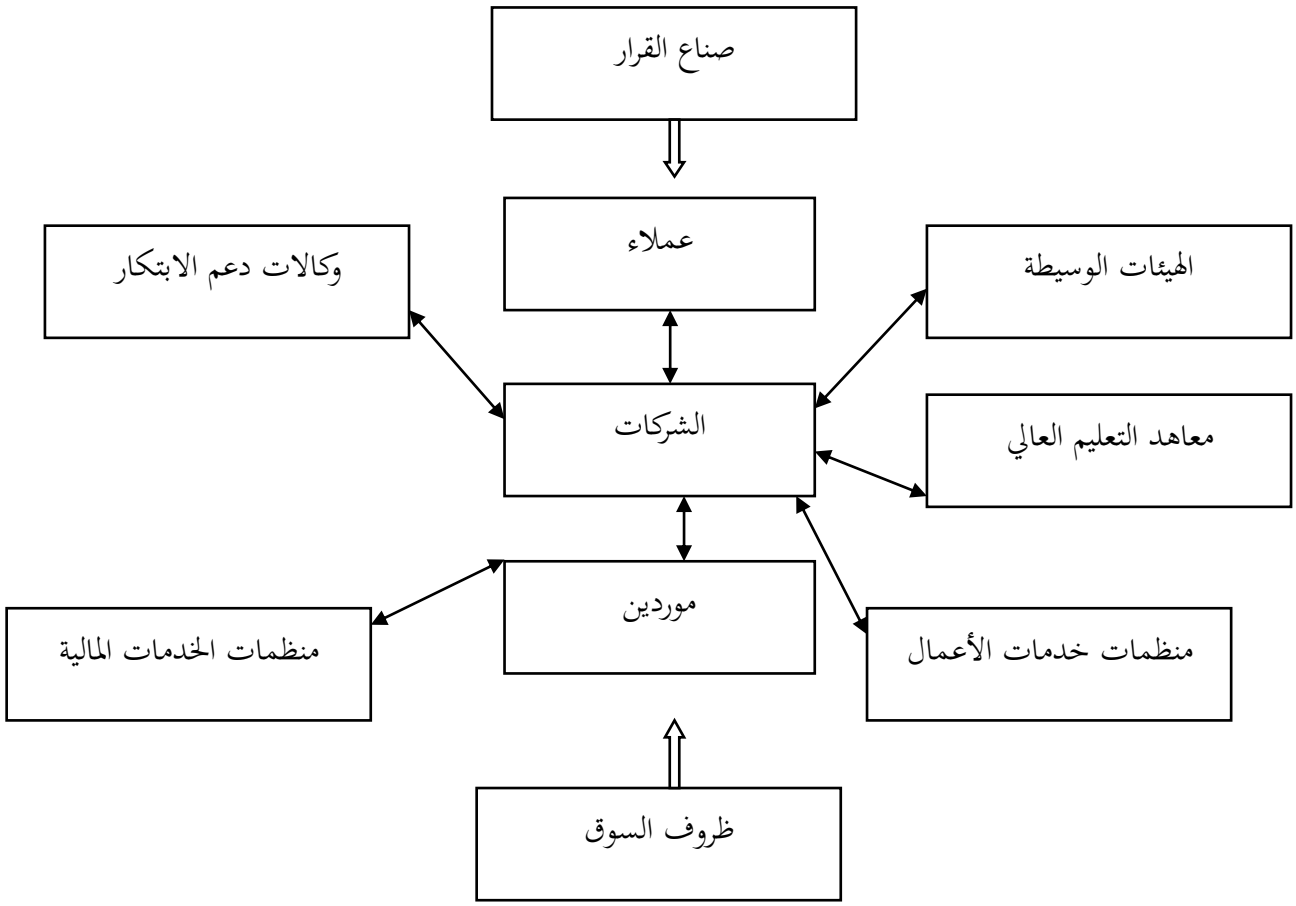

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

http://intertradetreland/kuwait/ar.com،اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/30 على الساعة 16:20.

الفرع الثاني :قطر وإستراتيجية التنويع الاقتصادي.

بذلت قطر جهودًا على طريق التنويع الاقتصاد، وعملت لإقامة عدد من الصناعات التي تقوم على النفط والغاز، وتنتج العديد من المنتجات، إضافة إلى جهود أخرى لسد جزء من حاجة استهلاك السوق. كما قامت بجهود مثمرة لتشكيل مدخرات تستثمر جزءًا منها خارجيًا في قطاعات، مثل العقارات والفندقة والصناعة والسندات الأميركية وغيرها في البلدان المتقدمة، كي تدر دخلًا يعزز إيرادات

الخزينة، بينما تحتفظ بجزء آخر على شكل إيداعات بنكية بفوائد محدودة لا تزيد عن مستوى التضخم السنوي.[1]

لم تخرج خيارات قطر للتنويع الاقتصادي عن القطاعات الكثيفة من حيث رأس المال و قوة العمل عالية التأهيل، إلا أنها انتهجت مسار الشراكة بالاعتماد الفعلي على ميزاتها التنافسية و طاقاتها الكامنة في ذلك و تمكنت من رسم صورة شاملة للقطاعات التي يمكن التركيز عليها لتنميتها ، و منها ما يلي :

- إنتاج البتروكيماويات الأساسية وتحويل المواد الخام: (ميثان، إيثان، بروبان، البوتان، النافثا...) إلى بتروكيماويات أساسية: (الميثانول، النشادر، الإيثيلين، البروبلين، البوتاداايين، البنزين، الزايلين ...) .
- الاعتماد على الببتروكيماويات الوسطية، مثل (فورمالدهيد، ميلامين، أكسيد الإيثيلين، إثيلينجليكول، ايثانول، أحادي كلوريد الفايني، حمض ترفثاليك..)، وهي حلقة الوصل بين البتروكيماويات الأساسية ومعظم البتروكيماويات النهائية .
- البتر كيماويات النهائية، مثل بوليمرات (اللدائن والألياف الصناعية والمطاط) الميلامين، فورمالدهيد، التي تشكل المواد الخام الأساسية للصناعات التحويلية، وتدخل في مئات آلاف المنتجات، فلا يكاد يخلو منتج اليوم من مواد تدخل في إنتاجه فيه، بشكل أساسي أو جزئي أو مساعد، وليس فقط كمصدر للطاقة، كالأسمدة، والدهانات، والمنسوجات، وأجزاء ومكونات وأغطية وأغلفة المعدات والآلات الصغيرة والكبيرة الصناعية والمنزلية وهياكل السيارات، وقطع غيارها ومستلزماتها، وغيرها كثير، إذ تبلغ المنتجات مئات الآلاف، وبذلك تكون أساسية للحياة العامة والخاصة .[2]

وكذا اختيار عدد من الصناعات التحويلية التي تدخل فيها بعض المنتجات السابقة، وتتميز هذه الصناعات بأنها صناعات تخصصية ذات كثافة رأسمالية ومعرفة عالية، ولا تستطيع كثير من دول

[1]- علي عماد محمد أزهر، **دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)** ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، 2021، ص ص 33-36.

[2]- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009، ص ص 98-102.

العالم القيام بها، بينما تملك قطر مستلزماتها، وهي المواد الأولية ورأس المال، أما الخبراء وقوة العمل عالية التأهيل فيمكن تأمينها بسهولة من سوق العمل الدولية .

الشكل رقم (10-3): تطور القيمة الاسمية للناتج المحلي الاجمالي في قطر خلال السنوات 2014- 2019 .

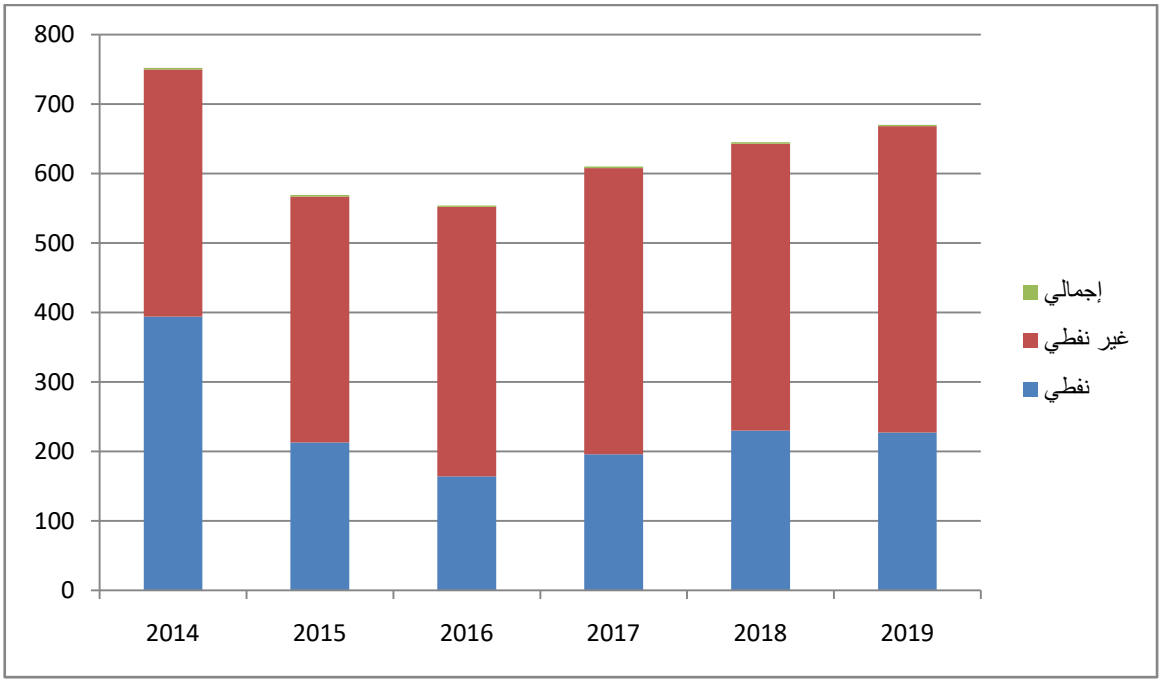

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء لدولة قطر، التقارير السنوية 2014- 2019. معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: www.psa.gov.qa

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي شهد نمو بنسبة 1.5 % في عام 2018 و استقر معدل نموه بنحو سالب 0.2 % في 2019 ، بسبب تراجع إنتاجية قطاع الهيدروكربونات بحوالي سالب 1.8 % و التي فاقت ما تم تحقيقه من نمو إيجابي في القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 1.3 % ، و تراجعت مساهمة البناء والتشييد في تشكيل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 0.22 % ، نتيجة الانتهاء من معظم مشاريع البنية التحتية خاصة المتعلقة باستضافة كأس العالم لسنة 2022 .

المطلب الثالث: السياسات و التجارب الإفريقية

لقد كان للقارة الإفريقية نصيب من الصحوة الاقتصادية الهادفة إلى إيجاد موارد أخرى غير الموارد النفطية باعتبار القارة الإفريقية من أهم منتجي النفط و مستهلكيه على حد السواء .

الفرع الأول: تجربة جنوب إفريقيا

يعود نجاح جنوب إفريقيا إلى استحواذها على ثروات معدنية هائلة، و إنشاء قاعدة صناعية جديدة طورتها في أواخر القرن العشرين ترتبط بالقطاعات التقليدية مثل الزراعة والمناجم .

وقامت جنوب إفريقيا بتنويع عروضها على مدار العقدين الماضيين بعيدًا عن صادرات المواد الخام بشكل أساسي مثل الذهب وخام الحديد والمعادن البلاتينية إلى الخدمات المالية والتصنيع ،كانت الخدمات المالية والتعدين والخدمات الشخصية هي الصناعات الوحيدة التي سجلت نموًا إيجابيًا في الربع الرابع من سنة 2019،لإنتاج الفحم والفوسفات بشكل مستعجل ، phoskorو مؤسسة Sasol أسست الحكومة شركة بالإضافة إلى مكتب المعايير (RISC)و هو من بين الهيئات التي ساهمت في دعم التنويع داخليا لجنوبإفريقيا ومجلس (SABAS) .[1]

ويعتبر إنشاء إطار وطني للسياسات الصناعية خطة عمل لهذه السياسات قصد تسهيل التنويع أهم خطوة التحتية التي قامت بها الحكومة سنة 2012؛ لتطويرها بشكل جيد في إطار الشراكة العمومية والخاصة لدعم البنية ، ما مكنها في فترة 8 سنوات من انجاز عدة مشاريع مهمة أبرزها :وضع أسرع خط سكة حديدية يربط بين جوهانسبورغ وبريتوريا، إضافة إلى مبادرات التدريب الإلكتروني كطريقة فعالة لاستعمال المهارات النادرة والمهمة وإرساء لقواعد الحكومة الالكترونية ،و التطوير الجيد للسوق المالي المحلي من خلال دعم البنى المصرفية ، مع توفير عدد هائل من الخدمات أيضا .

[1]– صغري سفيان، أمريو وردية، **التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل** ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد3، ص ص 498-503.

الجدول رقم(3-3):تطور الناتج المحلي الإجمالي في جنوب إفريقيا ما بين 2017-2020

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (مليار/دولار)	مستوى النمو (%)
2017	297.13	/
2018	368.3	13.95
2019	371	3.1
2020	393.086	3.27

المصدر: تقارير البنك الدولي للسنوات 2017- 2020. معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني:

www.albankaldawli.org/ar

الفرع الثاني : تجربة أنغولا

تعد أنغولا من أكبر منتجي النفط في العالم، لكن ذلك قد كان نقمة عليها بحسب تغير أسواق الطاقة العالمية كغيرها من الدول النفطية، لذا سعت أنغولا إلى تنويع اقتصادها ، وجذب استثمارات دولية لتوسيع القطاعات غير النفطية، بسبب موقعها و مناظرها الطبيعية الجاذبة ، عمدت انغولا لتكون وجهة جديدة لمحبي السياحة في العالم ، وبالتالي فقد عزم المستثمرون الانغوليون على المراهنة في قطاع السياحة .

1650 كيلومتر تمثل سواحلا بشواطئ ساحرة، و م رتفعات رائعة ومناظر خلابة، بالإضافة إلىثروة حيوانية وأخرى طبيعية غنيتين جدا والثقافة الاستثنائية كانت كلها ركائز و مقومات سياحية مدهشة غير مستغلة اعتمدت عليها الحكومة الانغولية ، من خلال ما يلي :

- بما أن المستفيد من هذه المشاريع كانت اليد العاملة الانغولية ، فقد سعت الحكومة إلى نقل وتدريب موظفين مؤهلين والاعتماد على اليد العاملة المحلية الشابة .
- استقبال سياح والسماح بالمرور لوجهات سياحية كلشبونة وجوهانسبورغ .
- تعزيز البنى التحتية المرافقة خدمة لمساعي التوجه السياحي كالفنادق و المرافق و الطرقات و مسار المياه غيرها .

بالإضافة أيضا إلى أنها اعتمدت عل المحاصيل الزراعية و ترقيتها لجعلها جاذبة للاستثمارات نظرا لما تتميز به المنطقة من المحاصيل الزراعية و المنتجات المميزة نسبة إلى الموقع الجغرافي المتأثر بالمناخ أساسا.[1]

المبحث الثالث: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

يتطلب تحق يق التنمية الاقتصادية اعتمادا على إستراتيجية التنويع الاقتصادي جملة من الإجراءات الواجب اتخاذها، من بينها العمل على استخدام جميع القطاعات التي من الممكن أن تساعد في نجاح عملية ترويع الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: مقومات التنويع الاقتصادي في الجزائر .

تستهدف الحكومة الجزائرية إيجاد وتنمية قطاعات غير نفطية في البلاد، للخروج باقتصادها من التبعية المفرطة للنفط والغاز الطبيعي أيضا وذلك من خلال خطة إنعاش جديدة ركزت عليها الدولة في السنوات الأخيرة تركيزا شديدا.

وتملك الجزائر بعض المقومات التي تمكنها من انتهاج سياسة التنويع الاقتصادي كحل إستراتيجي وبديل. ومن أهم هذه المقومات نذكر ما يلي:

1-نوعية وحجم المؤسسات:

يشير تقرير البنك الدولي لعام 2009 إلى أن التنويع الاقتصادي يعتمد على مقومات متعددة من أهمها نوعية المؤسسات، حيث يرى في الاعتماد على المؤسسات الملائمة منطلق رئيسي في تنويع الصادرات تقوم على بنية تحتية فعالة ونظم اتصالات متطورة لخفض التكاليف ورفع مستويات الأداء والجودة، بالإضافة إلى وجود بيئة اقتصادية مستقرة يحرك نشاطها قطاع مالي متطور ومؤشرات انفتاح تجارية مرتفعة، للقدرة على دخول الأسواق من أجل تعزيز تنافسية السلع المنتجة والمصدرة دون إهمال القطاع الخاص، ويشيد الخبراء الاقتصاديون بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأهداف المرجوة من التنويع الاقتصادي ويعزى عدم مقدرة بعض الاقتصاديات خصوصا الإفريقية لاعتمادها على مؤسسات كبيرة كثيرا ما تكون للقطاع العام، وبالتالي لا تقوم على أسس الربحية والتنافسية.[2]

---

[1]- صغري سفيان، أمريو وردية، **مرجع سبق ذكره**، ص 511.

[2]- عيسات أسمهان، ماسين سامية، **أهمية التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية** ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص :إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019، ص ص 54، 55.

2-الحوكمة:

يعد الحكم ثاني أهم ركائز التنويع الاقتصادي في ظل توفر الرشادة والعقلانية وتبني خطط إستراتيجية تهدف لاستدامة التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة بالسبل التي تضم تطوير القطاعات غير الريعية لدعم الأداء الاقتصادي واستدامة النمو، سواء تعلق الأمر بالأجهزة التشريعية أو الأجهزة التنفيذية، فقيام كل جهاز بالمهام المخولة إليه يحقق الشفافية والنزاهة، كما أن القضاء على التباطؤات التشريعية والتنفيذية هو تحد قائم بالنسبة للدول الريعية بحيث كثيرا ما تصدر قرارات على ظروف غير مناسبة، بالإضافة إلى ارتفاع معدل تغير القواعد القانونية، ولتجنب ذلك لابد من تبني نماذج القياس والمحاكاة والتنبؤ بسلوك الظواهر الاقتصادية للتعامل معها والتخفيف من حدة الأزمات.[1]

المطلب الثاني: واقع وآفاق الاستثمار في الطاقات المتجددة كبديل عن النفط.

سعيا منها للاندماج في الاقتصاد العالمي واستغلال ثرواتها استغلالا أمثلا، أصبحت العديد من الدول تستمد مرتكزات تنميتها من خلال الاعتماد على مصادر بديلة للتنمية عوض المصادر التقليدية على غرار الجزائر، إذ وبسبب إدراك هذه الأخيرة لمتطلبات التنمية المستدامة القائمة على أبعاد مهمة من بينها الحفاظ على البعد البيئي والاهتمام بالمجتمع في إطار أخلاقيات المسؤولية الاجتماعية، اتجهت إلى استخدام بدائل تنموية نظيفة كالطاقة الشمسية لغرض الاندماج في الاقتصاد العالمي بأقل المخاطر وبالتالي تحقيق العديد من المنافع.

الفرع الأول: خامات الطاقات المتجددة بالجزائر.

وتتلخص خامات الطاقات المتجددة بالجزائر كالآتي:

أولا: الطاقة الشمسية.

تمتلك الجزائر قدرات هامة من الطاقة الشمسية تأهلها لتحتل المراتب الأولى عالميا وهذا راجع إلى كبر وشساعة مساحتها من جهة، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي الاستراتيجي ولظروفها المناخية من جهة أخرى، حيث أن مدة سطوع الشمس على كامل التراب الوطني تفوق تقريبا 2000 ساعة في

[1]- طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني محمد، **أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا** ، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019، ص ص 149، 150.

السنة، ويمكن أن تصل إلى 3900 ساعة في الهضاب العليا والصحراء، وهذا يجعلها تتوفر على أكبر حقل شمسي في العالم، ما يؤهلها لتكون العملاق النائم للطاقة الشمسية.[1]

كما أن الطاقة المتوافرة يوميا على مساحة عرضية قدرها واحد متر مربع تصل إلى 05 كيلواط ساعي على معظم أجزاء التراب الوطني، وتكون بنحو 1200 كيلواط ساعي /م^2/ السنة في شمال البلاد و 2263 كيلواط ساعي /م^2/ السنة في جنوب البلاد.[2]

الجدول رقم (4-3): القدرات الشمسية للجزائر من خلال المناطق.

المناطق	منطقة ساحلية	هضاب عليا	صحراء
المساحة	04	10	86
معدل إشراق الشمس (سا/سنة)	2650	3000	3500
معدل الطاقة المحصل عليها (كيلواط ساعي/م^2/ساعة)	1700	1900	2650

Source : Ministère de l'énergie et des mines, **guide des énergiespenouvable**, edition 2007, Algérie, p39

ثانيا: طاقة الرياح.

لا يمكن للشمس أن تكون مصدرا لكل الطاقات المتجددة، ففي حين لا تحتوي الجزائر على مواقع ذات شدة رياح مرتفعة، يبدو أيضا أن الطاقة الريحية أقل قدرة على جذب الاستثمار من الطاقة الشمسية، إذ أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة في قائمة الدول المستقطبة للاستثمار في مجال طاقة الرياح مقارنة بما تستقطبه مصر وتركيا وفرنسا وجنوب إفريقيا وحى البرتغال، ويفسر هذا الترتيب المتراجع بكون القطاع يقتصر إلى حد الآن على الاستثمار في مزارع الرياح في اليابسة (on-shor)، أما الاستثمار في توربينات الرياح في البحر (off-shor) فهو لا يزال أقل تطورا وأكثر تكلفة.[3]

[1]- تقرير الوكالة الدولية للطاقة، **محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (CERFE)**، ترجمة: حسان حوشية، أوت 2021، ص: 07.

[2] -Ministère de l'énergie et des mines, **guide des énergies penouvable**, edition 2007, Algérie, p39.

[3]- الخياط مُحَمَّد مصطفى، **الطاقة المتجددة في الوطن العربي**، مجلة الكهرباء العربية، العدد 97، مصر، جوان 2009، ص 04.

بحيث يتغير المورد الريحي في الجزائر من مكان لآخر، وهذا ناتج أساسا عن الطبوغرافيا وعن المناخ المتنوع، ففي حين أن الجنوب يتميز بسرعة رياح أكبر منها في الشمال خاصة في الجنوب الغربي، حيث تزيد سرعتها عن 04 م/ثا وتزيد قيمتها عن 06 م/ثا في منطقة أدرار فقط، فإنه يلاحظ على العموم أن معدل سرعة الرياح غير مرتفعة جدا في الشمال لكن تم تسجيل وجود مناخات تفضيلية على المواقع الساحلية لوهران، بجاية وعنابة، وكذلك على الهضاب العليا لتيارت وأيضا على المنطقة التي تحدها بجاية شمالا وبسكرة جنوبا، وهو الأمر الذي يعزز قيام حقول الرياح النموذجية.[1]

ثالثا – الطاقة الكهرومائية

تتميز الطاقة المائية بعدم انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو كنتيجة لاستخدامها، إلا أن إنشاء المحطات المائية قد يسهم في تغيير أنماط المعيشة بالمناطق التي تقام بها، حيث يتسبب إنشاء السدود و الخزانات في تهجير السكان من مناطق إقامتهم التي اعتادوها إلى مناطق أخرى، بالإضافة إلى أن خزن المياه في خزانات ضخمة يؤدي إلى رفع نسبة التبخر في تلك المناطق مما يؤدي لارتفاع درجة الحرارة و الرطوبة و بالتالي تغير طبيعة المناخ .

وتبلغ حصة حظيرة الإنتاج الكهرومائي بالجزائر بما استطاعته 286 ميغاوات و ترجع هذه الاستطاعة الضعيفة إلى العدد غير الكافي لمواقع الإنتاج الكهرومائي والى عدم استغلال المواقع الموجودة استغلالا كفؤا، وساهمت طاقة المياه في إنتاج ما استطاعته 228 ميغاوات من الطاقة الكهرومائية سنة 2009 ،والجدير بالذكر أيضا في هذا المجال مشروع تحلية مياه البحر الضخم بمرسى الحجاج ولاية وهران .

تمثل الطاقة الكهرومائية ثالث اكبر مورد للكهرباء في الجزائر بعد الغاز الطبيعي والنفط إذ تمتلك البلاد 13 محطة للطاقة الكهرومائية تقع في الأجزاء الشمالية من البلاد التي تستفيد من ارتفاع مستويات هطول الأمطار.[2]

---

[1] -Ministère de l'énergie et des mines, **op cit**, p41.

[2] – بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، **مصادر الطاقة المتجددة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية**، ملتقى وطني حول فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2013، ص 07.

رابعا – طاقة الكتلة الحيوية

تعد الكتلة الحيوية أحد مصادر الطاقة التي شاع استخدامها في القرون الماضية خاصة قبل ظهور النفط، وتتكون الكتلة الحيوية من مواد محلية (مثل مخلفات المحاصيل الخشب روث الحيوانات ...الخ) وعلى الرغم من أن كثيرا من دول العالم قد انتقلت من استخدام هذا المصدر إلى مصادر الطاقة الاحفورية وبخاصة مع إنتاج النفط، إلا أن الكتلة الحيويةلا تزال المصدر الوحيد للطاقة لأكثر من 02 مليار نسمة يعيش معظمهم في جنوب آسيا وفي أواسط أفريقيا وتصل الكميات المستخدمة منها إلى أكثر من 1110 مليون طن مكافئ للبترول سنويا، وبالتالي فإنها تشكل حوالي 10 %من المصادر الكلية للطاقة العالمية و التي تقدر بحوالي 11500 مليون طن مكافئ للبترول .

ونظرا لصعوبة تقدير كميات الكتلة الحيوية عالميا فإن هذه الأرقام هي أرقام تقديرية، وتتجلى في استخدام الخشب للطهي كالتدفئة في المناطق المعزولة أيام الشتاء و استغلال مخلفات الحيوانات كأسمدة طبيعية لخصوبة الأراضي الفلاحية.[1]

وتنقسم الجزائر إلى منطقتين: المنطقة الصحراوية الجرداء والتي تغطي 90 %من المساحة الإجمالية للبلاد والمنطقة المشجرة التي تغطي مساحة قدرها 2500000 هكتار، أي حوالي 10 %من مساحة البلاد، وتغطي الغابات حوالي 1800000 هكتار، في حين تمثل التشكيلات الغابية المتدرجة في الجبال1900000 هكتار .[2]

خامسا– طاقة باطن الأرض

تتركز جل قدرات طاقة حرارة باطن الأرض في أفريقيا كلها في الجهة الغربية فقط، حيث يشكل كلس الجوراسي في الشمال الجزائري احتياطيا هاما لحرارة الأرض الجوفية، و يوجد أكثر من 200 منبع مياه معدنية حارة واقعة أساسا في مناطق شمال شرق غرب البلاد و تزيد هذه المنابع عن 40° مئوية و قد تصل إلى 96° مئوية .

ويتم استغلال هذا المصدر عادة في شكل حمامات معدنية حارة والتي تساهم في إنشاء فرص العمل و توفير المياه الحارة مباشرة للمنازل وحتى الفنادق دون تكلفة تسخينها، كما من شأنها فتح آفاق

[1]– الخياط مُحَمَّد مصطفى، **مرجع سبق ذكره**، ص 04.

[2] –Ministére de l'euergie et des mines, **op cit**, p47.

لتنمية قطاع السياحة ويمكن أن تستخدم الطاقة الحرارية الجوفية مباشرة لتوفير الحرارة للأبنية والعمليات الصناعية خاصة في المناطق القريبة من السطح .[1]

الفرع الثاني: آفاق استغلال الطاقة المتجددة في الجزائر

حرصا منها على نجاح برنامج الطاقات المتجددة، تعزم الجزائر تطهير قدراتها الصناعية من خلال إنشاء شبكة للمناولة في هذا القطاع .

ويرى الخبراء أن الجزائر قد تقدمت بالقدر الكافي في مجال الطاقات المتجددة على حساب إمكاناتها العلمية و التكنولوجية و الاستثمارية ، حيث خصصت ما قيمته 120 مليار دولار حتى العام 2030 لتطوير هذه الطاقات و استغلالها.[2]

وقد انخرطت الجزائر بقوة في مشروع "ديزيرتيك" ، قبل أن يتوقف مساره مؤخرا بعد انسحاب شركتين هامتين في المشروع لأسباب اقتصادية و تجارية بحتة .

وقد خصصت الجزائر لهذا المجال برنامجا واسعا ، خصوصا فيما يتعلق بمختلف أنواع هذه الطاقات، و هي حاليا في مرحلة الانجاز ، حيث تم إلى الآن تشغيل محطات عدة لتوليد كهرباء بالطاقة الشمسية ، كما هو الحال بمحطات حاسي الرمل و غرداية و برج بوعريريج و خنشلة ، فضلا عن انجاز محطة اخرى بطاقة 30 ميغاواط بولاية سعيدة ، وهذا من أصل 23 محطة إنتاج للطاقة الشمسية مقرر انجازها بالبلاد .[3]

وسيتم تجسيد هذه الأهداف و أكثر من خلال :

- بناء مصانع لصناعة المرايا .
- بناء مصانع لصناعة أجهزة السائل الناقل للحرارة وأجهزة تخزين الطاقة .

---

[1]- تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر–**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014، ص ص 77-79.

[2]- سليمان كعوان، صورية ديب، **إمكانيات وتحفيزات الجزائر ف الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية** ، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2014، ص ص 06-07.

[3]- معلومات مأخوذة من موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: **https://www.andi.dz**، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/26، على الساعة 16:30.

- بناء مصانع لصناعة أجهزة كتلة الطاقة .

- تطوير نشاط الهندسة كقدرات التصميم والتزويد والإنتاج.

وخلال الفترة الممتدة ما بين 2021 و2030 ، فإن نسبة الإدماج ستفوق 80 % مع ضمان توسيع قدرة إنتاج الوحدات المذكورة أعلاه.

وخلال عام 2013 في مجال طاقة الرياح، تم إطلاق دراسات لإقامة صناعة متعمقة بالطاقة الري عة للوصول إلى نسبة إدماج تقدر ب 50 % في الفترة الممتدة بين (2014-2020) و عليه تم اتخاذ إجراءات تتلخص فيما يلي :

- بناء مصنع لصناعة الأعمدة و دورات الرياح .

- إنشاء شبكة وطنية للمناولة لصناعة أجهزة أرضية رافعة؛

- الرفع من كفاءة نشاط الهندسة كقدرات التصميم والتزويد و الانجاز من أجل بلوغ نسبة إدماج تقدر على الأقل ب 50 % من طرف المؤسسات الجزائرية، قد تفوق نسبة الإدماج 80 % في الفترة الممتدة بين (2021 -2030) بفضل توسيع قدرات الإنتاج .

بالإضافة إلى كل ما سبق، مصادر أخرى لإنتاج الطاقة المتجددة تمتلكها الجزائر، يمكن استغلالها منها :

- الطاقة الحرارية الأرضية.

- الكتلة الحيوية .

- الطاقة الكهرومائية .

والجدول الموالي، يمثل برنامج تنمية الطاقة المتجددة خلال الفترة (2015 - 2030)

الجدول رقم (5–3):برنامج تنمية الطاقة المتجددة (2015 –2030) الوحدة: ميغا واط

	المرحلةالأولى (2020- 2015)	المرحلة الثانية (2030 -2021)	المجموع
الطاقة الشمسية الضوئية	3000	10575	13575
قوة الرياح	1010	4000	5010
الطاقة الشمسية المركزة	-	2000	2000
التوليد المشترك للطاقة	150	250	400
الكتلة الحيوية	360	640	1000
الطاقة الحرارية الارضية	05	10	15
المجموع	4525	17475	22000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع:

http://www.andi.dz/index.php/ar/les-energies-renouvelables

اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/11، على الساعة: 20:30.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن برنامج تنمية الطاقة المتجددة ركز على الطاقة الشمسية الضوئية كطاقة الرياح ، فمن المخطط له أن تصل الطاقة الشمسية الضوئية في المرحلة الأولى (2015 – 2020) 3000 ميغاواط ، و في المرحلة الثانية (2021 -2030) 10575 ميغاواط .

أما طاقة الرياح فمن المتوقع أن تصل في المرحلة الأولى إلى 1010 ميغاواط و إلى 4000 ميغاواط في المرحلة الثانية .

المطلب الثالث: البدائل غير الطاقوية

هناك العديد من القطاعات، والتي من الممكن أن تساعد الجزائر في الخروج من تبعية المحروقات، بدون الاعتماد على المصادر الطاقوية.

الفرع الأول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر جزءا هاما في النسيج الاقتصادي وذلك بسبب الخصائص كالإمكانيات التي تقتنع بها هذا النوع من المؤسسات ، وبسبب الدور الكبير والبارز الذي تؤديه في بناء اقتصاد الدولة من خلال تحقيق متطلبات التنمية المستدامة من الجانب الاقتصادي والاجتماعي و التي يمكن قياسها من خلال نسبة توفر مناصب الشغل والمساهمة في تحقيق القيمة المضافة بالإضافة إلى الدور الكبير الذي تؤديه في مجال ترقية الصادرات ومساهمتها في التنمية المحلية، لهذا تعتبر من إستراتيجيات تنويع الاقتصاد الجزائري لمواجهة الأزمة النفطية.

أولا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل .

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة و من أكبر المساهمين في خلق فرص الشغل وهذا نتيجة اهتمامها بالمهن الحرفية التي تعتمد على اليد العاملة البسيطة وعدم استخدامها للتكنولوجيا المتطورة لارتفاع ثمنها، و تعتبر أكثر قدرة على امتصاص العمالة لانخفاض تكلفة خلق فرص العمل، كما توفر فرص توظيف للعمالة أقل مهارة في ظل تغير مفاهيم الشباب وخريجي الجامعات ودفعهم إلى العمل الحر وملائمتها للملكية الفردية والعائلية كشركات الأشخاص.[1]

و لا شك أن التطور المستمر الذي تعرفه هذه المؤسسات في الجزائر من ناحية عددها، سمح لها بتوفير العديد من مناصب الشغل بين مختلف الإحصائيات الرسمية في الجزائر، إذ هذا الصنف من المؤسسات يعتبر الوسيلة الفعالة لتقليص البطالة وبالتالي امتصاص وتخفيف الضغط الاجتماعي.

[1]- أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري** ، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2011، ص ص 73-75.

الشكل رقم (11-3):تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(2013-2020)

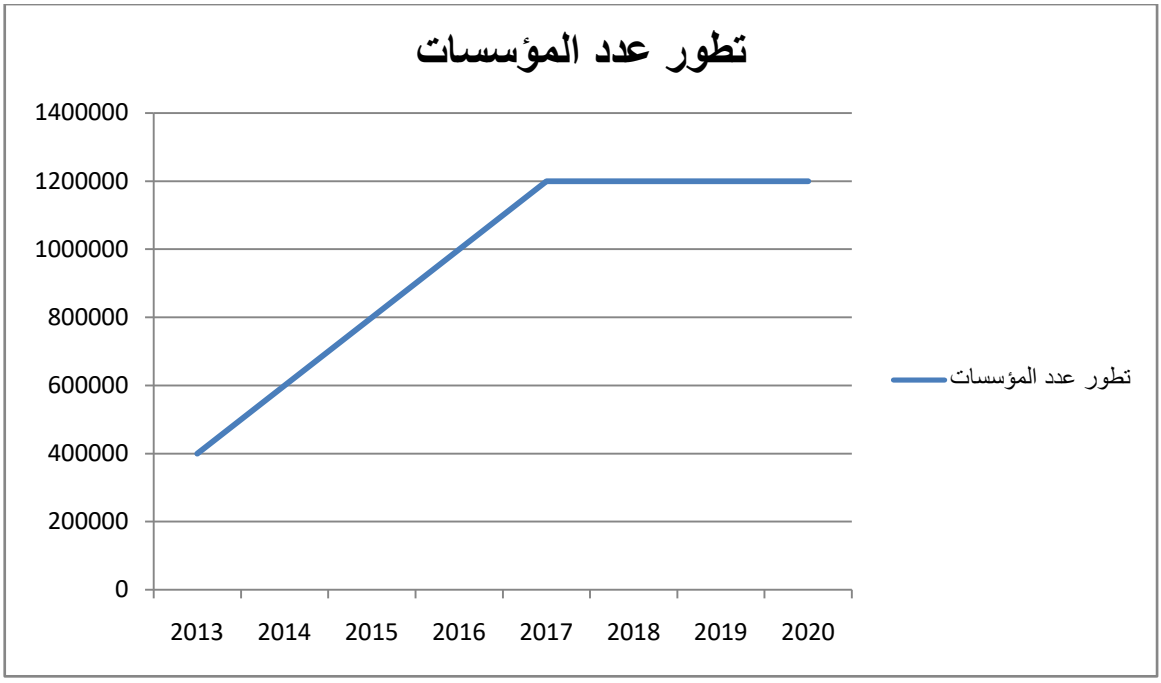

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.ndipi.gov.dz اطلع عليه بتاريخ: 2022/04/02 على الساعة 15:15.

وتجدر الإشارة إلى أ ن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر تش غل حسب بعض الإحصائيات الرسمية الأعداد المبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (6-3) :تطور تعداد مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

السنوات	مناصب الشغل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			
	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع	نسبة مساهمة المؤسسات في التشغيل (%)
2013	747387	547	747934	%16.18
2014	851511	542	852053	%17.58
2015	896279	532	896811	%18.90
2016	1013637	438	1014075	%21.01
2017	1060025	264	1060289	%21.97
2018	1092908	262	1093170	%22.72
2019	1171925	251	1172176	%22.91
2020	1011291	233	1011524	%21.49

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.ndipi.gov.dz،اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/30، على الساعة: 21:00.

من خلال الجدول نلاحظ تطور تعداد مناصب الشغل الذي كان بنسبة كبيرة في المؤسسات الخاصة والذي عرف تزايدا من سنة إلى أخرى حيث ارتفع بين سنة 2013و2020 بأكثر من نصف مليون منصب شغل، وعلى عكس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية عرفت تراجعا نسبيا في مستويات التشغيل،و هذا راجع إلى الإجراءات التي فرضتها عملية الخوصصة .

ثانيا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، فهو بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام

دون النظر إلى قطاع المحروقات باعتباره القطاع الأكثر في الاقتصاد الوطني دون منافس، ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019 .

الجدول رقم(7–3):مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات.

السنة	الناتج الداخلي (مليار دج)
2013	7634.43
2014	8092.49
2015	8658.96
2016	8677.34
2017	9943.92
2018	9971.33
2019	9984.01

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.ndipi.gov.dz،اطلع عليه بتاريخ :2022/04/02، على الساعة: 22:00.

من خلال الجدول نلاحظ بأن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في تزايد مستمر، حيث انتقل من7634.43مليارد جسنة 2013إلى أن بلغت قيمته9984.01 مليار دج سنة 2019.

ثالثا : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات

لقد أعطت الجزائر أهمية كبيرة لنشاط التصدير لتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، بدل اعتمادها الكبير على صادرات المحروقات حيث يشكل خطر اكبيرا على الاقتصاد الوطني بسبب التقلبات التي تشهدها أسعار النفط في الأسواق الدولية له، وما يمكن أن تحدثه من صدمات اقتصادية تؤثر على توازناتها الاقتصادية، وتعتبر المحروقات من جهة أخرى ثروة مآلها الزوال، الأمر الذي يستدعي

البحث عن قطاعات بديلة يتم من خلالها تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات التي لا تزال تهيمن على صادراتها رغم الجهود والتدابير المتخذة من قبل السلطات لتنشيط الصادرات خارج قطاع المحروقات. ويعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين البدائل المتاحة التي يعتمد عليها من أجل تنويع الاقتصاد الوطني .

1- واقع التصدير خارج قطاع المحروقات في الجزائر:

إن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات يعتبر تحدي كبير في ظل اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل مفرط على صادرات المحروقات، مما يستوجب العمل على إيجاد البديل الأمثل لتفادي الوقوع في كارثة قد تؤدي إلى انهيار الاقتصاد الوطني .

قبل تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات الإجمالية للجزائر، من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري وقطاع المحروقات .

الجدول رقم (8-3):تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال 2013-2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صادرات خارج المحروقات (مليار دولار)	2165	2582	2063	1780	1890	1873
%	3.28	4.11	5.46	5.93	5.44	5.28
صادرات المحروقات (مليار دولار)	63752	60304	35724	28246	32873	31904
%	96.72	95.89	94.54	94.07	94.56	94.72
مجموع الصادرات (مليار دولار)	65917	62886	37787	30026	34763	33777

المصدر: حصيلة التجارة الخارجية، الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.andi.dz،اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/22 على الساعة 16:20.

ويتضح جليا ضعف تنافسية الاقتصاد الوطني، حيث يصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من ظاهرة التبعية المطلقة للثروات الريعية وتأثيرها السلبي على الميزان التجاري كحصيلة للاختلالات البنيوية وتدهور شروط التبادل في الأسواق الدولية، وهذا مؤشر كاف على عدم تحمل اقتصادنا الوطني للصدمات الخارجية حيث يتأثر كثيرا بالتذبذبات الطارئة على أسعار المحروقات من ناحية، وبالتقلبات الجارية على أسعار صرف العملات الصعبة من جهة أخرى.[1]

2-التركيب السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من عدم تنوع صادراتها و تركيزها على المحروقات، وهذا بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية التي كانت من أهم أهدافها تنويع الاقتصاد والبحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة، وأيضا تنافسية الصادرات الجزائرية ضعيفة من حيث قيمة حصته السوقية.[2]

الجدول رقم (9-3):تطور التركيب السلعي خارج قطاع المحروقات خلال 2013-2018

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	التطور %
المواد الغذائية	402	323	235	327	348	353	6.42
المواد الخام	109	109	106	84	37	35	13.1
المواد نصف مصنعة	1458	2121	1693	1597	1348	1362	4.77
التجهيزات الصناعية	28	16	19	53	74	77	37.04
السلع الاستهلاكية	17	11	11	18	20	21	5.26
الطاقة والتشحيم	62960	60304	32699	27102	32864	33904	16.45
المجموع	64974	62886	34668	28883	34763	35752	15.78

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.andi.dz،اطلع عليه بتاريخ : 2022/03/22 على الساعة 16:20.

[1]- عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية** ، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص15.

[2]- نفس المرجع السابق، ص 17.

وبالنظر إلى التنوع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومع الأخذ في الحسبان توزيع عددها والذي يرتكز جله في قطاع الخدمات والأشغال العمومية مع ضعف كبير في قطاع الصناعة التحويلية والزراعة اللذان يشكلان تكلفة كبيرة في الواردات الجزائرية، تتولد قناعة بضآلة توجه هذا النوع من المؤسسات نحو التصدير نتيجة لتركيزها في قطاعات لا تتيح هلا تقديم إنتاج قابل للتصدير في الأسواق الدولية. لذلك لابد على السلطات الوصية على ترقية تنافسية المنتوج الوطني لاختراق الأسواق الأجنبية، إلا أن ذلك مرهون بشرط استيفاء متطلبات التنافسية الدولية .[1]

يعود تأخر دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الخارجية إلى طبيعة تنظيمها الذي يقلل من قدرتها التنافسية أمام المؤسسات الكبرى بسبب عدة عوامل أهمها :

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم للتصدير في ظل التشابك الكبير بين الأسواق الوطنية والخارجية .
- غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد .
- التكاليف الكبيرة لتشكيل وتسيير قنوات التوزيع في الأسواق الخارجية .
- صعوبة الحصول على القروض اللازمة لتمويل النشاط الدولي والتي تكون غالبا حكرا على المؤسسات الكبرى .
- التكاليف المرتفعة فيما يخص تكوين الإطارات المتخصصة في التجارة الخارجية .

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تنامى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير في الجزائر في العشرين سنة الأخيرة ، وتعاظم ليشكل أحد الطرق الفاعلة لتحريك الاقتصاد الى مسارات جديدة من الحركة ،من خلال ما استقطبته هذه المؤسسات من استثمارات ومستثمرين .

[1]- جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، تر: علي مقلد، بيروت، الطبعة 2، 1982، ص10.

مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني الجزائري.

تمتلك الجزائر من المؤهلات والعناصر التنافسية ما يمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة الإطار التشريعي، والتنظيمي والإداري، وكذلك قانون الاستثمار، زيادة على القدرة الذاتية للبلاد.[1]

والجدول الموالي يوضح تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال (2013-2019) كما يلي:

الجدول رقم (10-3): تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال (2013-2019).

الوحدة: مليون دولار

السنوات	قيمة التدفقات الواردة
2013	1691
2014	1510
2015	1580
2016	1550
2017	1200
2018	1600
2019	1800

المصدر: تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2013-2019)، تقرير محمل على الرابط: https://www.rebearchgate.net،أطلع عليه بتاريخ: 2022/03/27 على الساعة 17:10.

[1]- عمار بن عيسى، الغالي بن ابراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال (1990-2012)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2012، ص04.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سجلت انخفاضا خلال الفترة (2014-2017)، غير أن التدفقات شهدت ارتفاعا خلال سنتي 2017 و 2018 مقارنة بالسنة السابقة، حيث قدر الارتفاع بحوالي 400 مليون دولار.

الفرع الثالث: مساهمة القطاع الزراعي.

نظرا للأهمية التي يحظى بها القطاع الزراعي، كان على الجزائر أن تتبنى إستراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة حل المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

إن متطلبات النمو في إنتاج المحاصيل الزراعية وخاصة الرئيسية منها في الجزائر هو معدل أقل بكثير من المعدل المطلوب للحفاظ على حجم المعروض من المواد الغذائية والسلع الزراعية، وهذا ما سبب انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتي بهذه المحاصيل، والجدول الموالي يبين حجم الإنتاج الزراعي لمختلف المحاصيل الذي يتسم بالتقلب والتذبذب وعدم الاستقرار، وهذا ما يستوجب الحفاظ على احتياطي إستراتيجي من الغذاء من أجل تحقيق وتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، وسد الفجوة المتسعة.[1]

الجدول رقم (11-3): تطور إنتاج السلع الغذائية في الجزائر خلال (2013-2019).

الوحدة: ألف طن.

السلع الغذائية	2015-2013	2016	2017	2018
القمح	2330.69	2952.70	2554.93	3432.23
الشعير	1209.20	1503.90	1104.20	1551.73
الذرة	1.37	0.36	0.58	1.75
الباقوليات	51.35	72.36	78.82	84.29
الزيتون	218.82	175.31	417.99	284.01

[1] - أعميش عائشة، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

المصدر: أعميش عائشة، الرشادة الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، أوراق عمل مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي بعنوان: القطاع الفلاحي والأمن الغذائي، جامعة المدية، 28-29 أكتوبر 2018، ص 72.

يحتل القطاع الزراعي أيضا أهمية بالغة من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج الذي يعد من أهم المؤشرات التي توضح النمو الاقتصادي للبلاد، وقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2019 قيمة تقدر بـ 16110.62 مليون دولار.[1]

كما كانت من بين الأهداف السامية للتنمية الزراعية توفير فرص العمل للمشتغلين بالفلاحة وفي مجال تخصصها، بحيث يكون لها تأثير كبير في زيادة الدخل للعامل والمجتمع، وتتم عملية إضافة فرص العمل بالتوسع الأفقي في زراعة أراضي جديدة وإقامة مشاريع لها علاقة بالزراعة أو رفع إنتاجية العامل من خلال التدريب واكتساب التقنيات الحديثة، كذلك يمكن الاستفادة منها في القطاعات الأخرى، أي الحصول على حاجاتها من عنصر العمل من فائض القوة البشرية العاملة في الزراعة.[2]

الفرع الرابع: مساهمة قطاع السياحة.

تعد السياحة بأشكالها المختلفة ركيزة أساسية من الركائز الاقتصادية التي تزداد أهميتها مع ارتفاع مردودها المادي، والذي بات يشكل مصدرا من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني الذي تستفيد منه الدول ذات الإمكانيات السياحية، كونه يساهم في زيادة الدخل القومي بالعملات الاجنبية، ومنه قدرة البلد على تسديد التزاماتها الخارجية وتغطية العجز في ميزان مدفوعات الدولة، كما أن لها دورا هاما في خلق فرص للعمل للعديد من القطاعات المرتبطة به.

وتمتلك جملة من الإمكانيات السياحية التي تجعلها ترتكز على تنميته وتتمثل في:

- المساحة الشاسعة والطبيعية.

---

[1]- معلومات مأخوذة من الموقع الإلكتروني: **https://www.research.net**، أطلع عليه بتاريخ: 2022/03/22، على الساعة: 20:00.

[2]- محمد راتول، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة "حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"** ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص 09.

- الشريط الساحلي بطول 1200كلم.
- الحضائر الوطنية.
- تنوع التضاريس.
- المعالم والمصنفات التاريخية.
- تنوع الصناعات التقليدية.
- شبكات النقل البري والجوي والبحري.[1]

كما تشير إحصائيات المجلس العالمي للسياحة والسفر إلى أن متوسط مساهمة قطاع السياحة في الناتج الإجمالي تصل إلى 10% على المستوى العالمي.[2]

حيث يعتبر هذا القطاع أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في الكثير من الدول غير البترولية، كما أن بعض الدول المصدرة للبترول أعطت السياحة أهمية بالغة من أجل التخلص من تبعية اقتصادها لقطاع المحروقات.

الجدول رقم (12-3): تطور الميزان السياحي الجزائري خلال (2015-2019)

	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات	184	215	219	300	102
النفقات	370	381	400	400	470
الرصيد	186-	166-	181-	100-	368-

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: https://www.researchgate.net

اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/27. على الساعة 18:00.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال السنوات (2015-2019) كان سالبا على الدوام وذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات السياحية أي مقدار ما

[1]- سماعيلي نبيلة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الم اجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص :اقتصاد و تنمية ، جامعة وهران، 2014، ص 57.

[2]- معراج الهواري، سليمان مُحَّد، **إجراءات السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري–**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد1، 2004، ص 35.

ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر، وذلك راجع إلى تفضيل الخروج من الجزائر بدل السياحة الداخلية بالإضافة إلى عدم قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة مما أثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري.

خلاصة:

ما الذي يمكن أن تتعلمه الدول العربية الريعية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة من التجارب السابقة للدول النفطية خصوصا دول القارة الآسيوية التي سجلت مستويات مرتفعة في مجال التنويع الاقتصادي، في ظل انهيار أسعار النفط الحاد وأزماتها المتكررة مع الزمن، هو وجوب زيادة تنويع اقتصاداتها، الأمر الذي سيتطلب منها مزيدا من الاتساق في الحوافز المتاحة للشركات والعمالة وتركيز سياستها الداعمة لتنويع الاقتصاد وتأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار في بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، ومعالجة الافتقار إلى المنافسة في بعض الأسواق المحلية، وضمان نظم للتعليم والتدريب لتوفر المهارات اللازمة خاصة القطاع الخاص.

وفي الأخير يمكن القول أن سر نجاح سياسة التنويع هو إصلاح عام لإدارة الاقتصاد الكلي.

خاتمة

خاتمة:

شهدت الساحة الاقتصادية سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين بإستراتيجية التنويع الاقتصادي، الذي أصبح يلعب دورا مهما في التنمية الاقتصادية، الأمر الذي جعله من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لقدرته على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب شغل، فضلا عن إمكانياته في خلق مصادر تنموية جديدة وذات مردودية، لذا كان لزاما على الدول وخاصة النفطية منها العمل على زيادة تفعيل التنويع الاقتصادي وتذليل كافة الصعوبات التي تواجه في تحقيق التنمية.

من ذلك ونظرا للدور الهام لاستراتيجية التنويع في الخروج من التبعية النفطية من جهة، والمساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من جهة أخرى، انتهجت بعض الدول النفطية ومن ضمنها بطبيعة الحال الجزائر، جملة من الإجراءات والسياسات والبرامج التنموية لدعم فكرة التنويع الاقتصادي، بهدف ترقية النشاط الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والخروج من التبعية النفطية التي باتت خطرا على اقتصاديات الدول البترولية في الوقت الراهن.

وبالتالي فإن نجاح عملية التنويع الاقتصادي في الدول النفطية رهين بالدور الذي تلعبه الدولة لدفع ومساعدة مختلف القطاعات ضمن الرؤى المستقبلية لكل منها، وإشراكها في العمل على تحقيق تنويع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى توفير البنية التحتية اللازمة التي تدعم هذه التطلعات للأمام، والبيئة المحفزة لنمو وتوسع قطاع الأعمال، وفي تحديث القوانين والتشريعات والاستثمار والاهتمام بجميع القطاعات الاقتصادية التي من الممكن أن تكون مصدرا من مصادر الدخل المساعدة على التخلص من لعنة النفط، ومن هذا المنطلق ومن خلال دراستنا هذه، نلخص النتائج التالية التي تتضمن في ثناياها إجابات عن التساؤلات المطروحة في إشكالية الدراسة.

1-اختبار صحة الفرضيات:

فيما يتعلق بالفرضيات المقترحة في مقدمة الدراسة فقد تم التوصل إلى الآتي:

-اختبار الفرضية الأولى: توصلنا إلى إثبات صحة هذه الفرضية القائلة إن التنويع الاقتصادي هو أحد الاستراتيجيات المتبعة من طرف الاقتصاديات لتفادي الوقوع في أزمة الاعتماد على مورد واحد. حيث أن هذا التنويع الاقتصادي هو فعلا أحد الاستراتيجيات المتبعة من طرف الاقتصاديين، لتفادي الوقوع في أزمة الاعتماد على مورد النفط فقط، وقد سعت جميع الدول على غرار الجزائر إلى تبني سياسات اقتصادية لتدعيم هذا التوجه على المديين القريب والبعيد، بسبب التأثير الشديد للنفط وتقلبات أسعاره على استقرار اقتصاديات الدول.

-اختبار الفرضية الثانية: والقائلة بأن الدول النفطية هي الدول المصدرة والمستوردة للنفط، وسياسة التنويع الاقتصادي تخص كل منهما، ومن خلال ما توصلنا له في دراستنا فإن الدول النفطية ليست فقط تلك المصدرة أو المستوردة لمورد النفط، إنما نقصد بالدول النفطية كل دولة تعتمد بشكل رئيسي على النفط سواء كإيرادات من خلال عوائده أو مستوردات من خلال استخراجه خاما، أو إعادة تكريره، أو التعامل مع مشتقاته، وسياسة التنويع الاقتصادي لا تخص هذه الدول فقط، إنما تعنى بأي اقتصاد يعتمد على مورد وحيد للمداخيل سواء كان نفطيا أو لا، والفكرة هنا تنويع المنتجات المعتمد عليه لتحقيق إيرادات مختلفة بعيدا عن فكرة التركيز على مورد واحد غير مستقر، إن لم يكن على المدى القريب، فيتأثر بلاشك على المدى البعيد، وهذه طبيعة السوق والبيئة الاقتصادية ككل المروفة بعدم الاستقرار.

-اختبار الفرضية الثالثة: والتي ذكر فيها مدى إمكانية تطبيق سياسات تنويع لدول كانت لها تجارب ناجحة فيه، طبعا بإمكان أي دولة أن تتبع سياسة اقتصادية تنويعية كانت تبعا لنجاحها في دولة أخرى، لكن هنا وجب التركيز على محورين أساسيين.

على الدولة أن تختار التخصص في المجال الأقرب لها، وغير المكلف نسبيا، فالجزائر مثلا بلد زراعي، فلاحي وفيه من الثروات الحيوانية الكثير، فالأولى بها الاهتمام بهذا القطاع نظرا لتوافر الظروف المناسبة والمناخ العام للمنطقة لممارسة هكذا نشاطات وترقيتها، والدولة التي تتميز بموقع جغرافي جاذب عليها أن تستغل هذه الثروة وترقيتها لجعلها مورد بديل، والفكرة هنا اقتناص الفرص وتحديد نقاط الضعف التي من

شأنها أن تدعم التوجه نحو التنويع الاقتصادي والسياسة الاقتصادية ككل، أو تقوم بإفشال هذه التطلعات.

-على السياسات الاقتصادية أن تحمل رؤى مستقبلية، فطبيعة الحال تحقيق ترقية في قطاع معين يمس التحول الهيكلي للسياسة الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية للدول ككل، وليس فقط القطاع الاقتصادي، وهذا لا يتم بين ليلة وضحاها.

2-النتائج:

يمكن حصر النتائج المتوصل إليها من خلال بحثنا فيما يلي:

-تسعى جميع السياسات الاقتصادية إلى التشغيل الكامل للطاقات الإنتاجية، من أجل زيادة الإنتاج وتعظيم النمو الاقتصادي.

- التنويع الاقتصادي هو السبيل الوحيد لتحرير رقاب الدول النفطية من عبوديتها للنفط.

- تأكدت الجزائر أن المنفذ الوحيد للتخلص من تبعية المحروقات هو التنويع الاقتصادي وأولت اهتماما خاصا لدعم باقي القطاعات ضمن خطة اقتصادية تنموية.

- رفعت الدول النفطية التحديات الطاقوية من خلال الاهتمام أكثر بقطاع الطاقة عامة أو استغلال الطاقة المتجددة خاصة.

- لقد زادت خطورة الاعتماد على النفط بشكل ملحوظ لتطفو المشكلة بشكل بارز جدا مع ظهور أزمة كورونا.

- لقد كانت التجربتان الأندونيسية والماليزية خير مثال على نجاح الفكر الاقتصادي الهادف إلى توسيع موارده عدا النفط.

- حققت الصين قفزات نوعية جعلتها تكتسي السوق العالمي دون الاعتماد على النفط.

- من بين الأمثلة الحيوية للاقتصاديات المزدهرة، الإمارات العربية المتحدة التي رفعت التحدي من خلال الاعتماد على الابتكار والتعليم وقطاعات التربية والثقافة بدلا من قطاع النفط.

- يعمل التنويع الإنتاجي على تسهيل التغيير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات عالية من حيث التكنولوجيا والمهارات، وبالتالي المساهمة في التنمية بمعناها الأكثر شمولية.

- تلعب المشاريع الاقتصادية دورا هاما في توفير الهياكل والمنشآت الأساسية الكفيلة بخلق البيئة الضرورية لجذب وتحفيز الاستثمارات ومختلف الأنشطة الاقتصادية.

- تؤدي المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى توسيع الوعاء الضريبي، ومنه تحقيق مداخيل إضافية لخزينة الدولة، والتي توجه إلى تحسين الهياكل القاعدية وتدعيم الاستثمار الداخلي.

- يعتبر قطاع الاستثمار الأجنبي المباشر قطاعا هاما من خلال توفير مداخيل وعوائد كثيرة.

- القطاع السياحي قطاع خصب للاستثمار أيضا، خصوصا للدول التي تملك المجال السياحي والمقومات اللازمة لذلك، كالجزائر.

- القطاع الزراعي هو الآخر، خيار يمكن أن تحقق من خلاله الدول تنمية منشودة إذا ما لقي العناية الكافية.

- يتوقف إكمال أي سياسة على مدى توفر مصادر التمويل، تلك المعضلة التي توقف بشكل أو بآخر أي توجهات نحو التنمية، وعليه فإن نجاح التنويع الاقتصادي يعتمد على دعمه بالتمويل اللازم.

- أغلب السياسات الاقتصادية في الدول النفطية أطلت على سور النجاح بعد تبني فكر التوجه للتنويع، إلا أن الفكر لم ينجح في تنويع بنية الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمات العديدة التي عانت منها الجزائر، وربما لازال أمام الدولة الجزائرية عديد التحديات من بينها: الهياكل والبنى التحتية، مناخ الأعمال المناسب، تغيير الفكر لدى الاقتصاديين والمستثمرين.

3-التوصيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها، نود تقديم جملة من التوصيات التي نراها ضرورية من أجل تطور الاقتصاديات لدى الدول النفطية والخروج من التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد متنوع وتفعيل دوره في تمويل المشاريع الاقتصادية.

- من الضروري تبني أي سياسة اقتصادية ضمن إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية مع التركيز على العنصر البشري.

- ضرورة وجود إرادة سياسية حقيقية ترغب في تحقيق التنويع الاقتصادي، ويظهر ذلك في مختلف قوانين ومخططات التنمية.

- ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة وعالية.

- توفير جميع الظروف الممكنة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي من خلال توفير آليات تمويلية جديدة داعمة لإقامة مختلف المشاريع الاقتصادية.

- ضرورة تبني خط رابط موحد بين مجموع السياسات المالية والنقدية الاستثمارية، الصناعية والتجارية التي يكون من بين أهم أهدافها تشجيع الصادرات غير النفطية وذلك من خلال إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الإنتاج الموجه للتصدير.

- الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره بديل استراتيجي كفيل بتحقيق الأمن الغذائي.

- إعطاء الأولوية للتصنيع والتصدير خصوصا في الجزائر.

- استغلال الإنفاق الحكومي الاستثماري في التنمية السياحية، إذ يظهر تأثيره المباشر في خلق اقتصاد ما بعد البترول.

4-آفاق الدراسة:

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد فإنه مهما حاولنا الإلمام به فدائما تبقى هناك جوانب يشوبها النقصان، وهذا من طبيعة العمل البشري، وتبعا لذلك نقترح المواضع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة وتتمثل فيما يلي:

- أهمية الاستثمار السياحي كبديل استراتيجي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الدول النفطية.

- الجزائر وآفاق التنويع الاقتصادي –واقع وتطلعات-.

- التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال أزمة كورونا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية.

1-أحمد رحموني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، مارس 2011.

2-أسامة عبد الرحمن، **المورد الواحد والتوجه الإنفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في أقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد الأقطار وعلى صعيد الوطن العربي**، الطبعة 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.

3- بيوار خنسي، **البترول – أهميته ، مخاطره ،تحدياته –**، الطبعة 1،دار اراس للطباعة و النشر ، العراق ، 2006 .

4-جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، تر: علي مقلد، بيروت، الطبعة 2، 1982.

5-حافظ البرجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، الطبعة 1 ،بيسان للنشر ، لبنان، 2000.

6-حمش تركي ،**الاستكشاف و الإنتاج و تطور احتياطي النفط و الغاز** ،منظمة الاقطار العربية ، الكويت ،2013.

7-راشد البراوي ، **حرب البترول في الشرق الأوسط** ، الطبعة 4، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة، 1993.

8-زينب أحمد القيسي، **برامج الإصلاح الاقتصادي بين وصفات المنظمات الدولية ومتطلبات التنمية**، دار ومكتبة كلكامش، بغداد، العراق، 2022.

9-سعاد صباح ، **اوبك بين تجارب الماضي و ملامح المستقبل**، دار سعاد الصباح ، مصر، 1998 .

10-سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمات المالية العالمية**، دار هومة، الجزائر، 2013.

11-سعيدي يجيي،شنبي صورية ،**نظريات التنمية المستدامة**، الطبعة 1، إثراء للنشر والتوزيع ، الأردن . 2019

12-سليم عبد الستار، **قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية** ، مكتبة الوفاء القانونية، الأردن، 2014.

13-عبد الجبار النوري ، **الاستدامة المالية و الاقتصاد العراقي** ، مركز الفرات للتنمية و الدراسات الاستراتيجية ، العراق، 2018 .

14- عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز** ، الطبعة 1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.

15- عبد السلام أبو قحف، **الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.

16- عبد العزيز فهمي هيكل، **موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية** ، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

17-عبد العزيز مُحَمَّد الدخيل، **الاقتصاد السعودي "قبل رؤية 2030 وبعدها"**، دار الساقي للطباعة والنشر، الرياض،2017.

18-علي عابد، **جغرافيا النرويج**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.

19-عمار شرعان ، مجدوب خيرة (اشراف و تنسيق)، **الاساليب الحديثة لقياس التنويع الاقتصادي في البلدان العربية و سبل استدامته** ، الطبعة 1 ،كتاب جماعي دولي محكم ، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، أوت 2020.

20- قصي عبد الكريم ابراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد و التجارة الدولية** ،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010 .

21- كوثر أحمد مبارك، **زايد واقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة الحديث** ، المكتب العربي للمعارف، الإسكندرية، مارس 2018.

22-لطفي طنطاوي، **أغراض التنمية المستدامة في المنطقة العربية** ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2009.

23-مايكل كلير ، ترجمة :عدنان حسن ،**الحروب على الموارد – الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية –**، المكتبة الاكاديمية، مصر، 2020.

24- مدم أحمد الدوري**محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

25-مُحَمَّد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي: تجارب دولية وعربية** ، المعهد العربي للنشر، الكويت، 2014.

26-مُحَمَّد صفوت قابل، **نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية** ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

27-مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، الطبعة 1، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

28-مُحَمَّد سلطان أبو علي، **نظريات التنمية الاقتصادية وسياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة**، المجلد الرابع، الدار العربية للعلوم ، لبنان 2007.

29-مجموعة مؤلفين ،**التنويع الاقتصادي في دول الخليج**، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، يونيو 2019 .

30-مكي عماد، **تطور صناعة تكرير النفط في الدول العربية**، مؤسسة عبد الحميد شومان ، عمان ، الاردن، 2013.

31- ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تر: محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009.

32-نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

33-هوشناج أمير أحمدي، **النفط في مطلع القرن الحادي والعشرين** ، الطبعة 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الامارات ، 1996.

34-هبة عبد المنعم ، **أداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين :ملامح و سياسات الاستقرار**، صندوق النقد العربي، يناير 2012.

35-نوري مُحَّد عبد المكسب، **التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية –المرض الهولندي ولعنة الموارد وعدم اليقين–**، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 1، مصر، 2016.

ثانيا: الأطروحات والرسائل الجامعية.

1-شكوري سيدي مُحَّد، **وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : نقود وبنوك مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

2- عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة تلمسان، 2013.

3- ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، فرع : إدارة ومالية ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2007.

4-إبراهيم بلقلة، **آليات تنويع الصادرات خارج مجال المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص :تسويق دولي، جامعة الشلف، 2009.

5- تريكي عبد الرؤوف، **مكانة الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2014.

6-حمادي نعيمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال فترة 1986–2008**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص :تسويق دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

7-زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، فرع : تخطيط و تنمية ، جامعة الجزائر، 2006.

8- زيتوني هوارية، **أثر تغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات –الاقتصاد الجزائري نموذجا– ،** أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص : إدارة مالية ، جامعة تيارت، 2012 .

9-السعيد رويجع، **التطور التاريخي لأسعار البترول وأثره على الاقتصاد الجزائري،** أطروحة مقدمة لنيل درجة المجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص:تسويق دولي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

10-سماعيلي نبيلة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل درجة المجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص :اقتصاد و تنمية ، جامعة وهران، 2014.

11-ضالع دليلة، **فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط –دراسة حالة الجزائر– ،** أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تسويق دولي ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009.

12-عبد الجليل علي عباس، **تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وآثارها على الموازنات العامة للدولة،** أطروحة مقدمة لنيل درجة المجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: حوكمة وتنمية، جامعة باتنة1، 2014.

13-عيسى مقيلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية** ، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص :ادارة مالية ،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2009.

14- مشدن وهيبة،**أثر تغيرات أسعار البترول على الاقتصاد العربي** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة المجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص: تسويق دولي،جامعة الجزائر، 2005.

15-مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة–** ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص :تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية، 2011.

16-ميهوب مسعود، **دراسة قياسية لانعكاسات تقلبات أسعار النفط على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة الممتدة بين 1986-2010**، أطروحة مقدمة لنيل درجة الم اجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص :التقلبات الكمية للتسيير، جامعة المسيلة، 2012.

17-عيسات أسمهان، ماسين سامية، **أهمية التنويع الاقتصادي في تمويل المشاريع الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص :إدارة مالية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019.

ثالثا: المقالات والمجلات العلمية.

1-بنزاردي، تر: بلحسن علي، **ما الذي نجحت في القيام به أندونيسيا وفشلت الجزائر؟** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، العدد1، 2002.

2-ترايو ،عيسى أحمد، **الاجتماع السنوي الخامس عشر للجان التعاون النقدي والمالي ولجنة محافظي البنوك المركزية لدول الكوميسا** ، 3-4 نوفمبر 2010،مجلة المصرفي، العدد 73، السودان ،سبتمبر 2014.

3- جميل طاهر، **تقرير بشأن اجتماع الخبراء حول التنويع الاقتصادي في الدول العربية** ، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأوبك، المجلد 28، 2002.

4-حسن رمضان عبد الله،**التعاون بين الأوبك لخفض صادرات النفط ومساندة الأسعار** ، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد69، المنظمة العربية لدول المصدرة للنفط، الكويت، 1994.

5-خالد لجدل، **التحديات التي تواجه قطاع النفط الجزائري** ، دارسة تحليلية للإمكانات المتاحة من الموارد الجزائرية للفترة 2015/1995، تقرير في مجلة العرب، العدد 30، 2017.

6-الخياط مُحَّد مصطفى، **الطاقة المتجددة في الوطن العربي** ، مجلة الكهرباء العربية، العدد 97، مصر، جوان 2009.

7-صراوي مراد، **أثر جائحة كورونا على أسعار البترول ومدى انعكاس ذلك على الدول المصدرة والمستوردة له**، تقرير في مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد02.

8-صغري سفيان، أمريو وردية، **التنمية الاقتصادية في إفريقيا بين تحديات الواقع ورهانات المستقبل**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 6، العدد3.

9-طلحاوي فاطمة الزهراء، مدياني مُحَّد، **أثر تنويع القاعدة الإنتاجية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد 16، جانفي 2019.

10-علي أحمد درج، **التجربة التنموية الماليزية والدروس المستقاة منها عربيا** ، مجلة جامعة بابل، العلوم الصيرفية والتطبيقية، المجلد 23،العدد 3، 2016.

11-علي عماد مُحَّد أزهر، **دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)** ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد4، العدد1، 2021.

12-عماد الدين مُحَّد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية** ، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد01، غزة، فلسطين، 2013.

13-مُحَّد إبراهيم السقا، **استخدام العوائد النفطية –حالة الكويت–** ، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد 33، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2019 .

14-مدحت العراقي، **ارتفاع أسعار النفط، الأسباب، التداعيات، التوقعات** ، دورية دراسات اقتصادية، العدد 08، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات ،العراق ،2010 .

15- معراج الهواري، سليمان مُحَّد، **إجراءات السياحة وأثرها على التنمية الاقتصادية العالمية –حالة الاقتصاد الجزائري–**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد1، 2004.

16- موسى باهي وكمال روابنية، **التنويع الاقتصادي كخيار إستراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية "حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"** ، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، العدد5، ديسمبر 2016.

17- موري سمية وعبد الحميد لخديمي، **مقاربة تحليلية وقياسية بعنوان تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد71،الجزائر ، 2015.

رابعا: الملتقيات والمداخلات العلمية.

1-بلقاسم سعودي، عبد الصمد سعودي، **مصادر الطاقة المتجددة وبرامج ومشاريع استغلالها في الجزائر في ظل الآثار البيئية للصناعة البترولية** ، ملتقى وطني حول فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، يومي: 02-03 نوفمبر 2013.

2- سليمان كعوان، صورية ديب، **إمكانيات وتحفيزات الجزائر ف الطاقة المتجددة وآفاقها المستقبلية**، الملتقى الوطني الثاني عشر حول: فعالية الاستثمار في الطاقات المتجددة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 11-12 نوفمبر 2014.

3-طباسية سليمة ولرباع الهادي، **التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، منشورات مخبر الشراكة والإشهار في الفضاء الأورومغاربي، جامعة سطيف، 2008.

4-عبد الرزاق فوزي، كاتيا بوروبة، **التنمية المستدامة ورهانات النظام الليبيرالي بين الواقع والآفاق المستقبلية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة أيام 12 ، 13 نوفمبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في الفضاء الأورو مغاربي، دار الهدى للطباعة والنشر، 2009.

5-عمار بن عيسى، الغالي بن ابراهيم، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص مستويات البطالة في الجزائر خلال (1990-2012)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2012.

6-مُحَمَّد راتول، **دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الريفية المستدامة "حالة الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر"** ، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

7-ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2014.

خامسا: التقارير الدولية.

1-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الدورة 26، الملحق رقم 21، الأمم المتحدة، 2010.

2-تقرير الوكالة الدولية للطاقة، **محافظة الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية (CERFE)**، ترجمة: حسان حوشية، أوت 2021.

الأمم المتحدة، **أثر السوق العالمية للنفط على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**، تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نيويورك، 2003.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية.

1-Ayoub Antoine, Percebois jaque, pétrol , marché et stratégies, economica, paris, 1987.

2-Farid yaici, le marché pétrolier, situation, acteurs, stratégies, quelques perspectuies pour l'algérce, algerie, 2005.

3-Glenn MacLaughlin, **industrial diversification in american cities**, **Quarterly Journal of economics** , n° 45, Nouvember 1930.

4-Hakim Ben Hammouda and all , **la diversification**, **vers un nouveau paradigme pour le développement de l'Afrique**, **centre africain de politique commerciale**, n°36 , juin 2006 .

5-Martin. Hvidt , **Economic Diversification in GCC Countries**: **Past Record and Future Trends** , Kuwait Program on Development,

Governance and Globalization in the Gulf States, The London School of Economic and Political science"LSE", London, 2013.

6-Martin. Hvidt , **Economic Diversification in GCC Countries**: **Past Record and Future Trends**.

7-Ministère de l'énergie et des mines, **guide des énergies penouvable**, edition 2007, Algérie.

8-Rosenstein , Rodan, **problems of industrialization of eastern and south-eastern Europe**, Economic journal, vol. 33.

سابعا: المواقع الإلكترونية.

1-http//ar.wikipedia.org

2-**https://Attqa.net**

3-**https://arabic.rt.com**

4-**https://trandingeconomics.com**

5-**https://ar.wikipedia.org/wiki**

6-**https://ar.wikipedia.org/wiki**

7-http://al-aghar.com/arabic/wp-conterit/2011/sonth-korea-ar.pdf

8-**https://ar-knoemce.com/atlas**

9-**https://www.andi.dz**

10-**https://www.research.net**